وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة خنشلة عباس لغرور

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية

احترافية الجيش الجزائري: ثنائية الردع والأمن القومي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الدراسات الإستراتيجية والأمنية

تخصص: الدراسات الاستراتيجية والأمنية

إعداد الطالب:

✓ عبابسة معتز

تحت إشراف:

د/ لوصيف عبد الوهاب

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د. مومن عواطف	أستاذ محاضر -أ-	رئيسا
د. لوصيف عبد الوهاب	أستاذ محاضر -أ-	مشرفا ومقررا
د. حفظاوي سعيد	أستاذ محاضر -أ-	ممتحن

السنة الجامعية:

2026/2025 م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة خنشلة عباس لغرور

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية

احترافية الجيش الجزائري: ثنائية الردع والأمن القومي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الدراسات الإستراتيجية والأمنية

تخصص: الدراسات الاستراتيجية والأمنية

إعداد الطالب:

✓ عبابسة معتز

تحت إشراف:

د/ لوصيف عبد الوهاب

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د. مومن عواطف	أستاذ محاضر -أ-	رئيسا
د. لوصيف عبد الوهاب	أستاذ محاضر -أ-	مشرفا ومقررا
د. حفظاوي سعيد	أستاذ محاضر -أ-	ممتحن

السنة الجامعية:

2026/2025 م

شكر وعرفان

أشكر الله العلي القدير الذي أنعم عليّ بنعمة العقل والدين، قال تعالى: "وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ" صدق الله العظيم (سورة يوسف، الآية 76).

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من صنع إليكم معروفًا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه..." (رواه أبو داود).

وقال عمر بن الخطاب: « أصل الرجل عقله، وحسبه ودينه، ومروءته خلقه »

أتقدم بخالص شكري وتقديري وعظيم امتناني إلى أستاذ لوصيف عبد الوهاب لقبوله الإشراف على هذا العمل، ولما أبداه من حسن ورعاية ورحابة صدر وروح عملية مخلصة وما قدمه لي من توجيهات ذكية ونصائح راشدة وتعليمات قيمة وكان لها دور في بلورة هذا الموضوع البحثي الفذ وبذلك كان بمثابة السند والعضد.

كما أتوجه بالشكر للدكتور حفظاوي سعيد والدكتورة مؤمن عواطف، وذلك لحظورهما لمناقشة المذكرة، تقديراً مني لما بذلاه من وقت وجهد في تدريسي وما سوف يقدمانه من ملاحظات قيمة فشكرا لهم.

كما أشكر القائمين على كلية العلوم السياسية والذين لم يبخلوا علينا بنصائحهم وتوجيهاتهم طيلة المشوار الدراسي في الماستر وعلى رأسهم الدكتور طرشي ياسين والدكتور عزيز نوري والأستاذ بركاني عزوز ورئيس قسم العلوم السياسية وكل الأسرة الجامعية وكما أتوجه بالشكر إلى الأستاذ محزم عبد المالك والأستاذة إيدري صفية والأستاذ بركاتي عبد الكريم في كلية العلوم السياسية بجامعة أم البواقي على المساعدة والتوجيه وحسن الإرشاد والتحفيز.

إهداء :

إلى من كلله الخالق بالهيبة والوقار... إلى من أفنى العمر في سبيلنا، وأجزل في الدعاء لمستقبلنا .. إلى المعلم الأول الذي غرس في نفسي أن الصروح العظيمة لا تُبنى إلا بمداميك الصبر وعزيمة الإصرار ... إلى والدي أطال الله بقاءه وألبسه ثوب العافية اهديك اليوم أطيب ثمار غرسك .. أبي العزيز.

إلى من جعلت من حياتها رسالة مقدسة... وطرزت بصبرها الجميل عتمة الأيام، مستنيرةً بسراج الأمل الذي لا ينطفئ... إلى من تذوذ عني بفيض دعواتها، وتنير دربي برضاها ومتعني الله بطول بقائها ... أمي الحبيبة.

إلى حراس الأمل في أرضنا ... إلى كل من نلمح التفاؤل في مآقيهم، والإخلاص في سواعدهم ... إلى الغيورين على رفعة الجزائر، من عرفتُ منهم ومن لم أعرف، في ربوع هذا الوطن العظيم.

إلى رفقاء الكد والنجاح ... الذين شاركوني عناء المسير وبذلوا الروح لإتمام هذا العمل ... إلى من سرنا معاً نحوك الحلم خطوة بخطوة، بذرنا الأماني وحصدنا التميز معاً، وسنمضي في استكمال الحلم بإذن الله.

إلى الغائبين عن الأسطر، الحاضرين في الوجدان... إلى كل من سقط اسمه من قلمي سهواً ولم يسقط من قلبي تقديراً.

—معتز—

مقدمـــــة

مقدمة:

تعد العلاقات الدولية بمفهومها المعاصر شبكة معقدة من التفاعلات التي تتجاوز حدود الدول، حيث تتقاطع فيها المكاسب الوطنية و تتعارض المصالح مع التحديات العالمية. وفي قلب هذا المشهد، تبرز مفاهيم الأمن والاستراتيجية كركائز أساسية؛ فالأمن لم يعد يقتصر على الحماية العسكرية التقليدية، بل امتد ليشمل الأبعاد الاقتصادية، والسيبرانية، والبيئية. ومن هنا، تأتي الاستراتيجية كأداة حيوية لتوظيف القدرات والموارد المتاحة لتحقيق الأهداف الوطنية وحماية المصالح الاستراتيجية، مما يجعل التوازن بين الدبلوماسية والقوة العسكرية وفن إدارة الأزمات جوهر الاستقرار و بناء السلام في النظام الدولي المضطرب.

تمثل الاحترافية العسكرية اليوم ركيزة أساسية من ركائز بناء الدولة الحديثة ومؤشراً حاسماً على مدى قدرتها على صون سيادتها وحماية مصالحها الحيوية في بيئة إقليمية ودولية تتسم بالتعددية والتداخل والتحول السريع وإذا كانت الاحترافية تعني في مفهومها الكلاسيكي درجة إتقان المؤسسة العسكرية لمهامها الدفاعية التقليدية حيث فإنها تتسع في ظل التحولات الاستراتيجية الراهنة لتشمل القدرة على استشراف المخاطر غير التقليدية وامتلاك أدوات مرنة تجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة و في إطار مقاربة شاملة للأمن القومي وفي هذا السياق و تبرز التجربة الجزائرية كنموذج فريد للدراسة والتحليل و حيث استطاع الجيش الوطني الشعبي و سليل جيش التحرير الوطني حيث أن يبني لنفسه مكانة متميزة على المستويين الإقليمي والدولي فمنذ الاستقلال وعملت القيادة العليا على تأسيس عقيدة عسكرية تستند إلى مبدأي الاستقلالية في القرار والقدرة على الردع الذاتي ومستفيدة من رصيد نضالي طويل وخبرات متراكمة في إدارة الأزمات وبدءاً من مرحلة بناء الدولة و مرور بالعشرية السوداء (1992-2002) التي شكلت اختبار قاسي لتماسك الدولة و صلابتها و تلاحم المجتمع ووصول إلى المرحلة الراهنة التي تتسم بتعدد التهديدات وتشعبها و حيث تتجلى احترافية الجيش الجزائري المعاصرة في قدرته على التوفيق بين وظيفتين استراتيجيتين قد تبدوان متباينتين ولكنهما في حقيقة الأمر متكاملتان حيث إن الردع بمعناه العسكري التقليدي القائم على تطوير القدرات التسليحية والجاهزية القتالية والأمن القومي بمفهومه الموسع الذي يتجاوز حماية الحدود ليشمل مواجهة التهديدات اللامتماثلة كالحروب السيبرانية والإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود وحتى الحروب النفسية والإعلامية التي تستهدف النسيج المجتمعي والهوية الوطنية وقد تجسد هذا التوجه بوضوح في التصريحات الأخيرة للقيادة العليا ولا سيما تلك المتعلقة بضرورة تبني استراتيجية شاملة للدفاع و تعمل بتنسيق على استخدام كل قدرات الأمة العسكرية وغير العسكرية وإشراك النخب الأكاديمية والفكرية في مجابهة الحروب التفكيكية الجديدة ويأتي اختيار هذا الموضوع احترافية الجيش الجزائري بين ثنائية الردع والأمن القومي لأهميته النظرية والتطبيقية و العملياتية وهو من الأسباب الموضوعية التي تم من خلالها اختيار هذا الموضوع البحثي ومن

الناحية الذاتية تكمن في الاهتمام بمسائل الأمن القومي واستراتيجيات الردع والسياسات الدفاعية وكذلك من جهة أخرى هناك الناحية التنظيرية من خلالها يتم فتح النقاش حول أهمية هذه الدراسة في محاولتها تجاوز القراءة المبسطة للقوة العسكرية باعتبارها تراكم حيوي ضروري للعتاد والأفراد إلى تحليل معمق للعوامل الكامنة وراء الفعالية العملياتية للجيش الجزائري و في التصنيفات الدولية المتقدمة تحتل فيها الجزائر مراتب متقدمة على المستويين الإقليمي والدولي وهو ما يظهر مجهودات تبرز انعكاس قوي لمنظومة متكاملة تشمل جودة التكوين والتأهيل التي تركز عليها القيادة العسكرية كحجر الزاوية في أي مسعى تطويري و و حيث تنويع مصادر التسليح مع السعي نحو التصنيع المحلي وبناء جسور تعاون مع النخب المدنية لتعميق الفكر الاستراتيجي و لقد ساهمت هذه المقاربة الشاملة في ترسيخ مكانة الجيش الوطني الشعبي كدرع الوطن وضامن لوحدته الترابية و سيادته الشاملة و تطوير جاهزيته الدائمة لردع الأخطار الخارجية و بل وأيضا عبر مساهمته الفاعلة في الحفاظ على الأمن الداخلي ومكافحة الجريمة المنظمة و كما تجلى في العمليات النوعية الأخيرة لإحباط محاولات تهريب المخدرات التي تهدد الأمن القومي والمجتمع و ويظهر هنا البعد الاستباقي للأمن و حيث تنتقل المؤسسة العسكرية من دور المخطط المتحكم إلى دور الفاعل الأساسي الميداني في حماية العمق المجتمعي وللدولة و مما سبق ذكره يجب تسليط الضوء على مكامن الاحترافية في الجيش الجزائري من خلال مقاربة تحليلية تستند إلى مفهومي الردع والأمن القومي ويعمل هذا لموضوع البحثي على توضيح الردع الجزائري و بين تحديث القدرات وبناء الردع الاستراتيجي و حيث تتم مناقشة تطور المنظومة الدفاعية واكتساب التكنولوجيا وبناء جيش إحترافي مهني و تطوير فعالية الأمن القومي في مواجهة التهديدات الجديدة من المفهوم التقليدي إلى المقاربة الشاملة وهذا من خلال تعاطي المؤسسة العسكرية مع مختلف التحديات والإرهاصات المتولدة عن ظروف محيطة جراء ازمات دولية و اقليمي و دورها في الحفاظ على الاستقرار الوطني وانفتاحها على النخب الاكاديمية لصياغة استراتيجية أمنية مستدامة.

وبهذا تتم دراسة كيفية ان احترافية الجيش الوطني الشعبي تلعب اليوم حجر الزاوية في العقيدة الدفاعية الجزائرية، وهي لا تمثل مجرد تطور تقني أو تنظيمي عابر، بل تشكل الوسيلة الاستراتيجية الأنجع لتفعيل منظومة الردع الاستراتيجي بمفهومها الشامل والحديث. إن الانتقال بمؤسسة الجيش من طابعها التقليدي إلى فضاء الاحترافية يعني بالضرورة المزاوجة الدقيقة بين الجاهزية القتالية العالية والتحكم التقني المتطور، حيث يتجاوز هذا النسق العسكري مفهوم القوة الصلبة ليصل إلى صياغة رسائل استراتيجية صريحة موجهة نحو البيئة الخارجية، مفادها أن تكلفة أي محاولة للمساس بالمصالح الحيوية للدولة أو سيادتها ستكون باهظة وستفوق بكثير أي مكسب سياسي أو عسكري متوقع. ومن هذا المنطلق، تتحول الاحترافية من مجرد كفاءة مؤسساتية داخلية إلى صمام أمان حقيقي يضمن الأمن القومي ويفرض الاستقرار في بيئة إقليمية

ودولية متسارعة التحولات ولا تعترف إلا بمن يمتلك أدوات القوة الشاملة والقدرة الفائقة على منع التهديدات قبل وقوعها.

إن هذا المسار الاحترافي يتجسد إجرائياً في شقين متكاملين؛ أولهما الشق البشري الذي يركز على الفرد المقاتل من خلال التكوين الأكاديمي العالي والانضباط الصارم المرتكز على قيم ثورة نوفمبر، وثانيهما الشق التقني الذي يعنى بعصرنة العتاد والتحكم في تكنولوجيا الحروب الحديثة والرقمنة. وهذا التكامل هو ما يسمح للجيش الجزائري بممارسة "الردع بالمنع"، أي إحباط التهديدات اللاتماثلية والتقليدية في مهدها، مما يعزز مكانة الجزائر كفاعل محوري واستراتيجي في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي. إن الرسالة الصامتة التي تحملها هذه الاحترافية تكمن في الجاهزية الدائمة والانتشار المدروس، وهو ما يحقق التوازن بين الحفاظ على السلم الوطني وبين القدرة على التدخل الفعال عند الضرورة، ليظل الجيش بذلك الضمانة الوجودية للدولة والدرع الذي يحطم كافة السيناريوهات التي تستهدف زعزعة استقرار الأمن القومي، مؤكداً أن القوة في المفهوم الجزائري هي قوة مسؤولة تهدف إلى حماية السيادة وتحقيق السلم من خلال امتلاك القدرة الحقيقية على الردع.

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية موضوع احترافية الجيش الجزائري ثنائية الردع والأمن القومي في أنه في كونه الركيزة الأساسية لاستقرار الدولة في ظل إقليم مضطرب متوتر من خلال مايلي :

1) توازن القوى وهذا من الانتقال من جيش تقليدي إلى قوة احترافية تعتمد على التكنولوجيا والتحديث مختلف قطاعات سلاح الجو و الدفاع الجوي و والغواصات و يخلق قوة ردع تمنع أي محاولة للمساس بالسيادة الوطنية.
2) حماية العمق الاستراتيجي حيث إن الاحترافية تمنح الجيش القدرة على تأمين حدود شاسعة حوالي أكثر من 6000 كم ومواجهة التهديدات العابرة للحدود مثل الإرهاب والجريمة المنظمة بفعالية ودقة.
3) الاستقلالية السيادية حيث إن الجيش المحترف يعني أن قدرة الدولة على اتخاذ قراراتها السيادية بقرار وطني خالص و بعيد عن الضغوط الخارجية أو التبعية الأمنية.
4) العقيدة والجاهزية حيث إن الربط بين العقيدة العسكرية التاريخية والاحترافية الحديثة يضمن استجابة سريعة للأزمات مما يجعل الأمن القومي واقع حيوي وليس مجرد شعار

الدراسات السابقة :

1-دراسة معهد كارنيغي للسلام الدولي:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في تفسيرها وتحليلها العميق لطبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية في الجزائر من جهة، والسلطة المدنية والشعب من جهة أخرى. وتهدف الدراسة إلى تقصي الدور المحوري للجيش كصمام أمان لاستقرار الدولة خلال الأزمات الكبرى، لا سيما أحداث عام 1988 وفترة "العشرية السوداء "و مع إبراز مكانته كضامن للدولة الوطنية ومرجع مؤسسي للقوة العسكرية الجزائرية.

2-دراسة معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI):

تُعنى هذه الدراسة التي ركزت على تحديث القوات المسلحة مؤخرا و بتحليل عملية تحديث القوات المسلحة في منطقة شمال إفريقيا حتى صارت الاقوى دون منازع افريقيا و عربيا ومع تخصيص الحالة الجزائرية بالتركيز على الجوانب التقنية والتسليحية. ويهدف المعهد من خلال أبحاثه إلى تبيان التحول النوعي في الجيش الجزائري من جيش تحرير تقليدي إلى قوة تكنولوجية متطورة تعتمد على أنظمة دفاعية متقدمة مثل منظومات "إس 300 "و"إس 400 "وطائرات "السوخوي "وغواصات "الكيلو"، وكيفية توظيف الجزائر لميزانيتها الدفاعية -وهي الأكبر في إفريقيا- لتحقيق الردع الاستراتيجي.

3-أبحاث ويليام زارتمان (William Zartman):

يركز الباحث ويليام زارتمان، بصفته أحد أبرز الأكاديميين الغربيين المتخصصين في الشأن الجزائري خاصة الشق الامني و العسكري في دراساته على تحليل النظام التسلحي في الجزائر. ويهدف زارتمان في أبحاثه إلى دراسة مفهوم "النخبة العسكرية "ودورها القيادي في بناء مؤسسة احترافية متماسكة، حيث خلصت دراسته إلى اعتبار الجيش الجزائري نموذجاً فريداً على الصعيدين العربي والإفريقي من حيث مستويات التماسك الداخلي والجاهزية القصوى.

4-دراسة الأكاديمية العسكرية (المنشورة عبر ASJpp):

تحمل هذه الدراسة عنوان "تطور العقيدة العسكرية للجيش الوطني الشعبي من جيش تحرير إلى الاحترافية"، وتهدف إلى رصد التحولات في العقيدة الدفاعية الجزائرية و عصرنة القوات المسلحة الجزائرية . وتتمثل غاية البحث في تأكيد التزام الجزائر بمبدأ عدم التدخل في شؤون الغير و مع تسليط الضوء على توجهات المؤسسة نحو تطوير قدرات الضربة الاستباقية كاستراتيجية ضرورية لحماية الحدود الوطنية ومواجهة التهديدات

الإرهابية والأنشطة العابرة للحدود من جريمة منظمة و تهديدات ومخاطر المتصاعدة

الإشكالية:

كيف تساهم تنامي احترافية الجيش الجزائري في تعزيز قوة الردع لضمان الأمن القومي وسط بيئة إقليمية معقدة وتهديدات جيوسياسية متغيرة ومخاطر دولية متسارعة ؟؟

لهذا يتم طرح التساؤلات التالية:

أ) من حيث الو اقع والتخطيط:

كيف تحولت المؤسسة العسكرية من جيش تحرير إلى جيش احترافي تكنولوجي ؟

ب) من حيث الآلية والوسائل :

ما هو دور المنظومات الدفاعية الحديثة في تحويل القدرة العسكرية إلى سلطة ردع تمنع التهديدات قبل وقوعها ؟

ج) من حيث التحدي والاستقلالية:

إلى أي مدى تنجح العقيدة الدفاعية الجزائرية في التوفيق بين حماية الحدود الشاسعة والحفاظ على الاستقرار الإقليمي ؟

بناء الفرضيات :

أ) من حيث الاحتر افية والتحديث والعصرنة:

كلما تعاظمت التكنولوجيا وكفاءة العامل البشري لافراد الجيش الوطني الشعبي الجزائري إرتفعت قوة تحييد التهديدات الاستباقية

ب) من حيث الردع الاستر اتيجي والتمكين التكنولوجي:

الترسانة الدفاعية الجزائرية هي أداة توازن إقليمي وأمني متبادل وليست وسيلة صدام و تعمل وفق المهام الدستورية و احترام المواثيق الاممية و الاعراف الدولية

ج) من حيث الإكراه الجيوسياسي والتغيرات الدولية :

الاحترافية العسكرية ضرورة حتمية تفرضها الجغرافيا من خلال الحدود الملتهبة والتوترات الإقليمية ولهذا ربما أصبحت الاحترافية خيار حتمي في سياق زيادة قوة الردع

د) من حيث العمق التاريخي واليقضة الاستراتيجية:

الخبرات التراكمية و المكتسبات الجيوأمنية لدى الجيش الوطني الشعبي الجزائري مصدرها يعزى فقط الى عقيدة جيش التحرير ولقد تطورت مهنيا و احترافيا لمواكبة حروب الجيل الحديث و المعاصر.

المناهج المعتمدة :

أ) دمج المنهجين الوصفي والتفكيكي : وهذا في تشخيص واقع التحديث العسكري وإنشاء آليات ربط وعقد بحثية أكاديمية وتقنية وكيفية تحويله إلى قوة تأثير إقليمية ودولية.

ب) تحليل النظم : بمعنى دراسة العلاقة بين الموارد المتاحة وتحقيق الاستقرار والسيادة كمخرجات و مكاسب عليا وهذا مقارنةمع المحيط العالمي من خلال الترتيب نوعا وكما.

ج) الإسترادادي : تتبع مسار التطور من جيش تحرير ثوري إلى جيش وطني احترافي وإحياء الجوانب التاريخية في قالب محاكاة مطابق للواقع والظروف والحروب النمطية واللانمطية من خلال اعتماد تحليل المضمون الوارد من الخطاب الاستراتيجي من مصادر رسمية.

د) المقارن: قياس مدى الجاهزية الجزائرية مقابل موازين القوى في المنطقة وحروب الجيل الجديد.

ه) الجيووبوليتيكي : ربط الاحترافية العسكرية بضرورات الموقع الجغرافي وتأمين الحدود الملتهبة اي خطورة الاكراهات الجيوسياسية و امتدادها دوليا و عالميا بما يشمل آليات الضبط العسكري للأمن ومراقبة الفضاء الرقمي العالمي.

أهداف الدراسة

1) تأصيل الدولانية": تبيان كيف تحولت الاحترافية العسكرية من مجرد كفاءة قتالية إلى ركيزة أساسية في بنية الدولة الوطنية، بما يضمن استقرار مؤسساتها وحماية دستورها.
2) تحليل مسارات "التمكين التكنولوجي": رصد كيفية انتقال الجيش الجزائري نحو عصرنة شاملة تعتمد على الرقمنة والذكاء الاصطناعي، ودور هذا التمكين في تعزيز مصداقية الردع ميدانياً.
3) إبراز فلسفة "التنمية السيادية": تحليل دور المؤسسة العسكرية في تحقيق الاستقلال الاستراتيجي عبر تطوير صناعة دفاعية وطنية، تسهم في تعزيز القوة الشاملة للدولة بعيداً عن التبعية.
4) تفعيل "اليقظة الاستراتيجية": استشراف قدرة الجيش على رصد وتحييد التهديدات الناشئة (السيبرانية واللاتماثلية) قبل وقوعها، لضمان استمرارية الأمن القومي في بيئة دولية متغيرة.

5) تحقيق "ثنائية الردع والاستقرار": الكشف عن العلاقة الطردية بين احترافية العمليات العسكرية وبين فرض حالة الاستقرار الإقليمي كخيار استراتيجي للدولة الجزائرية.

صعوبات الدراسة:

"احترافية الجيش الجزائري : ثنائية الردع والأمن القومي"

أولاً: محاور التحدي الاستراتيجي وصعوبات الدراسة

معضلة السرية والمؤشرات البديلة: تفرض طبيعة المؤسسة العسكرية سياجاً من السرية حول خطط التحديث ومنظومات الردع؛ مما يستوجب تجاوز شح البيانات الرسمية بالاعتماد على "المؤشرات الاتصالية المعلنة" (الميزانيات الدفاعية، الاستعراضات العسكرية، ومضامين الخطاب العسكري في مجلة الجيش).

التشابك المفاهيمي السببي: يتطلب البحث تفكيك وضبط شبكة العلاقات السببية بين ثلاثة متغيرات كبرى: (المتغير المستقل: الاحترافية تنظيماً وعقيدة))المتغير الوسيط: الردع بآلياته الشاملة ((المتغير التابع: الأمن القومي كغاية غائية)، لتفادي الوقوع في فخ السرد الإنشائي.

الحساسية الجيوسياسية الإقليمية: يرتبط تحليل الردع الجزائري ببيئة إقليمية مضطربة ومتحركة (الأزمات في الساحل وليبيا، التوترات الحدودية، وموازين القوى في المتوسط)، مما يفرض التزاماً صارماً بـ"الحياد الأكاديمي" والتركيز على البعد الدفاعي الدستوري الجديد لمهام الجيش خارج الحدود.

الموازنة بين الإرث التاريخي والتحول العملياتي: يستوجب البحث تفكيك الخصوصية السوسيولوجية للجيش (سليل جيش التحرير الوطني) والموازنة بين دوره الدستوري التقليدي، وبين مقتضيات الجيل الحديث من الحروب (حرب الإلكترونيات، الدفاع السيبراني، وتأمين العمق الطاقوي والاقتصادي).

التأصيل النظري ومصادر الرصد الدولي: يتطلب تجاوز غياب الإحصاءات المحلية تبني "المقاربة الواقعية الجديدة لتفسير توازن القوى، مع الانفتاح على تقارير مراكز الفكر الدولية المعتمدة (مثل SIPRI و IISS) كأدوات قياس موضوعية للقدرات التسليحية والجاهزية العملياتية.

ثانياً: الفجوات الأكاديمية التي تسدها المذكرة (التأصيل البحثي والعلمي)

1. الفجوة المعرفية

الوضع الحالي في الأدبيات: تكتفي أغلب الدراسات ببحث الردع العسكري الكلاسيكي القائم على تراكم العتاد التقليدي.
إضافة المذكرة: تأصيل مفهوم "الردع الشامل والحديث" للجيش الجزائري، والذي يدمج بين الجاهزية التكنولوجية (الدفاع الجوي، حرب الإلكترونيات)، وبين الردع السيبراني والاتصالي، خاصة في ظل التعديلات

الدستورية الأخيرة وتغير معطيات البيئة الأمنية الإقليمية.

2. الفجوة البحثية

الوضع الحالي في الأدبيات: تتركز معظم البحوث حول الجيش الجزائري ضمن أطر تاريخية أو سوسيولوجية-سياسية عامة.

إضافة المذكرة: معالجة النقص البحثي في رصد العلاقة الطردية المباشرة بين "مأسسة الاحترافية وتحديث الهياكل "وبين "تغير العقيدة الردعية الإقليمية"، مما يمنح الدراسة بعداً استراتيجياً تطبيقياً بعيداً عن السرد التاريخي.

3. الفجوة المنهجية

الوضع الحالي في الأدبيات: تعتمد الدراسات الأمنية التقليدية على البيانات الكمية والإحصائية الصرفة، وهي صعبة المنال في الحقول العسكرية السيادية.

إضافة المذكرة: تقديم نموذج منهجي بديل يعتمد على "المنهج الاسترادادي بالتعمق في تحليل المضمون والخطاب الاستراتيجي " للرسائل السياسية والعسكرية الرسمية، وتحويل "المؤشرات غير المباشرة "إلى مادة علمية قابلة للقياس والتحليل الأكاديمي الرصين "مثل مجلة الجيش ".

الفصل الأول:

احترافية الجيش

والتحولات الاستراتيجية

الفصل الأول: احتر افية الجيش والتحولات الاستر اتيجية

تمهيد :

ان احترافية الجيوش كما سوف نبرزه في هذا الفصل تتطور في ظل التحولات الاستراتيجية والتوجه نحو رؤية جديدة للأمن القومي ومع عالم يتسم بالسيولة الجيوسياسية والتسارع التكنولوجي المذهل اذ لم تعد المؤسسة العسكرية مجرد أداة للقوة الصلبة تعتمد على التفوق العددي أو العتاد التقليدي ولكن إنما أصبحت الاحترافية العسكرية اليوم هي الميزان الحقيقي لقدرة الدول على التكيف مع بيئات تهديد معقدة ومتعددة الأبعاد كما أن التحولات الاستراتيجية التي نشهدها من صعود الحروب الهجينة إلى تعاظم الدور السيبراني وتكامل الذكاء الاصطناعي في القرار العسكري و تفرض إعادة تعريف جذري لمفهوم الاحترافية

و اليوم تجد الجيوش نفسها اليوم أمام معضلة حقيقية بين الحفاظ على تقاليد العسكرية العريقة والمتينة وبين مع الانفتاح الكامل على الابتكار التكنولوجي والقيادة الذكية وكما إن التحول الاستراتيجي ليس مجرد اقتناء لأحدث الأسلحة و بل هو كذلك عملية تغيير ثقافي ومؤسسي تبدأ من الفرد وتصل إلى قمة هرم القيادة

تتركز ركائز هذا التحول على مسارات أهمها المرونة القيادية وكذلك الرقمنة والسيادة التكنولوجية وهذا مع دمج التكنولوجيا كعنصر أصيل في الاحترافية وليس كإضافة جانبية و كذلك الوعي الاستراتيجي الشامل إذا أن قدرة العسكري على فهم التقاطعات بين السياسة والاقتصاد والحروب النفسية

إن احترافية الجيش في العصر الحالي هي الجسر الذي تعبر من خلاله الدول من مرحلة رد الفعل إلى مرحلة صناعة الأمن وبدون هذا المستوى من الاحترافية تصبح الجيوش عرضة للتقادم الاستراتيجي مهما بلغت قوتها التسليحية .

المبحث الأول: مفهوم و أبعاد الاحتر افية العسكرية

يقدم هذا المبحث الابعاد التي تقوم عليها الاحترافية العسكرية متمثلة في البعد المعرفي تنتقل الاحترافية بالعسكري من مجرد حامل سلاح إلى خبير في إدارة العنف المنظم و يأتي التمكن التقني حيث القدرة على تشغيل واستيعاب التكنولوجيا المعقدة واتخاذ قرارات دقيقة في بيئات غامضة وتخطيط يقلل الكلفة البشرية والمادية بالإضافة إلى البعد الأخلاقي وهو ما يفرق المحترف عن المرتزق وهو بذلك التفويض الأخلاقي و الى نشوء عقيدة الولاء حيث الالتزام بالدستور والمبادئ الوطنية لا الولاء للأفراد و الأشخاص و هو مايولد شرف القتال و الانضباط بقواعد القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف وهذا في إطار البعد المؤسسي كروح الجماعة والتراتبية وذلك نجد أن المؤسسة العسكرية ليست مجرد وظيفة بل هي كيان قيمي متماسك وحدة العقيدة لغة مشتركة تحرك الآلاف كجسد واحد بعيدا عن الارتجال ولهذا يكون التسلسل القيادي كنظام دقيق لتدفق الأوامر يضمن الانضباط وحفظ التقاليد العسكرية عبر الأجيال و بترابط مع البعد السياسي أي العلاقة مع الدولة حيث يتمثل الاختبار الحقيقي للاحترافية في الخضوع الطوعي والإلزامي للسلطة المدنية وهو ما يستلزم الحياد السياسي و الابتعاد عن التجاذبات الحزبية والأيديولوجية لضمان حماية الدولة و ينتج عنه تكامل الأدوار بين السلطة المدنية تحدد التي الأهداف السياسية و بين المؤسسة العسكرية ذات الاختصاص في التنفيذ العملياتي الاحترافي .

المطلب الأول: تعريف الاحتر افية العسكرية

1-نبذة تاريخية :

شهد مفهوم الاحترافية العسكرية تحول جذري من المهارة القتالية الفردية إلى المؤسسية المنضبطة ويمكن تلخيص محطاته التاريخية فيما يلي:

من خلال الجيوش القديمة والوسطى او الاحتراف القائم على الطبقية في العصور القديمة مثل جيوش الرومان و الاسبارطيين حيث كانت الاحترافية تعني التدريب البدني الشاق والولاء المطلق وأما في العصور الوسطى فكانت الحرب امتيازلطبقة النبلاء والفرسان و حيث اعتمدت الاحترافية على المهارة الفردية والقيم الأخلاقية مثل الفروسية وأكثر من التنظيم المؤسسي ثم كانت الثورات الاوروبية ونشأة المهنة في القرن 17 - 18 و مع ظهور الدول القومية والأسلحة النارية و بدأت الجيوش تتحول إلى مؤسسات دائمة او جيوش نظامية و خاصة مع الإصلاحات البروسية حيث تعد بروسيا مهد الاحترافية الحديثة و حيث أدخلت نظام الأركان العامة والترقية بناء على الكفاءة العلمية بدلا من النسب أو شراء الرتب و حيث أصبح الانضباط

التكتيكي للجندي جزءا من آلة منظمة تتحرك بأوامر دقيقة وهو مما تطلب تدريبا تقنيا مستمرا وبرزت بشكل واضح مع العصر النابليوني والجيوش الجرارية في القرن 19 حيث أدت الثورة الفرنسية إلى مفهوم الأمة المسلحة أو التجنيد العام وهو مما فرض تحدي جديد في كيفية المحافظة على الاحترافية وسط أعداد هائلة من المجندين و هنا ظهر الفصل بين الكادر المهني او الضباط المتفرغون للدراسة العسكرية والجنود المؤقتين او من خلال النموذج الحديث عند صامويل هنتنغتون وموريس جانويتز في القرن 20 و بعد الحرب العالمية الثانية تبلورت النظرية الحديثة للاحترافية العسكرية والتي استندت إلى ثلاثة أعمدة وهي الخبرة اي إتقان إدارة العنف كعلم يدرس في الأكاديميات العسكرية والمسؤولية الاجتماعية اي الالتزام بحماية الدولة والمجتمع وثالثا هي الشركاتية وهي الشعور بالانتماء لمؤسسة لها قوانينها وتقاليدها الخاصة و ان ملامح الاحترافية في العصر الحالي قد تجاوزت الاحترافية اليوم مجرد القتال لتشمل التحكم المدني الديمقراطي اي خضوع المؤسسة العسكرية للقرار السياسي مقابل استقلاليتها في الشؤون الفنية و ثم التخصص التقني العالي اي التعامل مع التكنولوجيا المعقدة مثل الحروب السيبرانية والطائرات بدون طيار والردع المتكامل والدبلوماسية العسكرية دور الجيوش في مهام حفظ السلام والتعاون الدولي.

2- مفهوم الاحتر افية :

الاحترافية ليست مجرد ممارسة مهنة مقابل أجر ولكن كذلك هي هي نسق سلوكي ومعياري معقد يُميز فئة معينة من المجتمع تكرس حياتها لإتقان فن معين و في السياق العام و تعرف الاحترافية بأنها الحالة التي تتحول فيها الحرفة العادية إلى مهنة تمتلك خصائص فريدة:

- الخبرة المتخصصة : الاحتراف يقتضي امتلاك معرفة نظرية وعملية واسعة لا تتاح لعامة الناس و يتم تحصيلها عبر سنوات من التعليم والتدريب الشاق

-المسؤولية الاجتماعية : المحترف هو شخص يمارس مهارته ليس لمصلحة شخصية بحتة ولكن بل لخدمة مصلحة حيوية للمجتمع مثل : التعليم او الهندسة او الطب او القضاء أو الجندية او الزراعة وووالخ

-الروح المؤسسية : يشعر المحترفون بانتماء عميق لجماعة مهنية لها قيمها الخاصة وقواعد سلوك تحكم أعضاءها وغالبا ما تخضع لرقابة ذاتية صارمة

-الاستقلالية: يتمتع المحترف بهامش من الحرية في اتخاذ القرار بناءً على تقديره الفني المتخصص و بعيداً عن تدخل غير المتخصصين

3- مفهوم العسكرية :

العسكرية هي منظومة متكاملة من القوة المنظمة التي تمتلكها الدولة وتتجاوز مجرد حمل السلاح إلى كونها ثقافة مؤسسية تهدف إلى حماية الكيان الوطني ويتشكل مفهوم العسكرية من ثلاثة أركان:

-الجانب التنظيمي : هي مؤسسة تقوم على التراتبية الهرمية الصارمة و حيث تعتمد الكفاءة على وضوح سلسلة القيادة والأوامر

-الجانب الوظيفي : الوظيفة الأساسية للعسكرية هي إدارة العنف المنظم لصالح الدولة و سواء كان ذلك بالدفاع عن الحدود أو الردع الاستباقي

-الجانب القيمي اوالعقيدة : العسكرية تقوم على التضحية و الانضباط المطلق والشجاعة و هي نمط حياة يتطلب التخلي عن بعض الحريات الفردية مقابل الصالح الجماعي والأمن القومي

3. تعريف الاحتر افية العسكرية :

عند دمج المفهومين ونصل إلى الاحترافية العسكرية و بصفتها العقد الأخلاقي والفني الذي يربط المقاتل بالدولة والمجتمع وهي الحالة التي يصبح فيها الجيش مؤسسة علمية ومنضبطة تخضع للمعايير المهنية العالمية

ويمكن تعريفها اصطلاحاً بأنها:

التحول الهيكلي والوظيفي للقوات المسلحة من مجرد حشود عسكرية تعتمد على الولاءات القبلية أو السياسية وإلى قوة نظامية تخصصية تعتمد على المعرفة العلمية و الحياد السياسي والخضوع التام للسلطة المدنية الشرعية

وتتحدد الاحترافية العسكرية من خلال ثلاثة أبعاد كبرى حسب نظرية صمويل هنتنغتون من خلال مايلي :

-الخبرة : الجندي المحترف هو خبير في إدارة العنف و يتقن التخطيط و اللوجستيك والتكتيك وفق أحدث النظريات العسكرية.

-المسؤولية : يدرك العسكري المحترف أن قوته موجهة فقط لخدمة أمن المجتمع وأنه خادم للدولة وليس سيداً عليها

-وحدة الجماعة : وجود هوية جماعية قوية تميز العسكريين و تشمل الزي و الرتب و التقاليد و والولاء المطلق للمؤسسة العسكرية ككيان وطني جامع

وبحسب صامويل هنتنغتون وهو الأب الروحي للدراسات الاحترافية العسكرية فان الضابط المحترف هو رجل مكرس لمهنة متخصصة و قوامها إدارة العنف في خدمة الدولة وتتطلب مهارة فكرية وتدريب طويل مع التزام أخلاقي يضعه في خدمة المجتمع لا فوقه

فهو يرى الاحترافية ليست مهارة تقنية فقط بل هي هوية مهنية و فكرية تتطلب تعليم مستمر و تكوين مستمر ومسؤولية اجتماعية

وعند دوايت أيزنهاور يراها السياسة والولاء

بصفته جنرال ورئيس سابق للولايات المتحدة فقد كان حريص على التوازن بين القوة والسياسة و يقول : "الرجل العسكري المحترف هو خادم للدولة وليس سيد لها وعليه عليه أن يفهم أن سلاحه ليس أداة لفرض إرادته الشخصية و لكن بل وسيلة لحماية القيم التي قامت عليها الامة الأمة" (مذكرات أيزنهاور: نصر في أوروبا، ترجمة: خيري حماد، بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1980، ص 512 (أو مراجعة فصل: "العسكري والديمقراطية")

اذن فهو يرى ان الولاء المؤسسي هو أرقى درجات الاحترافية وهو ما يمنع الجيش من التحول إلى أداة سياسية

وفي حضارات قديمة نرى ان سون تزو يرى ان الحكمة والتحكم في فلسفته القديمة كانت بمثابة الاحترافية العسكرية و التي لا تزال صالحة لكل زمان فيقول في كتابه فن الإدارة و الحرب و يقول : "القائد الذي يعرف متى يقاتل ومتى لا يقاتل سيكون منتصر و الاحترافية الحقيقية ليست في القوة الغاشمة و بل في القدرة على إدراك الموقف واتخاذ القرار الصحيح في الوقت المناسب" (سون تزو، 2004، صفحة 45).

فهو يرى ان الانضباط الذاتي والقدرة على الامتناع عن القتال عندما لا يخدم الهدف الاستراتيجي هو قمة الاحترافية وعند الألماني كارل فون كلاوزفيتز يرى ان الحرب كأداة في كتابه الشهير عنوانه : عن الحرب فيقول مايلي : "الحرب ليست سوى استمرار للسياسة بوسائل أخرى و العسكري المحترف هو من يدرك أن العمليات العسكرية ليست غاية في حد ذاتها و بل هي وسيلة لتحقيق أهداف سياسية نهائية " (Carl von Clausewitz، 1976، صفحة 87)

كمحصلة يمكن القول ان الاحترافية العسكرية هي الترياق ضد الفوضى فهي التي تمنع الجيش من التحول إلى مليشيات وتضمن بقاء السلاح في يد ضابط اوعسكري عقل منضبط مثقف و منضبط و يدرك متى وكيف ولماذا يُستخدم تحت مظلة القانون والشرعية و كافة الجوانب الانسانية و الأخلاقية

4-أنماط الاحتر افية العسكرية :

تُصنف الاحترافية العسكرية في الدراسات الاستراتيجية الحديثة كمنظومة متكاملة لا تقتصر على حمل السلاح ولكن بل تمتد لتشمل المعايير الأخلاقية و التقنية و والإدارية.

يمكن تقسيمها إلى أنماط حسب العلاقة مع الدولة وأنواع حسب طبيعة التكوين :

أولا : أنماط الاحترافية العسكرية حسب المنظور السياسي-العسكري

هذه الأنماط حددها علماء السياسة مثل صموئيل هنتنغتون و موريس جانوفيتز وتتعلق بكيفية تموضع المحترف العسكري داخل الدولة:

الاحترافية الموضوعية :

تقوم على الفصل التام بين العسكري والسياسي.

يركز العسكري على إدارة العنف بمهنية عالية مع الخضوع الكامل للسلطة المدنية الشرعية

الهدف: تعظيم الكفاءة القتالية دون التدخل في صناعة القرار السياسي.

الاحترافية الذاتية :

تحدث عندما تندمج القيم العسكرية مع القيم السياسية للدولة ويكون الجيش شريكا في صياغة العقيدة الوطنية وليس مجرد أداة تنفيذية

الاحترافية التكنوقراطية:

النمط الذي يرى الجيش كمؤسسة خدمات أمنية كبرى التركيز هنا يكون على الإدارة، اللوجستيك، والحلول التقنية للهجمات السيبرانية والدرونات

ثانيا : أنواع الاحتر افية العسكرية حسب المنظور الميداني والتقني

تتعلق بكيفية بناء الفرد والمؤسسة للوصول إلى اليقظة الاستراتيجية : (أبحاث "مركز دراسات الحرب" (Strategic Studies Institute - SSI) التابع للجيش الأمريكي، والتي توفر دراسات معمقة حول "أخلاقيات الضباط" (Officer Professional Ethic).)

1. الاحتر افية القتالية :

تتعلق بالفرد المقاتل : الانضباط الصارم و إتقان الرماية و اللياقة البدنية العالية والقدرة على العمل تحت الضغط و تعتمد على التدريب المستمر والمحاكاة الواقعية للمعارك

2. الاحتر افية التكنولوجية :

إتقان التعامل مع الأنظمة المعقدة: الصواريخ الموجهة و أنظمة الرادار و الحرب الإلكترونية و والذكاء الاصطناعي.

المحترف هنا هو مهندس حرب يعرف كيف يدير الآلة العسكرية لتحقيق أقصى فتك بأقل خسائر.

3. الاحتر افية القيادية/الأركانية

تتعلق بالتخطيط الاستراتيجي : القدرة على إدارة الجيوش الضخمة واللوجستيات المعقدة وتقدير الموقف الاستخباراتي.

تعتمد على العلم الأكاديمي العسكري (مثل خريجي كليات الدفاع الوطني)

4. الاحتر افية الأخلاقية

الالتزام بقوانين الحرب وقواعد الاشتباك

هي ما يميز الجيش النظامي المحترف فالمحترف يقاتل بشرف بأوامر قانونية

المطلب الثاني : مرتكزات احتر افية العسكرية

أولا : إن مفهوم الاحترافية العسكرية يتجاوز مجرد إتقان استخدام السلاح أو فهم التكتيكات القتالية و إنه منظومة قيمية وسلوكية تجعل من المؤسسة العسكرية كياناً منضبطاً وموثوقاً في خدمة الدولة

تستند هذه الاحترافية إلى أربعة مرتكزات رئيسية تشكل الهوية العسكرية لأي جيش محترف:

1. الخبرة التخصصية :

لا يقتصر هذا المرتكز على الكفاءة القتالية فحسب و بل يشمل الإلمام العميق بـ:

-فن الإدارة العسكرية: القدرة على إدارة الموارد اللوجستية والبشرية

-التطوير المستمر : متابعة التطور التقني والسيبراني وتطويعه في العمليات العسكرية.

-التفكير الاستراتيجي : القدرة على تحليل التهديدات واتخاذ قرارات مبنية على بيانات دقيقة لا عواطف

2. المسؤولية الأخلاقية والمهنية :

يتحمل العسكري المحترف مسؤولية جسيمة أمام الوطن والمجتمع وتتجسد في:

-الالتزام بالقانون: احترام الدستور والتشريعات الدولية في أوقات السلم والحرب

-حماية القيم الوطنية: العسكري هو حارس للقيم التي تأسست عليها الدولة وليس أداة لأجندات سياسية ضيقة

-المساءلة: تقبل المحاسبة والشفافية في الأداء والنتائج

3. الانضباط الذاتي والمؤسسي :

الانضباط هو الجسر الذي يربط بين المرتكزات وهو ليس مجرد تنفيذ للأوامر بل هو:

-التحكم بالذات : القدرة على اتخاذ القرار الصحيح تحت ضغط معنوي أو مادي شديد

-الامتثال التلقائي: تنفيذ الأوامر بدقة نابعة من القناعة بالهدف الاستراتيجي للمؤسسة.

-الاستمرارية: الحفاظ على المعايير العالية حتى في غياب الرقابة المباشرة

4. الولاء المؤسسي :

هذا المرتكز يخلق روح الجماعة الواحدة ويشمل:

-الهوية الموحدة: الولاء للمؤسسة ككيان يتجاوز الأفراد

-ثقافة التعاون: الإيمان بأن نجاح المهمة هو نتاج عمل جماعي وليس بطولات فردية معزولة.

-التوريث المعرفي: حرص القادة على تدريب وتطوير الجيل القادم لضمان استدامة الاحترافية

الخلاصة : الاحترافية العسكرية هي الموازنة الدقيقة بين القوة الضاربة والوعي السياسي والأخلاقي فالسلاح بدون قيم يفتقد للبوصلة والقيم بدون قوة عسكرية تفتقد للقدرة على الحماية

ثانيا : هذا هو الجوهر العملي الذي يُحول هذه المرتكزات النظرية إلى واقع ملموس في الميدان فالقيادة العسكرية ليست مجرد إصدار أوامر وكذلك هي عملية بناء ثقافة تضمن استدامة هذه الاحترافية

لتعزيز هذه المرتكزات في الوحدات الميدانية وتعتمد القيادة العسكرية المحترفة على عدة أساليب جوهرية:

1. القيادة بالقدوة

القائد في الميدان هو المعيار الذي يُقاس عليه الانضباط والالتزام.

2.الانخراط:

لا يكتفي القائد بالتوجيه من الخلف و بل يشارك جنوده في ظروفهم الميدانية

الأخلاق: القائد هو النموذج الأول في تطبيق القيم و فإذا سُمح للقيم أن تتزعزع عند القائد، تلاشت تماماً عند المرؤوسين.

3. التدريب القائم على السيناريوهات الو اقعية

الاحترافية تُصقل في "مختبر الميدان" وليس فقط في قاعات المحاضرات.

4.محاكاة الضغوط:

خلق ظروف تقترب من واقع المعركة نقص المعلومات والتعب البدني و ضيق الوقت لاختبار مدى التزام الجندي بالقيم والتدريب تحت الضغط

5.التغذية الراجعة الفورية :

عقد جلسات نقدية بعد كل تمرين أو مهمة لمناقشة "ماذا حدث؟" و "لماذا حدث؟"

اي اكتساب فكرة التحسين المستمر

6. تعزيزروح الفريق

تُبنى الاحترافية حين يشعر الفرد أن قيمته مرتبطة بنجاح الجماعة

7.التمكين:

منح الجنود مساحة من المسؤولية في اتخاذ القرارات التكتيكية الصغيرة ومما ينمي لديهم الحس بالملكية والمبادرة

التقدير المعنوي: تثمين العمل الجماعي وليس فقط الإنجازات الفردية ومما يعزز الولاء للمؤسسة ككيان

8. **التوجيه والمتابعة:** القيادة هي عملية مستمرة لتطوير الأفراد

9.**نقل الخبرة:** القائد الناجح هو الذي يحرص على بناء خلف له من خلال التدريب والتوجيه المستمر و مما يضمن استمرارية المرتكزات المهنية حتى بعد رحيل القادة الحاليين

جدول 1: يوضح خريطة طريق نحو مؤسسة محترفة

المرحلة	الأولوية الاستراتيجية	النتيجة المرجوة
التأهيل	الاستثمار في الفرد و القيادة	عامل بشري متمكن متعلم مؤهل
التحديث	تبني الردع المرن والذكي	سد ثغرات في حالة تهديدات لاتماثلية

التقييم	مراجعة العقيدة دوريا	ضمان مواكبة تغيرات متسارعة
التنفيذ	الحوكمة الأخلاقية الصارمة	ضمان ثقة المؤسسات و المجتمع

- يبرز هذا الجدول أبعاد الاحترافية و جدوى البعيد المدى من تكريسها اذ يعود بالفوائد على كل مؤسسات الدولة.

المطلب الثالث : احتر افية العسكرية بين التكنولوجيا والعقيدة الأمنية

1.العلاقة بين التكنولوجيا والعقيدة الأمنية :

هي واحدة من أكثر التحديات تعقيدا في العمل العسكري المعاصر و التكنولوجيا هي الأداة التي تمنح القوة و بينما العقيدة هي البوصلة والتي تحدد اتجاه استخدام هذه القوة

الاحترافية العسكرية هنا لا تكتفي بتبني الأحدث تقنيا و بل تعمل كمعالج و يضمن بقاء التقنية ضمن حدود الأخلاق والقيم الاستراتيجية للدولة وقياس المعادلة الاستراتيجية للقوة يمكن تلخيص التوازن بين هذه العناصر في علاقة تكاملية و التكنولوجيا وحدها قد تؤدي إلى الغرور التقني و والعقيدة بدون تكنولوجيا تتحول إلى جمود فكري و الاحترافية هي العامل الذي يربط بينهما:

إن العلاقة بين الركائز الثلاث اي بين العقيدة العسكرية و التكنولوجيا و الاحترافية تمثل جوهر التوازن العسكري الحديث.

يقدم المقال رؤية استراتيجية حول ركائز نجاح المؤسسات العسكرية الحديثة، مبلوراً إياها في المثلث الاستراتيجي (العقيدة، التكنولوجيا، الاحترافية). إليك ملخصاً للأفكار الجوهرية:

أولاً: المثلث الاستراتيجي للفاعلية

العقيدة (البوصلة): هي المرجعية الفكرية والأخلاقية التي تمنح العمل العسكري غايته وهدفه الوطني.

التكنولوجيا (الأداة): هي وسيلة لتحقيق التفوق والدقة، لكنها تظل أداة تنفيذية لا تغني عن الرؤية الاستراتيجية.

الاحترافية (الميزان): هي المحرك الذي يضبط العلاقة بين العقيدة والتكنولوجيا، لضمان عدم خروج الأداة عن المسار الأخلاقي والوطني.

ثانياً: دور الاحترافية في ضبط التوازن

تؤدي الاحترافية دور "صمام الأمان" من خلال خمسة مسارات:

الحوكمة الأخلاقية: ضمان إبقاء الإنسان في قلب القرار (خاصة مع الأنظمة الذاتية) لتحمل المسؤولية القانونية.

الانتقائية الاستراتيجية: اختيار التقنيات التي تخدم الميدان فعلياً وتجنب "الهوس التقني" الذي يستنزف الموارد.

التكيف المرن: تحديث التكتيكات لمواجهة الحروب الحديثة (سيبرانية، مسيرات، حرب إلكترونية).

التحكم في التقنيات: الفهم المعمق للعلوم والتطوير المستمر لمهارات تصميم واكتساب العتاد الفعال.

الحوكمة الأمنية: الانتقال من دور "المستهلك" للتقنية إلى دور "السيد" الموجه لها، بما يخدم التنمية المستدامة والأمن المجتمعي.

الخلاصة: الاحترافية العسكرية هي الحكمة التي تحول القوة التقنية إلى أداة ذكية في يد العقيدة الوطنية، مما يحقق التوازن بين الحداثة والقيم.

جدول 2: يوضح دراسة بين عناصر التالية

الميزة	الاعتماد المفرط على تكنولوجيا و التقانة	التمسك الجامد بالعقيدة القتالية التقليدية	تفعيل الاحترافية العسكرية المعيارية
المنظور	بحث سريع عن حلول لمواجهة مخاطر و تهديدات	محافظة على مكاسب العسكرية موروثة و تقاليد القتالية العريقة	الردع المتكامل من الناحية الميدانية و التكتيكية و الاستراتيجية
المخاطرة	فقدان سيطرة على	عدم مواكبة تطورات	الردع المستديم و

	وسائل تقنية و رقمية و أعطاب وخلل	تقنية و معلوماتية و جمود العلمي	الفعال خاصة في جانب القيادة و التحكم و السيطرة
النتيجة	هشاشة امام هجمات سيبرانية او حالة خصم أكثر استحواذ على تكنولوجيا و حالة مساءلة اخلاقية	ضعف آلية دفاعية و عجز عن الهجوم او در فعل المناسب	الردع الاستراتيجي و جاهزية الامن القومي

يبرز هذا الجدول أن التحكم في التكنولوجيا و تكديس الاسلحة أو كذلك الاعتماد على طرق القتال التقليدية فقط دون تحكم في تقنيات كلاهما قد يكون سبب في الابتعاد الاحترافية العسكرية التي تقوم أساسا على التمكين التكنولوجي .

الاحترافية العسكرية في منظور العلاقات الدولية :

الاحترافية العسكرية ليست في امتلاك أحدث وسائل و اليات و تكنولوجيا و بل في القدرة على وضع هذه التقنيات في إطار استراتيجي يخدم رؤية الدولة و العسكري المحترف هو من يضع خدمة تقنيات متطورة في إطار أخلاقي و في نفس الوقت يستطيع توجيهها بدقة تقنية عالية

ان الاحترافية العسكرية هي حجر الزاوية في دراسات الأمن القومي والعلاقات المدنية-العسكرية وهي لا تعني فقط الكفاءة القتالية ولكن بل تتعلق بكيفية تنظيم القوة العسكرية وعلاقتها بالسلطة السياسية في ظل العلاقات الدولية فإن صموئيل هنتنغتون يراها السيطرة الموضوعية ففي كتابه الكلاسيكي الجندي والدولة وضع هنتنغتون الأسس النظرية للاحترافية العسكرية والتي تقوم على ثلاثة أعمدة وهي :

أ) الخبرة وهي الجندي المحترف هو خبير في إدارة العنف وهي مهارة متخصصة تتطلب تعليم وتدريب مستمر
ب) المسؤولية وهو ان الجيش ليس أداة خاصة و لكن بل هو خادم للدولة ومسؤول عن حماية أمن المجتمع ككل
ج) الروح الجماعية وهوشعور الجنود بالانتماء لمؤسسة ذات تقاليد مثل الرتب ومعايير أخلاقية محددة تميزهم عن المدنيين والنتيجة هي يرى هنتنغتون أن السيطرة الموضوعية و تتحقق عبر منح الجيش

استقلالية في شؤونه المهنية مقابل خضوعه الكامل للقرار السياسي الاستراتيجي (صموئيل ، 1970، صفحة 98)

وعند موريس جانويتز في كتابه الجندي المواطن حيث قدم رؤية مغايرة في كتابه الجندي المهني و حيث جادل بأن الجيش لا يمكن أن يكون معزول عن المجتمع وان الاندماج الاجتماعي أمر حتمي حيث يرى أن الاحترافية تتطلب أن يكون الضباط على دراية بالقيم السياسية والاجتماعية لمجتمعهم وكذلك ومع تغير الأدوار (Morris ، 1960، الصفحات 175-178).

ومع تطور العلاقات الدولية لم يعد دور المحترف العسكري مقتصرا على الحرب ولكن بل امتد ليشمل الردع وحفظ السلام والدبلوماسية العسكرية

ان الاحترافية في المنظور الواقعي بالنسبة للواقعيين هي الاحترافية العسكرية هي أداة لتعظيم قوة الدولة ورفع الكفاءة الوظيفية و الاحترافية هي الوسيلة الوحيدة لضمان تفوق الدولة في بيئة دولية فوضوية و العقيدة العسكرية ركن مهم حيث يركز الواقعيون على كيفية ترجمة الاحترافية إلى عقيدة قتالية فعالة قادرة على تحقيق الردع أو النصر وهنا التوازن في كون الدولة التي تملك جيش محترف ومنضبط هي الأقدر على إدارة ميزان القوى وتجنب الانجرار لصراعات غير محسوبة ناتجة عن تسييس المؤسسة العسكرية

ان الاحترافية كقيم وهوية حيث تنظر البنائية إلى الاحترافية كظاهرة ثقافية واجتماعية و والمعايير الدولية هي في كيفية تنقل أفكار الاحترافية من الدول الكبرى إلى الدول الأخرى عبر التدريب المشترك والبعثات العسكرية حيث إن تعريف العدو عند الاحترافية العسكرية تبني هوية الجندي من نحن؟ وما هو دورنا؟ وهذا التصور هو الذي يحدد كيف تستجيب الدولة للتهديدات الخارجية.

ان أبعاد الاحترافية العسكرية الحديثة اليوم لم تعد الاحترافية مجرد انضباط وتدريب بل تشمل أبعاداً استراتيجية وتقنية:

أ) الاحترافية التقنية حيث إن القدرة على إدارة أنظمة الأسلحة المعقدة مثل الذكاء الاصطناعي و الحروب السيبرانية

ب) الوعي القانوني حيث ان الالتزام بالقانون الدولي الإنساني وقواعد الاشتباك كجزء أصيل من المهنية

ج) المرونة الاستراتيجية حيث إن القدرة على الانتقال من حروب الجيوش النظامية إلى مواجهة التهديدات لا تماثلية

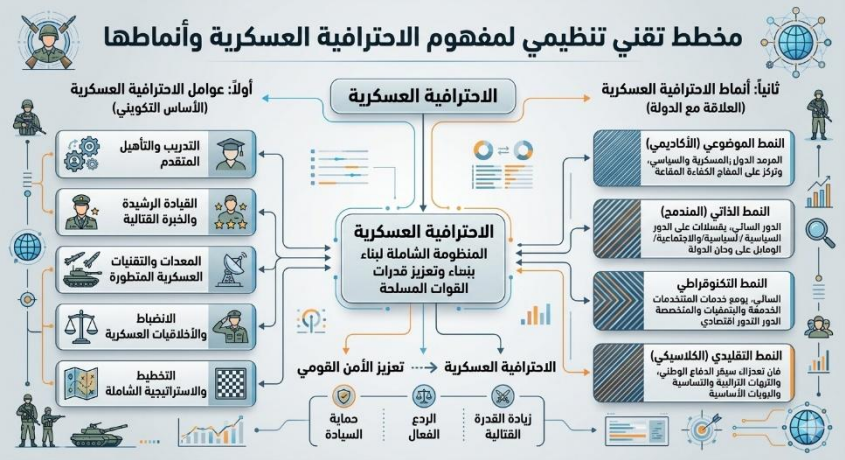

مخطط 1: يبرز تراتبية تنظيمية كعناصر مهمة في بناء الاحترافية العسكرية.

المبحث الثاني: الترابط بين الردع والأمن القومي

يتجلى الردع في أنه أحد الأعمدة الأساسية التي تقوم عليها منظومة الأمن القومي لأي دولة تسعى للمحافظة على سيادتها و استقلالها فالردع ليس مجرد جمع حشود كبيرة للقوة العسكرية لكن بل هو فلسفة إقناع استراتيجي تهدف إلى منع الخصوم من الإقدام على أعمال عدائية ضد الوطن و إن الأمن القومي لا يتحقق فقط بالقدرة على الانتصار في الحرب و لكن بل يتجلى في القدرة على جعل الحرب كخيار سلبي و غير منطقي في حسابات طرف الاخر أو جعل الحرب خيار مستحيل و انتحاري في حسابات العدو او الطرف الآخر ولهذا يتم النظر إلى الردع على أنه درع غير مرئي يحيط بالدولة و عندما ينجح الردع لا تضطر الدولة إلى استنزاف مواردها في خوض مواجهات ميدانية مكلفة و مما يسمح للسياسة الوطنية بالتركيز على التنمية والنمو وبذلك يتحول الردع من مجرد أداة عسكرية إلى محرك اقتصادي وتنموي فغياب الصراع هو البيئة المثالية لازدهار الشعوب و استئناف عمليات التعمير و تنشيط الاقتصاد و تطوير الحكامة و التنمية المستدامة

المطلب الأول: تعريف الردع و أنماط الردع

1.تعريف الردع :

الردع هو مفهوم نفسي وسلوكي يهدف إلى ثني الطرف الآخر عن اتخاذ إجراء غير مرغوب فيه من خلال إقناعه بأن تكاليف هذا الإجراء ستفوق فوائده.

1) الردع كالمفهوم الشامل او الردع المتكامل يعتمد على كافة أدوات القوة الوطنية للدولة ولا يقتصر على السلاح فقط.

الأدوات هي تشمل الدبلوماسية والضغوط الاقتصادية والعقوبات و العزل السياسي و الهجمات السيبرانية والقوة الناعمة والآلية التأثير تقع على عقل وصانع قرار الخصم من خلال تهديدات متنوعة مثلا التهديد بفرض حصار مالي خانق هو نوع من الردع غير العسكري و الهدف منع الخصم من القيام بأي فعل يضر بمصالح الدولة و سواء كان فعلاً عسكريا و اقتصاديا أو حتى سياسيا

2) الردع العسكري كالمفهوم المتخصص

هو جزء من الردع العام و لكنه يركز تحديدا على استخدام القدرات القتالية والتلويح بالقوة المسلحة

الأدوات هي الجيوش والترسانة النووية و المناورات العسكرية و القواعد الجوية والتكنولوجيا الدفاعية وبالتالي إقناع الخصم بأنه حتى لو نجح في هجومه فإن الرد العسكري سيكون ساحق ومدمر له الهدف هو

منع وقوع عدوان مسلح أو غزو أو تهديد عسكري مباشر الردع هو مفهوم أمني متجذر في علم النفس القتالي و بقدر ما هو متجذر في القوة المادية هو عملية إقناع الخصم بأن تكاليف القيام بعمل عدائي تفوق بكثير أي مكاسب قد يحققها من هذا العمل الردع العسكري هو إقناع الخصم بأن تكاليف أي هجوم قد يشنه ستفوق بكثير أي مكاسب قد يجنيها و مما يدفعه طوعا للتراجع عن التفكير في القيام بأي عمل عدائي وهو ببساطة أن تمتلك القوة كي لا تضطر لاستخدامها

تطور مفهوم الردع العسكري عبر ثلاث محطات رئيسية:

1. العصور القديمة والوسطى اوالردع التقليدي

قام على مبدأ "إذا أردت السلم، فاستعد للحرب" (فيجيتيوس، 1990، صفحة 135) اعتمد على القوة المادية المرئية مثل الحصون المنيعة والجيوش الضخمة والأسوار مثل سور الصين العظيم لإقناع الخصم بأن كلفة الهجوم تتجاوز أي غنيمة محتملة.

2. العصر الحديث عن طريق الردع النووي 1945 - 1991

تحول الردع من منع الهجوم بالدفاع إلى الردع بالعقاب الساحق بعد ظهور السلاح النووي الى توازن الرعب حيث استند إلى استراتيجية الدمار الشامل المتبادل و حيث يدرك كل طرف أن البدء بالحرب يعني الفناء المشترك وخاصة مثال أزمة الصواريخ الكوبية حيث مثلت ذروة الردع النووي واختباراً لمصداقية التهديد بين القوتين العظميين.

3. العصر المعاصر مع الردع المتكامل و السيبراني

حيث لم يعد الردع مقتصرا على الصدام العسكري المباشر بل توسع ليشمل نمط جديد متمثل في مواجهة التهديدات التي تقل عن مستوى الحرب الشاملة مثل الهجمات السيبرانية والحروب الهجينة والضغوط الاقتصادية و اصبح الردع بالمنع التقني هو تطوير منظومات الدفاع الجوي المتطورة لإحباط فاعلية سلاح الخصم مسبقا و هكذا لطالما كان الردع محور النقاشات الاستراتيجية و أبرز ما قيل فيه :

- برنارد برودي وهو منظر استراتيجي يقول "كان الهدف الرئيسي من المؤسسة العسكرية في الماضي هو الفوز بالحروب و أما الآن و فقد أصبح هدفها الرئيسي هو منعها

- دوايت أيزنهاور وهو رئيس أمريكي وجنرال يقول : "إن الردع ليس مجرد تكديس للأسلحة ولكن بل هو التوازن الدقيق بين القوة العسكرية الموثوقة والإرادة السياسية الواضحة لاستخدامها عند الضرورة (Dwight D، 1965، صفحة 225)

هنري كيسنجر دبلوماسي سابق امريكي يقول : "الردع هو عملية نفسية بقدر ما هي عسكرية وفنجاحه لا يعتمد على ما تفعله و بل على ما يعتقد خصمك أنك قادرٌ على فعله (هنري ، 1967، صفحة 158)

يُعد الردع العسكري أحد الركائز الأساسية في دراسات الأمن القومي ونظريات العلاقات الدولية ويقوم في جوهره على مبدأ إقناع الخصم بأن تكاليف القيام بعمل عدواني ستفوق الفوائد المتوقعة منه.

الردع هو استراتيجية نفسية وعسكرية تهدف لمنع العدوان عبر التهديد برفع كلفة الهجوم، وهو يقوم في جوهره على التواصل والإقناع بقدر ما يعتمد على القوة المادية. ترى المدرسة الواقعية، ولاسيما الواقعية البنيوية، أن الردع هو الضامن الأساسي للاستقرار في ظل الفوضى الدولية؛ حيث يتحقق التوازن عندما يدرك القادة العقلانيون أن حسابات الربح والخسارة تميل لصالح الفشل أو الدمار الشامل، وهو ما تجلى بوضوح في مفهوم "الدمار الشامل المتبادل" خلال العصر النووي، حيث أصبحت الحرب تعني فناء الجميع لا انتصار أحد. وفي العصر الحديث، تطور المفهوم من شكله الكلاسيكي المعتمد على الحشود العسكرية إلى "الردع الهجين الذكي"، الذي يدمج أدوات القوة الناعمة والخشنة مثل سلاح الطاقة، والديون، والذكاء الاصطناعي، لتشكيل منظومة شاملة تجعل الخصم يتراجع عن عدائه نتيجة إدراكه لتعقد وتبعات المواجهة في كافة المجالات.

- أدوات نجاح الردع :

لكي يكون الردع حقيقياً من منظور واقعي يجب توفر ثلاثة عناصر

- القدرة : امتلاك الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية الكافية لإلحاق ضرر حقيقي بالخصم.

- المصداقية : إقناع الخصم بأن الدولة لديها الإرادة السياسية لاستخدام هذه القوة فعلياً إذا تم تجاوز الخطوط الحمراء.

-التواصل : إيصال رسالة الردع بوضوح للطرف الآخر بحيث يفهم تماماً العواقب المترتبة على فعله.

- الردع الهجومي مقابل الردع الدفاعي :

أ.الواقعية الدفاعية: ترى أن الردع يهدف للحفاظ على الوضع الراهن ومنع تغيير ميزان القوى

ب.الواقعية الهجومية: ترى أن الدول تسعى للهيمنة والردع هنا يستخدم أحيانا كغطاء لتثبيت مكاسب تم تحقيقها بالفعل أو لمنع القوى المنافسة من الصعود

إذن يمكن القول ان الردع في المدرسة الواقعية ليس أداة لصناعة السلام الدائم بل هو أداة لإدارة الصراع ومنع الحرب الشاملة من خلال ميزان الرعب الرعب والقوة

-أنماط الردع :

تتنوع أنماط الردع بناء على الطريقة التي يتم بها التأثير على حسابات الخصم

1-آلية الردع وفق الاهداف :

- الردع الاستراتيجي :

يُعنى هذا النمط بحماية الدولة ككيان سياسي ووجودي. هو "لعبة العقول" التي تجعل الخصم يرتجف من التفكير في شن حرب شاملة ضد الدولة.

ابعاد : وطني و سيادي ووجودي.

الهدف: منع نشوب الصراعات الكبرى ومنع الخصوم من تهديد المصالح الحيوية أو السيادة الوطنية.

الأدوات: القدرات النووية و القوات الاستراتيجية بعيدة المدى والتحالفات العظمى والقدرة على الضرب في عمق العدو.

مثال: الردع النووي المتبادل و هو المثال الكلاسيكي للردع الاستراتيجي و حيث يدرك الطرفان أن الحرب تعني الفناء المشترك

- الردع التكتيكي :

يُعنى هذا النمط بالتحكم في ديناميكيات ميدان معركة محدد و هو فن الحفاظ على الهدوء في مسرح عمليات معين أو منع تصعيد اشتباك موضعي إلى حرب شاملة.

النطاق: عملياتي وميداني وهو محدود جغرافيا وزمنيا

الهدف: منع الخصم من المضي قدماً في هجوم محدد، أو ردعه عن استخدام أسلحة معينة في منطقة اشتباك، أو إجباره على التراجع في جبهة معينة.

الأدوات: القوات التقليدية و المدفعية الدقيقة والطائرات المسيرة و التموضع العسكري القوي والرد السريع.

مثال: نشر قوات دفاع جوي قوية في منطقة حدودية لردع طيران الخصم عن اختراق الأجواء و دون الحاجة للوصول إلى حرب شاملة

2- آلية الردع وفق النطاق:

-الردع المباشر هو حماية الدولة لنفسها من تهديد موجه ضد أراضيها

-الردع الموسع وهو حماية حليف أو شريك من خلال تهديد المعتدي بالرد نيابة عن ذلك الحليف ومبدأ التحالفات الدفاعية

4- الردع بناءً على آلية الوسائل:

-الردع لا تماثلي :

يعتمد على التهديد بالرد مؤلم و يتجاوز المكاسب التي يطمح إليها الخصم مثل إستعمال وسائل تقليدية و أخرى عن طريق وكلاء شرعيين او غير شرعيين في نفس الوقت اي دمج وسائل لا تناظرية مع جماعات غير شرعية في نفس الوقت لتحقيق أهداف سياسية

-الردع المرن :

يعتمد على إقناع الخصم بأنه مستهدف لكن دون عتبة الحرب او اعلان حالة الحرب مثل عقوبات اقتصادية غير مباشرة او حصار تجاري غير معلن أو جريمة منظمة تدعمها كيانات غير شرعية او دولة ما ضد دولة بهدف الاطاحة بها وتفكيكها

5- الردع بناءً على التوقيت :

-الردع العام :

حالة الاستعداد الدائم واليقظة التي تمارسها الدولة لمنع بروز أي تهديدات في المستقبل

-الردع الفوري :

استجابة نشطة ومكثفة لتهديد وشيك أو أزمة متصاعدة ويتطلب اتصالات دبلوماسية وتحركات عسكرية مرئية و تحريك أساطيل و مناورات مفاجئة

5- الردع بناء على المجال :

-الردع التقليدي: التلويح بالقوة العسكرية المتعارف عليها من جيوش و طائرات و صواريخ و سفن

-الردع غير تقليدي : التلويح بسلاح الدمار الشامل لضمان الاستقرار و إخافة الخصم او العدو

6- آلية الردع بناءً على آلية التأثير

-الردع بالعقاب :

يعتمد على التهديد برد مؤلم يتجاوز المكاسب التي يطمح إليها الخصم كمثال: الردع النووي أو التهديد بضربات استراتيجية ضد البنية التحتية

-الردع بالإنكار :

يعتمد على إقناع الخصم بأن محاولته للعدوان ستفشل ولن تحقق أهدافها بسبب قوة الدفاعات والتحصينات كمثال: الدفاعات الجوية المتطورة و تحصين الحدود و الحروب السيبرانية الدفاعية.

جدول 3: يوضح مايلي :

حالة المقارنة	الردع بالعقاب	الردع بالانكار
المنطق السائد	تهديد بالاستخدام اسلحة مدمرة	منع خصم او العدو من تنفيذ اهدافه
التركيز	هجومي ضربة اولى انتقامي ضربة ثانية	منع و الصد و الاعتراض
حالة او مثال	النووي و اسلحة دمار شامل	اسلحة ذكية و عمليات خاصة
التكلفة و النتيجة	باهضة و خسائر غير ضرورية و سقوط معيارانساني و أخلاقي	شرعنة التدخل و امتياز علمي و كسب ثقة المجتمع الدولي

يبرز الجدول الية الردع بالعقاب و آلية الردع بالانكار و لكن كلاهما يطالهما الخداع الاستراتيجي اذ ان الدول ذات تقاليد العسكرية لا تكشف عن قدراتها الكاملة.

7- الردع و نظرية العاب في العلاقات الدولية:

يُمثّل الردع حجر الزاوية في التفكير الاستراتيجي المعاصر خاصة في ظل التوازن لا سيما منظومة اسلحة الدمار الشاملة وتعتمد فكرة الردع جوهريا على القدرة على التأثير في الحسابات العقلانية للخصم وهو ما جعل من نظرية الألعاب الأداة الأمثل لتحليل هذه التفاعلات المعقدة وتوقع سلوك الدول (إسماعيل، س. د.، 2018)

إن الأسس البنيوية والتحليلية لاستراتيجية الردع الاستراتيجي من منظور أكاديمي ورياضي، ويمكن تلخيص مضمونه في النقاط المركزية التالية:

1. الأركان الثلاثة للردع (Cs3)

لا يتحقق الردع إلا بتكامل ثلاثة عناصر: القدرة المادية على إلحاق الضرر، المصداقية في إقناع الخصم بجدية تنفيذ التهديد، والتواصل الواضح لنقل الرسائل الردعية ومنع سوء الفهم الاستراتيجي.

2. الردع في ضوء نظرية الألعاب

يُحلل الصراع كعملية حسابية يسعى فيها اللاعبون لتعظيم المكاسب، وتتجلى في نموذجين:

مباراة الجبان (Chicken Game): حيث يحاول كل طرف إجبار الآخر على التراجع عبر إظهار الإصرار، مع مخاطرة بحدوث صدام كارثي إذا رفض الطرفان الانحراف عن مسار المواجهة.

توازن الرعب (MAD): حالة "توازن ناش" التي تنشأ عندما يدرك الطرفان أن الهجوم الأول انتحار متبادل، مما يفرض استقراراً ناتجاً عن الخوف من الفناء.

3. معضلة العقلانية والردع المعاصر

بسبب الانتقادات الموجهة لفرضية "العقلانية المطلقة"، برزت استراتيجيات حديثة مثل "التهديد الذي يترك مجالاً للصدفة" لتوماس شيلينج؛ وهي تعتمد على خلق حالة من عدم اليقين ورفع منسوب المخاطرة بجعل الخصم يخشى خروج الأمور عن السيطرة بشكل غير محسوب، مما يعزز فاعلية الردع حتى في الحالات التي يكون فيها الرد مكلفاً للمُردِّع نفسه.

المطلب الثاني: تعريف الأمن القومي وعلاقته بالاحتر افية العسكرية :

إن التحول التاريخي لمفهوم الأمن القومي قد مر من التركيز العسكري الضيق إلى الأبعاد الشاملة والمعاصرة و هذا من خلال محطات التحول التالية :

1. التطور التاريخي لمفهوم الأمن

العصور القديمة (أمن البقاء): ارتبط الأمن بالتحصينات المادية (الأسوار والحصون) وحماية الإقليم من الغزو الخارجي لضمان البقاء الفعلي.

مرحلة وستفاليا (أمن السيادة): مع ظهور الدولة القومية الحديثة، أصبح الأمن يتمحور حول احترام الحدود السيادية ومنع التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

الحروب العالمية (الأمن الجماعي): أثبتت الحروب الكبرى ترابط أمن الدول، مما أدى لظهور فكرة "الأمن الجماعي" وتأسيس منظمات دولية (عصبة الأمم ثم الأمم المتحدة) لمنع النزاعات.

الحرب الباردة (الأمن النووي): تبلور المفهوم حول التوازن العسكري والردع النووي بين القطبين الكبيرين.

2. التحول الجوهري بعد عام 1991

بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، حدث توسع نظري وعملي في المفهوم لاستيعاب تهديدات عابرة للحدود لا يمكن مواجهتها بالقوة العسكرية التقليدية وحدها، مما أدى لبروز أبعاد جديدة أهمها:

الأمن الاقتصادي (قوة المحفظة لا الرصاصة):

إدراك أن الانهيار الداخلي بسبب الفقر أو التضخم يمثل خطراً يفوق الغزو الخارجي.

التركيز على التنافسية في الأسواق العالمية وتأمين سلاسل إمداد الطاقة (نفط، غاز، مواد خام).

حماية الاستقرار المالي والعملة الوطنية كجزء أصيل من أمن الدولة.

الخلاصة:

انتقل الأمن القومي من مفهوم "دفاعي عسكري" بحت يحمي الحدود، إلى مفهوم "تنموي استراتيجي" يحمي استدامة الدولة وقدرتها الاقتصادية ومجتمعها من الانهيار الداخلي أو الأزمات العابرة للحدود و ثم جاء الأمن الإنساني حيث أصبح التركيز على الفرد ففي عام 1994 قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP رؤية ثورية حيث الأمن يجب أن يكون للفرد أولا وليس للدولة فقط (United Nations Development Programme (UNDP)، 1994، الصفحات 22-23)

ينطلق مفهوم الأمن القومي المعاصر من رؤية شاملة تدمج الأبعاد الإنسانية والتقنية مع القوة العسكرية، حيث لا يتحقق أمن الدولة إلا بتأمين الاحتياجات الأساسية للمواطن كالغذاء والصحة والبيئة، وحمايته من التهديدات السيبرانية التي باتت توازي القصف الجوي في خطورتها. وقد تباينت القراءات النظرية لهذا المفهوم؛ فبينما تراه المدرسة الواقعية تركيزاً على القوة العسكرية والبقاء في نظام فوضوي يعاني من "المعضلة الأمنية"، تركز الليبرالية على التعاون الدولي والأمن الجماعي والاعتماد الاقتصادي المتبادل. أما مدرسة كوبنهاجن فقد وسعت النطاق عبر نظرية "الأمننة" ليشمل جوانب مجتمعية وثقافية، في حين تراه البنائية بناءً اجتماعياً مرتبطاً بالهوية والأفكار، وصولاً إلى النظرية النقدية التي جعلت من "التحرر الإنساني" من الفقر والقمع جوهر الأمن الحقيقي و هذا التحول الفلسفي أحدث تغييراً جذرياً في العقيدة العسكرية، حيث تحولت الجيوش من مجرد "آلات حرب" إلى أدوات أمنية شاملة تضطلع بمهام حفظ السلام، والمساعدات الإنسانية، ومواجهة الحروب الهجينة والتضليل الإعلامي. وباتت الاحترافية العسكرية اليوم تقاس بالقدرة على حماية البنى التحتية الرقمية، وإدارة الكوارث، وتأمين الحدود ضد التهديدات غير المتماثلة كالتهريب والجريمة المنظمة. وفي الختام، يتبلور الأمن القومي كحالة من الاستقرار الشامل والمظلة التي تحمي سيادة الدولة ورفاهية مواطنها، متوافقاً مع رؤى القادة والمفكرين الذين أكدوا أنه مزيج من القوة المادية، والاستقرار الاقتصادي، واحترام حقوق الإنسان، لضمان البقاء والازدهار في عالم دائم التغير ولهذا نجد مايلي :

1) التعريفات التقليدية او المدرسة الو اقعية

تركز هذه التعريفات على الدولة كفاعل وحيد وعلى التهديد العسكري كخطر رئيسي

و تعريف والتر ليبمان : " تكون الدولة في حالة أمن وطني عندما لا تضطر إلى التضحية بمصالحها المشروعة لتجنب الحرب، وتكون قادرة و إذا لزم الأمر و على حماية تلك المصالح من خلال الحرب " (السياسة الخارجية الأمريكية، 1960، صفحة 71)

التركيز هنا و السيادة و القدرة العسكرية والدفاع عن الإقليم ضد الغزاة.

2) التعريفات الشاملة اوما بعد الحرب الباردة

بعد تغير طبيعة التهديدات وقد اتسع المفهوم ليشمل استقرار المجتمع والاقتصاد والبيئة.

التعريف الموسع: هو "توفير الحماية للمجتمع وقيمه من التهديدات الداخلية والخارجية، العسكرية وغير العسكرية و التي قد تؤدي إلى تآكل تماسك الدولة أو استقرارها (باري بوزان، 2003، صفحة 115)

التركيز هنا: التنمية و الأمن الغذائي والأمن المائي والاستقرار الاجتماعي.

3) يُعد الأمن القومي منظومة استراتيجية متعددة الأبعاد تتجاوز الحماية العسكرية التقليدية ضد الجيوش والإرهاب، لتشمل تأمين استقرار النظام السياسي وشرعيته كضمانة لوحدة القرار الوطني. ويتكامل هذا الدور مع البعد الاقتصادي الذي يسعى لاستدامة النمو وتأمين الموارد بعيداً عن التبعية، والبعد المجتمعي الذي يركز على تماسك الهوية والنسيج الداخلي. كما يمتد في العصر الحديث ليشمل حماية الفضاء الرقمي وتحصين وعي المواطن ضد حملات التضليل، مما يجعل الأمن القومي حالة شاملة من الحماية المادية والتقنية والمعنوية للدولة والمجتمع.

يتحول الأمن القومي في العصر الحديث من حماية الحدود إلى منظومة شاملة لاستدامة الدولة، وتتلخص أبعاده السبعة فيما يلي:

1. **الأمن العسكري:** تأمين السيادة وردع العدوان الخارجي وحماية الأراضي.
2. **الأمن السياسي:** استقرار مؤسسات الدولة وشرعية الحكم واستقلالية القرار الوطني.
3. **الأمن الاقتصادي:** ضمان النمو المستدام وتأمين الموارد والتحرر من التبعية والابتزاز.
4. **الأمن المجتمعي:** الحفاظ على الهوية الوطنية وتماسك النسيج الاجتماعي ضد التفكك.
5. **الأمن البيئي:** مواجهة التغير المناخي وتأمين الموارد الحيوية كالماء والغذاء.
6. **الأمن السيبراني:** حماية البنية التحتية الرقمية وتحصين الوعي ضد التضليل المعلوماتي.
7. **الأمن التكنولوجي والبشري:** الاستثمار في الابتكار وصحة وتعليم المواطن كركيزة أساسية للدولة.

الخلاصة: الأمن الشامل هو التكامل بين قوة الردع المادية، والاستقرار المؤسسي، ورفاهية الإنسان، والحصانة الرقمية والبيئية.

2.العلاقة بين الأمن القومي والاحتر افية العسكرية :

تعد الاحترافية العسكرية الضمانة التنفيذية لتحقيق الأمن القومي بأقل التكاليف، حيث تحول القوة من مجرد أداة قتالية إلى وسيلة ردع سياسي تمنع استنزاف موارد الدولة. ومن منظور النظرية البنائية، لا تقتصر هذه الاحترافية على المهارة المادية، بل تتجذر في التنشئة الاجتماعية العسكرية التي تغرس قيم الانضباط والولاء للمؤسسات والدستور، مما يعزز الهوية الوطنية ويخلق استقراراً داخلياً نابعاً من ثقة المجتمع. وبذلك، تصبح الاحترافية تجسيداً لعقلانية إدارة الموارد وترشيدها، حيث يتم توظيف التكنولوجيا والتدريب لخدمة الأولويات الاستراتيجية، بما يحمي سيادة الدولة وهويتها دون الانزلاق نحو استعراض القوة غير المبرر.

جدول 4: يوضح تأثير احتر افية على الأمن القومي

المحور	دور الاحترافية	الاثر على الأمن القومي
الحدود	يقظة شاملة تمس كل جوانب الميدانية و التكتيكية و الاستراتيجية و المعلوماتية و السيبرانية	منع الإختراقات و سد فجوات احتواء خروقات تقنية
القرار	مشورة استراتيجية ذكية	اتخاذ قرارات صائبة
المجتمع	الانضباط والالتزام بالقيم و المعايير معمول بها	بناء ثقة الجهة الداخلية و استقطاب حلفاء وتأمين الحوار الاقليمي

يبرز الجدول تأثير الاحترافية في قوة مؤسسة الأمن القومي و زيادة اليقظة الاستراتيجية لدى موسسات الدولة

المطلب الثالث: العلاقة بين الردع العسكري والاحتر افية العسكرية

تمثل الاحترافية العسكرية العمود الفقري لمصداقية الردع، حيث تحول القوة المادية من مجرد "عتاد" إلى "رسالة استراتيجية" موثوقة. إليك تلخيص للعلاقة التكاملية بينهما:

المصداقية ومنبع القوة: الردع ليس بامتلاك السلاح، بل بيقين الخصم في القدرة على استخدامه بدقة؛ فالاحترافية هي التي تمنح السلاح قيمته الردعية عبر الانضباط والكفاءة التنفيذية.

القابلية للتنبؤ والهدوء الاستراتيجي: تفرض الاحترافية نمطاً عقلانياً يمنع العشوائية، مما يرسل إشارات واضحة للخصم بأن الرد سيكون مدروساً وناتجاً عن تقديرات استراتيجية لا انفعالات عابرة.

التحكم في التصعيد: تتيح الاحترافية ميزة "الردع المتدرج" من خلال التنفيذ الدقيق لأهداف محددة والالتزام الصارم بقواعد الاشتباك، مما يمنع الانزلاق لحروب شاملة ويُظهر الدولة كقوة عاقلة.

الربط مع المفاهيم الاستراتيجية:

المنظور البنائي (Constructivism): تبرز الاحترافية هنا كبناء اجتماعي وقيمي؛ فالردع لا يعتمد على الحسابات المادية فقط، بل على "الإدراك" المتبادل والصورة الذهنية التي تبنيها الاحترافية عن الجيش ككيان منضبط ومنظم.

نظرية الأمننة (Securitization): تساهم الاحترافية في ضبط حدود "الأمننة"، حيث تمنع تحويل القضايا العادية إلى تهديدات وجودية بشكل عشوائي، وتضمن أن تكون الإجراءات الاستثنائية المتخذة مبنية على احترافية تقنية وعسكرية لا على "هوس أمني" يزعزع الاستقرار.

إن غياب الاحترافية يحول الترسانة العسكرية إلى خطر غير مؤثر بينما وجودها يجعل من القوة وسيلة سياسية تمنع الحرب قبل وقوعها.

جدول 5: يوضح آلية الردع العسكري عند جيش تقليدي وكيف تكون عند جيش احترافي

حالة المقارنة	الجيش التقليدي	الجيش الاحترافي
إدراك الخصم	ينظر للقوة كتهديد غير دقيق	ينظر للقوة كتهديد حتمي ووجودي
استجابة الردع	خصم قد يغامر لان الرد غير	خصم يتردد لان رد فعل مدروس

	متوقع	و مدمر
الدبلوماسية	قوة عسكرية تخيف أصدقاء و خصوم	قوة عسكرية تفرض احترام
النتيجة و التكلفة	باهضة و أخطاء و خسائر غير ضرورية	اقتصاد في قوة و ادخار مقدرات و تكلفةمدروسة مع فعالية الرد

من الجدول يمكن استخلاص مايلي :

يمكن لجيش أن يكون محترف تدريبيا وإداريا ولكن لا يمتلك الردع بسبب غياب القوة المادية أو العقيدة السياسية الواضحة ولكن لا يمكن أبدا تحقيق ردع مستدام بدون احترافية و فالردع القائم على التكنولوجيا فقط بدون احترافية بشرية هو ردع هش ومتهور و سرعان ما ينهار عند أول اختبار حقيقي في الميدان و الاحترافية العسكرية تحول الترسانة العسكرية من مجرد أمكانات تكنولوجية ومخازن للسلاح وبنية تحتية عسكرية إلى أداة سياسية واقعية دفاعية و هجومية في إطار فعال و ذكي في يد صانع القرار السياسي أي ببساطة هي أن الردع هو الثمرة والاحترافية هي التربة التي تنمو فيها هذه الثمرة ليقطفها الأمن القومي كهدف نهائي من أجل الاستقرار و الاستدامة الحوكمية كما يوضح

جدول 6: يوضح فرق بين طرق دفاع تقليدية و أن الردع العسكري هو فكر احترافي محض

حالة المقارنة	الدفاع	الردع
الهدف	صد العدوان قبل وقوعه	منع العدوان قبل وقوعه
تكلفة و الحشد	استنزاف و تبذير موارد قبل و أثناء وبعد الحرب	ترشيد و عقلنة تسيير موارد والتدرج في الجاهزية الاقتصادية و السياسية
الجمهور المستهدف	قدرات و إمكانات مادية للعدو	نفسية العدو و مؤيديه و حلفائه
الاستدامة	استعادة الاستقلال واسترجاع السيادة	استدامة الأمن القومي و ديمومة اليقظة الاستراتيجية
المدرك الاستراتيجي	ترى خصمك دون دراسة كاملة وتعرف إمكاناتك دون قدرة على	ترى العدو من عدسة ذكية وتجعل خصمك يراك من عدسة

	استغلالها	منكسرة او مشوهة

ويبرز هذا الجدول كذلك نمط تفكير تقليدي و نمط تفكير غير تقليدي في مواجهة تهديدات ومخاطر مع احتمالات الرد الفعل الغير المحسوبة

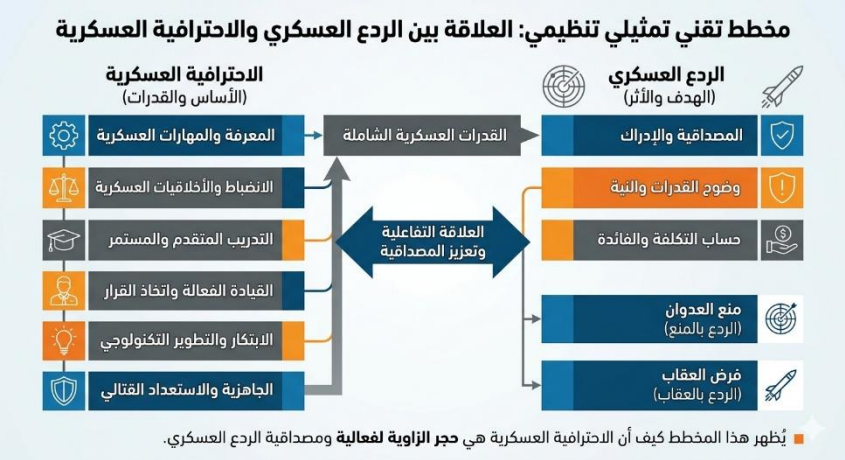

مخطط 2: الترابط الوثيق بين الردع والاحترافية كعلاقة ومصداقية تضمن سلامة الدولة

خلاصة الفصل الاول :

أن الاحترافية العسكرية هي القوة الذكية التي تُحوّل الموارد إلى نتائج استراتيجية، وتضمن استدامة الأمن القومي عبر الركائز التالية:

- الردع والسياسة: استبدال المواجهة العسكرية بخلق حالة عجز لدى الخصم، مع ضمان بقاء الجيش أداة وطنية عاقلة تحمي الشرعية والدستور بعيداً عن التجاذبات السياسية.
- تطوير القدرات: الانتقال إلى التدريب القائم على السيناريوهات الواقعية، ودمج التكنولوجيا كأداة تنفيذية تحت قيادة العنصر البشري وضبط العقيدة العسكرية.
- الجبهة الداخلية والقيم: بناء تلاحم متين بين الشعب والمؤسسة العسكرية، والالتزام بالاحترافية الأخلاقية كقوة ناعمة تمنح الجيش الشرعية والدعم في الأزمات.

إن الجيش المحترف هو الذي يستثمر في الكفاءة لا الحجم، ويجعل من استعداده للسلام وسيلة لمنع الحرب وحماية المصالح الوطنية العليا .

جدول 7: العلاقة بين الردع العسكري و الامن القومي و الاحتر افية العسكرية في جدول

الوظيفة	الدور الوظيفي و المؤسسي	التأثير المتبادل على مجالات التنمية العامة	الميزة المضافة للاستراتيجية العليا لدولة
الاحترافية العسكرية	بناء مؤسسة تعمل على الانضباط و رفع الكفاءة ومواكبة تقنيات متطورة والحياد السياسي	هي مصدر المصداقية و الاستثمار في العنصر البشري يعود بالفوائد على المقاتل المحترف و تثمين المكتسبات المجتمعية	تضمن استدامة القوة و حماية الدولة من تهديدات الداخلية و الخارجية بتكلفة أقل و كفاءة عالية
الردع العسكري	منع وقوع العدوان عبر اقناع الخصم ان ثمن الهجوم يفوق مكاسبه	يوفر المظلة الحمائية ويزيد من ثقة الجبهة الداخلية و تقوية التلاحم الوطني	يحقق حالة اللاحرب و بالتالي توجه الدولة جهودها نحو التنمية و التعمير والاستثمار
الأمن القومي	يطور الحالة الشاملة لاستقرار الدولة	يوجه اهداف التنمية المستدامة في كل مجالات و	هو الغاية النهائية لدولة و يضمن استقرار الدولة و

	سياسيا و عسكريا و اقتصاديا	ديمومة اليقظة الاستراتيجية	رفاهية المجتمع و تماسك المؤسسات الدستورية

يتمحور النص حول "ثالوث الاستقرار" الذي يربط الاحترافية العسكرية والردع والأمن القومي في علاقة تبادلية؛ فالاحترافية تمنح الردع مصداقية ميدانية تحمي مؤسسات الدولة واقتصادها من التهديدات الهجينة. وفي المقابل، يفرض الأمن القومي الشامل تحديث هذه الاحترافية لتشمل مجالات السيبرانية وإدارة الأزمات وحماية الدستور، مما يحول المؤسسة العسكرية من مجرد قوة تصادمية إلى معادلة تقنية واجتماعية تضمن حصانة الدولة واستدامتها في ظل تداخل مفاهيم السلم والحرب.

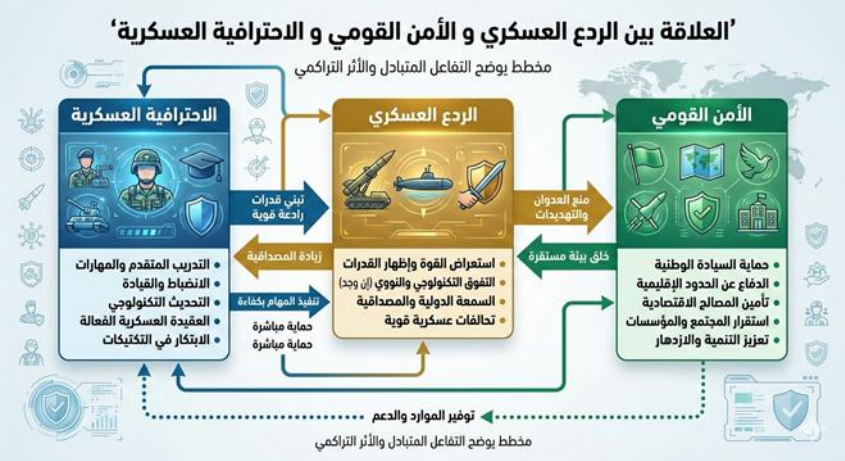

يتمحور النص حول "ثالوث الاستقرار" الذي يربط الاحترافية العسكرية والردع والأمن القومي في علاقة تبادلية؛ فالاحترافية تمنح الردع مصداقية ميدانية تحمي مؤسسات الدولة واقتصادها من التهديدات الهجينة. وفي المقابل، يفرض الأمن القومي الشامل تحديث هذه الاحترافية لتشمل مجالات السيبرانية وإدارة الأزمات وحماية الدستور، مما يحول المؤسسة العسكرية من مجرد قوة تصادمية إلى معادلة تقنية واجتماعية تضمن حصانة الدولة واستدامتها في ظل تداخل مفاهيم السلم والحرب.

الفصل الثاني:

تاريخ الجيش الجزائري

واحترافيته المتنامية

الفصل الثاني: تاريخ الجيش الجزائري واحترافيته المتنامية

تمهيد:

في هذا الفصل الثاني نبرز تاريخ الجيش الجزائري واحترافيته المتنامية حيث يعد الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني، حيث انتقل من حرب العصابات ضد الاستعمار إلى بناء مؤسسة عسكرية عصرية تعتمد على أسس العلم، التكنولوجيا، والعقيدة الوطنية الراسخة فلا يمكن قراءة المشهد العسكري الجزائري المعاصر بمعزل عن جذوره الضاربة في عمق ثورة أول نوفمبر 1954؛ فالجيش الوطني الشعبي ليس مجرد مؤسسة دفاعية كلاسيكية، بل هو سليل جيش التحرير الوطني، وهو الارتباط الذي منح المؤسسة عقيدة "جيش-أمة" الفريدة من نوعها. لقد مرّ هذا الجيش بمحطات تحول مفصلية منذ فجر الاستقلال عام 1962، انتقل خلالها من نمط "حرب العصابات" والتشكيلات شبه النظامية، إلى بناء هيكل تنظيمي عصري يواكب مقتضيات الحروب الحديثة.

إن الاحترافية المتنامية للجيش الجزائري تجلت في قدرته العالية على التكيف مع التحديات الأمنية المعقدة، وفي مقدمتها تجربة مكافحة الإرهاب خلال العقود الماضية. هذه التجربة الميدانية القاسية لم تكن مجرد معركة أمنية، بل كانت "مدرسة حقيقية" صقلت الكفاءة القتالية للفرد العسكري، وعززت من قدرات الاستعلام والتدخل السريع، مما جعل من النموذج الجزائري مرجعاً دولياً في "احترافية المواجهة" وحروب الجيل الرابع.

وعلاوة على الزخم التاريخي والخبرة الميدانية، يشهد الجيش اليوم طفرة نوعية في المجال التقني والتكنولوجي و حيث انتقل من مرحلة الاعتماد الكلي على الاستيراد إلى مرحلة "الرقمنة" وتوطين "الصناعات العسكرية" و هذا التوجه الاستراتيجي نحو عصرنة العتاد والتحكم في التكنولوجيا الدقيقة و مدعوماً بمنظومة تكوينية وقانونية صارمة و هو ما يجسد اليوم ملامح "الجيش الاحترافي" الذي يجمع بين صيانة الذاكرة التاريخية والقدرة على ردع تهديدات القرن الحادي والعشرين.

من خلال هذا الفصل و سنغوص في تفاصيل هذه الرحلة الطموحة و عبر مبحثين أساسيين يستعرضان آليات بناء هذه الاحترافية ومسارات تصاعدها الميداني والتقني.

المبحث الأول: آليات تنامي احتر افية الجيش الجز ائري

ترتكز احترافية الجيش الوطني الشعبي الجزائري على مثلث استراتيجي يدمج بين الاستثمار في العنصر البشري كحجر زاوية عبر التكوين النوعي المستند إلى العقيدة الوطنية المستمدة من قيم ثورة أول نوفمبر، وبين التحكم التقني من خلال عصرنة الترسانة العسكرية والتوجه نحو التصنيع المحلي لتقليل التبعية وتوطين التكنولوجيا. ويضبط هذا المسار إطار قانوني ومؤسساتي صارم يضمن الانضباط والالتزام بالدستور، مما يعزز تناغم المؤسسة العسكرية مع مؤسسات الدولة. ويؤدي هذا التكامل إلى بناء قوة ردع عصرية قادرة على الاستباق وحماية السيادة الوطنية والتكيف مع التحديات الجيوسياسية الإقليمية والتهديدات غير النمطية بكفاءة عالية.

المطلب الأول: منظومة قانونية

يعتبر القانون العسكري نظاماً قانونياً خاصاً يتميز بصرامته وسرعة إجراءاته، نظراً لطبيعة المؤسسة العسكرية التي تقوم على الانضباط والطاعة المطلقة

أولاً: تعريف القانون العسكري

القانون العسكري (Military Law) هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم حياة وشؤون أفراد القوات المسلحة. لا يقتصر هذا القانون على الجرائم والعقوبات فقط، بل يمتد ليشمل الجوانب الإدارية والتنظيمية.

العناصر الأساسية للقانون العسكري:

الصفة الذاتية: يطبق عادةً على العسكريين (وفي بعض الحالات المدنيين العاملين في المؤسسات العسكرية أو أثناء الحروب).

الهدف: الحفاظ على الضبط والربط العسكري وضمان تنفيذ الأوامر بدقة للحفاظ على كيان الدولة.

القضاء العسكري: يطبق هذا القانون محاكم خاصة تُعرف بالمحاكم العسكرية، وهي تختلف في تشكيلها وإجراءاتها عن المحاكم المدنية لضمان السرعة والحزم.

ثانياً: مقولة عسكرية مشهورة

تُنسب للقائد والمنظر العسكري الشهير كارل فون كلاوزفيتز (Carl von Clausewitz) مقولة تعكس عمق الارتباط بين السياسة والقانون والقوة:

"الحرب ليست مجرد فعل سياسي، بل هي أداة سياسية حقيقية، وهي استمرار للعمل السياسي بأساليب أخرى." (كلاوزفيتز, كارل فون;، 1980، صفحة 25)

وتعكس هذه المقولة أن القوانين العسكرية والعمليات القتالية ليست معزولة عن إطار الدولة وقوانينها العليا كانت المنظومة القانونية العسكرية في الجزائر قبل عام 2020 حجر الزاوية الذي استندت إليه الدولة في الانتقال من مرحلة الشرعية الثورية إلى مرحلة الاحترافية المؤسساتية يستلزم الى ترسانة قانونية أكاديمية وكذلك إلى ضبط المسار المهني للعسكريين وتحديد أطر مكافحة الإرهاب وبناء عقيدة الردع ولهذا فإن المرجعية الدستورية والسيادة الوطنية ركن اساسي مهم و قبل التعديلات الدستورية الأخيرة، كان دستور 1996 يحدد بدقة النطاق الجغرافي لعمليات الجيش، حيث حصر مهامه في الدفاع عن السيادة الوطنية وحرمة التراب الوطني فقط. ويرى (بوحوش، 2014، صفحة 156) أن هذا التأطير القانوني الصارم كان يهدف إلى حماية المؤسسة العسكرية من الاستنزاف في نزاعات خارجية، مما سمح لها بالتركيز القانوني والميداني على تأمين الحدود الجزائرية الشاسعة وتطوير قدرات الردع الدفاعي.

إن عصرنة المسار المهني مع الأمر رقم 06-02 الصادر في 28 فيفري 2006 والمتعلق بالقانون الأساسي العام للمستخدمين العسكريين و الوثيقة القانونية التي أرست قواعد الاحترافية الحديثة ويؤكد (خنيش، 2019، صفحة 82) أن هذا القانون استحدث معايير صارمة للترقية والالتحاق بالرتب العسكرية بناءً على "الكفاءة العلمية" و"التخصص التقني"، كما كرس قانوناً "واجب التحفظ" الذي أبعد الجيش عن التجاذبات السياسية، مما ساهم في خلق جيش احترافي متفرغ لمهامه الدفاعية والأمنية.

ثالثاً: التكييف القانوني لمكافحة الإرهاب

لم تكن احترافية الجيش الجزائري في مكافحة الإرهاب وليدة الصدفة، بل استندت إلى منظومة قانونية سمحت بالتنسيق بين العمل العسكري والإجراءات القضائية. وحسب (زغدي، 2021، صفحة 49)، فإن منح صفة الضبطية القضائية لبعض أسلاك الأمن العسكري وتعديل قانون الإجراءات الجزائية في تلك الفترة، وفر الغطاء القانوني اللازم للجيش لملاحقة الشبكات الإرهابية العابرة للحدود بفعالية وسرعة، مع الحفاظ على صبغة الدولة القانونية في التعامل مع التهديدات الأمنية.

رابعاً: قانون الخدمة الوطنية والتحول نحو الجيش المحترف

شكل القانون رقم 14-06 المتعلق بالخدمة الوطنية نقطة تحول قانونية هامة نحو الاحترافية. ويوضح (زغدي، التطور التشريعي للمؤسسة العسكرية الجزائرية. مجلة البحوث القانونية والسياسية، المجلد 12، العدد 1، 2021، صفحة 210) أن تقليص مدة الخدمة الوطنية في هذا القانون إلى 12 شهراً كان استراتيجية قانونية تهدف إلى تقليل الاعتماد على "المجندين المؤقتين" مقابل التوسع في توظيف "العسكريين المتعاقدين"، وهو ما يخدم بناء قوة عسكرية محترفة تمتلك مهارات تقنية عالية ومستديمة في صفوف الجيش الوطني الشعبي تعتبر المنظومة القانونية العمود الفقري لتنظيم المؤسسة العسكرية. لقد سعت الجزائر إلى تحيين القوانين الأساسية التي تحكم العسكريين، بدءاً من قانون المعاشات العسكرية وصولاً إلى النظام الأساسي العام للمستخدمين العسكريين.

الانضباط والمسؤولية: تضع هذه القوانين حدوداً واضحة للحقوق والواجبات، مما يعزز الضبط والربط العسكري.

التكييف مع التحولات: تم تطوير القوانين لتسمح للجيش بالمشاركة في مهام حفظ السلام الدولية (وفق الدستور الجديد)، مما يتطلب إطاراً قانونياً مرناً واحترافياً.

وهكذا فإن المنظومة القانونية كدعامة للاحترافية العسكرية تعتبر المنظومة القانونية العسكرية في الجزائر الضامن الأساسي للانتقال من مفهوم "جيش التحرير" ذو الصبغة الثورية إلى "الجيش الاحترافي" ذو الصبغة المؤسساتية التقنية. إن بناء الردع ومكافحة الإرهاب لا يتمان فقط عبر السلاح، بل عبر ترسانة قانونية تحدد الصلاحيات وتضمن الانضباط (الشيخ، 2018)

أولاً: الدستور كإطار مرجعي للعقيدة الدفاعية

يمثل الدستور الجزائري الوثيقة الأسمى التي تحدد هوية الجيش ومهامه. لقد رسخت التعديلات الدستورية المتتالية، وصولاً إلى تعديل 2020، مبدأ "الاحترافية الدفاعية". يذكر بوحوش (بوحوش، 2014، صفحة 112) أن التحول القانوني للجيش هدف إلى الفصل بين المهام السياسية والمهام التقنية الدفاعية، مما سمح للمؤسسة بالتفرغ الكامل لتطوير قدراتها القتالية.

كما نص الدستور في مادته الـ28 على حماية المصالح الحيوية للبلاد، وهو ما يعززه زغدي بالإشارة إلى أن المنظومة القانونية الجديدة سمحت للجيش بالانتقال من "الدفاع الساكن" إلى "الردع الاستباقي" من خلال شرعنة عمليات تأمين الحدود العابرة للمجالات التقليدية.

ثانياً: القانون الأساسي للمستخدمين العسكريين والضبطية القضائية

يعتبر الأمر رقم 06-02 هو العمود الفقري للاحترافية؛ حيث وضع معايير دقيقة للارتقاء في الرتب العسكرية بناءً على التأهيل العلمي والتقني لا الأقدمية فقط. ويرى خنيش (خنيش، السياسة الدفاعية الجزائرية: التحديات والآفاق في ظل التهديدات الراهنة، 2019، صفحة 75) أن هذا القانون نجح في خلق "جندي تكنوقراطي" قادر على التعامل مع منظومات الأسلحة المعقدة، وهو ما يمثل جوهر الاحترافية العسكرية الحديثة.

وفي سياق مكافحة الإرهاب، منحت القوانين المعدلة في قانون الإجراءات الجزائية صفة الضبطية القضائية لضباط الأمن العسكري، وهو ما يفسره زغدي (زغدي، التعديلات الدستورية وأثرها على العقيدة العسكرية الجزائرية ومكافحة الإرهاب. مجلة الدراسات القانونية والسياسية، 2021، الصفحات 45-62) بأنه ضرورة قانونية لتمكين الجيش من ملاحقة الشبكات الإرهابية وتفكيكها في أطر قانونية تضمن سرعة التنفيذ واحترام الإجراءات القضائية في آن واحد.

ثالثاً: تحديث القضاء العسكري والانضباط

لا توجد احترافية بدون انضباط صارم، ولا يوجد انضباط بدون قانون رادع. لقد جاء تعديل قانون القضاء العسكري (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2006). الأمر رقم 06-02 المتضمن القانون الأساسي العام للمستخدمين العسكريين. الجريدة الرسمية العدد 09) (القانون 18-14) ليعزز من هيبة المؤسسة. ويؤكد بوحوش (بوحوش، 2014، صفحة 145) أن حصر الاختصاصات القضائية العسكرية في الجرائم ذات الطابع العسكري البحت ساعد في تفرغ القادة لإدارة العمليات الميدانية والتدريب، مع ضمان حقوق العسكريين وفق المعايير الدولية، مما رفع من معنويات الأفراد وجاهزيتهم.

رابعاً: الإطار القانوني للتصنيع العسكري والردع

ترتبط احترافية الجيش بالاستقلالية التكنولوجية. وقد صدرت نصوص قانونية تنظم "المؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري" التابعة للجيش. وحسب خنيش (خنيش، 2019، صفحة 201) فإن هذا الإطار القانوني سمح للجيش بعقد شراكات دولية وتوطين التكنولوجيا العسكرية، مما مكن الجزائر من بناء منظومة ردع تعتمد على الإنتاج المحلي (وزارة الدفاع الوطني. (2022). مجلة الجيش: احترافية وعصرنة. إصدار خاص، مديرية الإيصال والإعلام) (عربات، رادارات، ذخائر)، وهو ما يقلل التبعية للخارج في الأزمات.

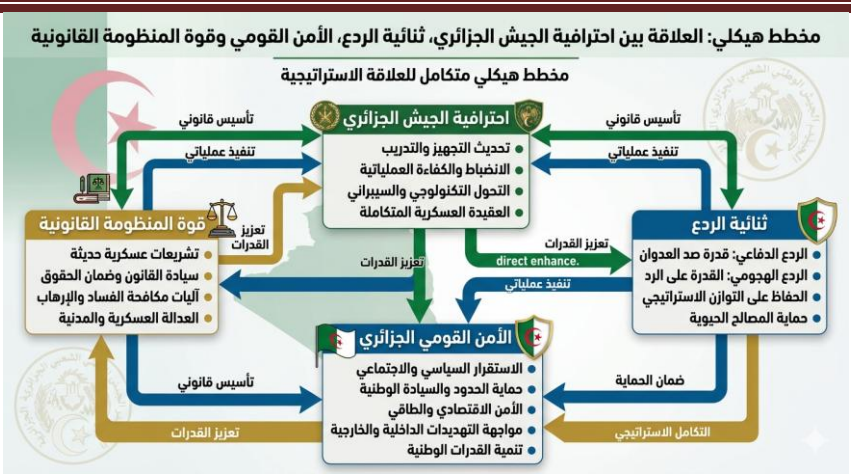

المطلب الثاني: منظومة تكنولوجية

في ظل الثورة الصناعية الرابعة، لم تعد التكنولوجيا مجرد أدوات منفصلة، بل تحولت إلى "منظومات" متكاملة تعيد صياغة مفاهيم القوة والسيطرة. وتعتبر المنظومة التكنولوجية العمود الفقري الذي تستند إليه الدول والمؤسسات لتحقيق تفوقها النوعي، سواء في الميادين المدنية أو العسكرية.

أولاً: تعريف المنظومة التكنولوجية

تُعرف المنظومة التكنولوجية بأنها شبكة معقدة وديناميكية من العناصر المتفاعلة التي تشمل الأدوات، والآلات، والبرمجيات، والمعارف البشرية، والعمليات التنظيمية (عيسى، 2021). تعمل هذه العناصر في تناغم تام لتحويل المدخلات إلى مخرجات ذات قيمة مضافة، مع الاعتماد الكلي على الابتكار التقني كقوة دافعة.

وتتميز هذه المنظومة بكونها تتجاوز الجانب المادي (Hardware) لتشمل الجانب الفكري والبرمجي (Software) وآليات الإدارة، مما يجعلها وحدة متكاملة لا يمكن فصل أجزائها دون الإخلال بوظيفتها الكلية.

ثانياً: التكنولوجيا والحرب الحديثة

في المجال العسكري، أصبحت المنظومة التكنولوجية هي المعيار الحقيقي لردع العدو وتحقيق النصر بأقل تكلفة بشرية. إن امتلاك تكنولوجيا متطورة يعني امتلاك القدرة على الرصد المبكر، والتحليل الدقيق للبيانات، وسرعة الاستجابة.

وفي هذا السياق، تبرز المقولة العسكرية الشهيرة للقائد العسكري والفيلسوف الصيني سون تزو (Sun Tzu)، والتي تعكس جوهر التفوق المعلوماتي والتقني:

"من يعرف عدوه ويعرف نفسه، لا يخشى الهزيمة في مائة معركة" (تزو، 2019، صفحة 44).

تجسد هذه المقولة دور المنظومات التكنولوجية الحديثة (مثل الرادارات، الأقمار الصناعية، والذكاء الاصطناعي) في توفير المعرفة العميقة بالذات وبالخصم، مما يحول الحرب من صراع بدني إلى صراع عقول ومنظومات.

ثالثاً: خصائص المنظومة التكنولوجية الناجحة

ترتكز المنظومة التكنولوجية الفعالة على ثلاثة أركان أساسية (Arthur, 2009):

الترابط: قدرة الأجزاء المختلفة على التواصل الفوري وتبادل البيانات.

التكيف: الاستجابة السريعة للتغيرات المحيطة أو التهديدات الطارئة.

الكفاءة: تحقيق الأهداف المرجوة بأقصى دقة وأقل استهلاك للموارد.

شهدت المؤسسة العسكرية الجزائرية ثورة تكنولوجية شاملة ارتقت باحترافيتها إلى مستويات عليا عبر محوري "الرقمنة" و"العصرنة". وتجلى ذلك في تبني أنظمة متطورة للقيادة والسيطرة، وتعزيز الأمن السيبراني كجزء أصيل من حماية الاتصالات العسكرية، بالإضافة إلى التوسع في التصنيع المحلي لتقليل التبعية للخارج وضمان السيادة الوطنية. لقد تحول الامتلاك التقني من خيار تكميلي إلى ضرورة استراتيجية لبناء منظومة ردع متكاملة قادرة على حماية الأمن القومي ومواجهة التهديدات غير النمطية كالإرهاب والجريمة المنظمة في بيئة إقليمية مضطربة.

1. رقمنة المنظومات الدفاعية والقيادة والسيطرة

اعتمد الجيش الجزائري استراتيجية "الرقمنة الشاملة" لربط مختلف الوحدات القتالية بغرف العمليات المركزية. تعتمد هذه المنظومة على تقنيات (C4ISR)، وهي (القيادة، السيطرة، الاتصالات، الحواسيب، الاستخبارات، المراقبة، والاستطلاع). تتيح هذه التكنولوجيا للقادة العسكريين اتخاذ قرارات آنية بناءً على تدفق البيانات اللحظي، مما يرفع من دقة العمليات العسكرية ويقلل من هامش الخطأ (بن جدي، 2021، الصفحات 45-68)

2. تكنولوجيا الردع: الدفاع الجوي والمنظومات الصاروخية

يمثل الردع التكنولوجي جوهر الأمن القومي الجزائري. استثمرت الجزائر بشكل مكثف في أنظمة الدفاع الجوي بعيدة المدى (مثل منظومات S-300 وS-400)، والتي تعتمد على رادارات متطورة وتقنيات تصدي للصواريخ الباليستية.

- **الحرب الإلكترونية:** يمتلك الجيش الجزائري منظومات متطورة للحرب الإلكترونية تهدف إلى شل اتصالات العدو، التشويش على الرادارات، وحماية الأجواء الوطنية من أي اختراق تقني (بوقرة، سمير. (2022). تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل التطور التكنولوجي العسكري. الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع)

3. الأنظمة غير المأهولة (الدرونات) ومكافحة الإرهاب

أحدثت الطائرات بدون طيار (الدرونات) نقلة نوعية في استراتيجية مكافحة الإرهاب وتأمين الحدود الشاسعة.

- **الاستطلاع والمراقبة:** توفر الدرونات تغطية شاملة للمناطق الوعرة والصحراوية، مما يسمح برصد تحركات الجماعات الإرهابية وتدميرها قبل وصولها للأهداف.
- **التصنيع المحلي:** لم تكتفِ الجزائر بالاستيراد، بل اتجهت نحو تطوير تكنولوجيا محلية للدرونات (مثل طائرتي "الجزائر 54" و"الجزائر 55")، مما يعكس رغبة في تحقيق الاستقلال التكنولوجي (وزارة الدفاع الوطني الجزائري. (2023). مجلة الجيش: عدد خاص حول الاحترافية والتكنولوجيا. العدد 715، الجزائر)

4. البحث والتطوير والتصنيع العسكري التقني

تعتمد الاحترافية العسكرية على "توطين التكنولوجيا". أنشأت الجزائر مراكز بحث وتطوير تابعة لوزارة الدفاع، تهتم بتطوير البرمجيات المشفرة، وأنظمة الرؤية الليلية، وأجهزة الاتصال اللاسلكي المؤمنة. هذا التوجه يقلل من التبعية للخارج ويضمن خصوصية البيانات العسكرية (سالمي، مراد، 2020، الصفحات 112-130).

5. الأمن السيبراني وحماية الأمن القومي

في ظل الحروب السيبرانية الحديثة، استحدث الجيش الجزائري وحدات متخصصة في الدفاع السيبراني. تهدف هذه المنظومة إلى:

- حماية المنشآت الحيوية من الهجمات الرقمية.
- تأمين قواعد البيانات العسكرية من التجسس الإلكتروني.
- مواجهة الدعاية المضللة التي تستهدف استقرار الدولة (عزوز، 2022)

يبرز مخطط رقم 8 إن المنظومة التكنولوجية ليست مجرد تراكم للاختراعات، بل هي رؤية شاملة تجمع بين العقل البشري والآلة. وفي عالم اليوم، من يمتلك المنظومة الأكثر تعقيداً وذكاءً هو من يمتلك القدرة على توجيه مسار التاريخ وحماية السيادة الوطنية.

المطلب الثالث: منظومة تكوينية

تعتبر الكفاءة البشرية الركيزة الأساسية لأي مؤسسة تطمح للنجاح، سواء كانت مدنية أو عسكرية. ولا تتحقق هذه الكفاءة إلا من خلال إطار علمي منظم يُعرف بـ"المنظومة التكوينية"، وهي المحرك الأساسي لتحويل الموارد البشرية الخام إلى طاقات احترافية قادرة على مواجهة التحديات المعقدة.

أولاً: مفهوم المنظومة التكوينية

تُعرف المنظومة التكوينية بأنها إطار متكامل يدمج بين البرامج التعليمية والخبرات البشرية والوسائل التقنية لإكساب الأفراد المهارات السلوكية والمعرفية اللازمة للأداء الاحترافي بدقة وفاعلية. وتكمن قوة هذه المنظومة في مرونتها العالية وقدرتها على التطوير المستمر عبر آلية "التغذية الراجعة"، مما يضمن استجابة مخرجاتها التدريبية للتحولات المتسارعة والمتطلبات المتغيرة في ميدان العمل الواقعي.

ثانياً: التدريب كضمانة للبقاء

في الفكر العسكري، لا يُنظر إلى التدريب كرفاهية، بل كضرورة حتمية للحفاظ على الأرواح وتحقيق النصر. وقد لخص مارشال الجو ريتشارد تيمبل هذه الفلسفة في مقولته الشهيرة: **"كلما زاد عرقك في التدريب، قلّت دماؤك في المعركة"** (كما ورد في جوردان، 2018، ص. 112).

تجسد هذه المقولة جوهر "الواقعية في التكوين"، حيث إن محاكاة ظروف الميدان القاسية خلال فترة السلم هي التي تصنع الفارق عند اندلاع المواجهة الحقيقية. فالمنظومة التكوينية الناجحة هي التي تضع الفرد في اختبارات ذهنية وبدنية تحاكي أقصى درجات الضغط (وزارة الدفاع الوطني. (2022). مجلة الجيش: احترافية وعصرنة. إصدار خاص، مديرية الإيصال والإعلام).

ثالثاً: عناصر استدامة المنظومة التكوينية

لكي تحقق المنظومة أهدافها، يجب أن ترتكز على ثلاثة محاور:

1. **المحور الإدراكي:** ويتعلق بالمعارف النظرية والقواعد القانونية والفنية.
2. **المحور المهاري:** ويشمل التدريب الميداني والتطبيق العملي المكثف.
3. **المحور السلوكي:** ويعنى بغرس قيم الانضباط، والروح الجماعية، والقدرة على اتخاذ القرار (Salas & Cannon-Bowers, 2001).

كما ان الجيش الجزائري يمتلك شبكة واسعة من المدارس العسكرية مثل الأكاديمية العسكرية بشرشال والتكوين القاعدي والتخصصي: التركيز على إعداد ضباط وضباط صف ملمين بالعلوم العسكرية الحديثة مع الانفتاح العلمي و إدراج اللغات الأجنبية والعلوم الدقيقة والبحث العلمي ضمن المناهج التدريبية و مما جعل الفرد العسكري "مقاتلا ومثقفا في آن واحد وتعتبر المنظومة التكوينية في الجيش الوطني الشعبي الأداة الاستراتيجية الأولى لنقل المؤسسة من نمط التسيير التقليدي إلى مصاف الجيوش المحترفة. إن الاحترافية في العقيدة العسكرية الجزائرية لا تعني فقط امتلاك السلاح المتطور، بل تعني بالأساس إعداد مورد بشري "عالي التأهيل" قادر على استباق التهديدات اللامتناظرة وإدارة منظومات الردع المعقدة (وزارة الدفاع الوطني، 2023).

أولاً: هيكلية التكوين العسكري: من القاعدة إلى التخصص العالي

تعتمد الجزائر استراتيجية "التكوين المتدرج" الذي يجمع بين التحصيل الأكاديمي والتدريب الميداني الصارم. تبدأ هذه المسيرة من الأكاديمية العسكرية لشرشال، التي تعد النواة الصلبة لتخريج الضباط والقادة.

التكوين القاعدي المشترك: يهدف إلى توحيد العقيدة القتالية لدى كافة القوات (برية، جوية، بحرية) في مراحلها الأولى، مما يضمن انسجاماً تاماً في العمليات المشتركة (بن جامع، 2022)

التخصص التقني الدقيق: تتبع المدارس العليا (مثل مدرسة الطيران بطفراوي أو مدرسة الدفاع الجوي بالأغواط) مناهج تعليمية تعتمد على المحاكاة الرقمية والتدريب على الأسلحة الذكية، وهو ما يعد شرطاً أساسياً لبناء "قوة الردع" (العماري، 2021).

ثانياً: التكوين المتخصص في مكافحة الإرهاب والحروب الهجينة

لمواجهة التهديدات الأمنية في الساحل، ركزت المنظومة التدريبية على "الاحترافية الميدانية" من خلال مراكز التدريب المتخصصة.

الوحدات الخاصة والمغاوير: يتم تدريب هذه الوحدات في بيئات جغرافية تحاكي المسارح العملياتية الحقيقية (جبال، صحراء)، مع التركيز على الاستعلام التكتيكي والتدخل السريع. ويشير الخبراء إلى أن نجاح الجزائر في دحر الإرهاب يعود لمواءمة برامج التدريب مع "ديناميكية الجماعات المسلحة" (قنطاري، 2023).

الاستعلام والأمن: أدرجت المنظومة التكوينية تخصصات استخباراتية حديثة تعتمد على تكنولوجيا التنصت والرصد الطيراني (الدرون)، مما عزز الاستباقية في حماية الأمن القومي.

ثالثاً: التدريب القتالي وبناء عقيدة الردع الاستراتيجي

تعتبر التمارين التكتيكية الكبرى بالذخيرة الحية (مثل "عزم 2024" و" ردع 2020") تتويجا للمنظومة التكوينية و تهدف هذه التمارين إلى:

-اختبار الجاهزية الدائمة: التأكد من قدرة الأفراد والوحدات على الانتقال من حالة السلم إلى القتال في زمن قياسي.

-تجسيد الردع: إظهار التمكن من الأسلحة الاستراتيجية (مثل منظومات الصواريخ والدفاع الجوي) يمثل رسالة ردع واضحة للقوى الإقليمية والدولية، مفادها أن الكفاءة البشرية تضاهي قوة السلاح (الاحترافية والجاهزية القتالية. مجلة الجيش، العدد -728 - الجزائر: مديرية الإيصال والإعلام والتوجيه ، الصفحات 8-10).

رابعاً: عصرنة التعليم العسكري العالي

انفتحت المؤسسة العسكرية على الجامعة المدنية من خلال اعتماد نظام (LMD)، مما سمح للضباط بالحصول على شهادات جامعية عليا (ماستر ودكتوراه) في تخصصات حيوية مثل "الدراسات الاستراتيجية" و"الأمن السيبراني". هذا التزاوج المعرفي ساهم في تخريج "ضابط مفكر" يدرك أبعاد الأمن القومي في سياقه

الجيوسياسي الشامل (العماري، عصرنة المؤسسة العسكرية الجزائرية: دراسة في الاحترافية والتحول النوعي، 2021).

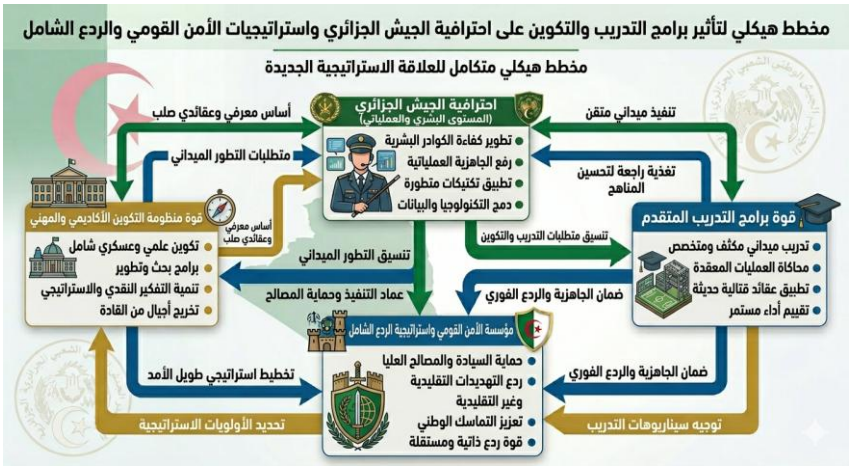

يبرز مخطط رقم 9 إن الاستثمار في المنظومة التكوينية هو استثمار في المستقبل. فالتفوق لا يعتمد فقط على امتلاك أحدث التقنيات، بل على امتلاك أفراد تم إعدادهم داخل منظومة تكوينية صلبة تؤمن بأن الجهد المبذول في قاعات الدراسة وميادين التدريب هو الثمن الحقيقي للنجاح والاستمرارية

المبحث الثاني: تصاعد المسار الاحترافي للجيش الجزائري

يستعرض المبحث تحول الجيش الوطني الشعبي الجزائري إلى مؤسسة عسكرية احترافية وقوة ردع إقليمية مؤثرة عبر ثلاثة مسارات استراتيجية: الأول هو التحديث التكنولوجي ومنظومات التسليح التي شملت أنظمة دفاع جوي وغواصات ورادارات متطورة لتأمين السيادة الشاملة. الثاني هو الاستثمار في العنصر البشري عبر عصرنة المناهج التعليمية والرقمنة وتبادل الخبرات الدولية. الثالث هو تعزيز الاستقلالية الاستراتيجية من خلال إرساء قاعدة للصناعات العسكرية المحلية (ميكانيكية، إلكترونية، ومسيرات). وقد أدى هذا التكامل بين العصرنة والتصنيع والتكوين إلى تعزيز الجاهزية الدائمة والقدرة على حماية الحدود ومواجهة التهديدات العابرة للحدود بكفاءة عملياتية عالية.

المطلب الأول: تطور العقيدة التاريخية العسكرية الجزائرية

تعريف العقيدة :

تُعد "العقيدة" بمفهومها العام والخاص المحرك الأساسي للفعل البشري، سواء كان ذلك في الجانب الروحي والفكري أو في الجانب التنظيمي والعسكري. وفي السياق المؤسساتي، تُمثل العقيدة البوصلة التي توجّه المجهود الوطني للدفاع عن كيان الدولة ومصالحها العليا.

لغةً:

مأخوذة من "العقد" وهو الربط والشد والإحكام، وتوحي بالثبات واليقين الذي لا يتطرق إليه الشك.

اصطلاحاً: هي مجموعة من المبادئ والقيم والحقائق الراسخة التي يؤمن بها فرد أو جماعة، وتُشكل إطاراً مرجعياً لتصورهم للكون والحياة والمجتمع. فهي النسق الفكري الذي يحدد الهوية ويوجه السلوك العام (إبراهيم، الفكر الاستراتيجي المعاصر: دراسة في العقيدة والأمن. دار الكتاب الحديث، 2021)

ثانياً: تعريف العقيدة العسكرية :

تُمثل العقيدة العسكرية التطبيق العملي للمبادئ الفكرية والسياسية للدولة في المجال الدفاعي. ويمكن تعريفها من عدة زوايا:

1. التعريف الوظيفي: هي "مجموعة المبادئ الأساسية التي تسترشد بها القوات العسكرية في أعمالها دعماً للأهداف الوطنية، وهي مبادئ رسمية وتتطلب المصادقة عليها من السلطة العليا" (وزارة الدفاع الأمريكية، 2021).

2. التعريف الاستراتيجي: هي الصيغة التي تحدد كيف تقاتل القوات المسلحة، وما هي الأهداف التي تسعى لتحقيقها، وكيفية توظيف الموارد البشرية والتقنية لمواجهة التهديدات (بوحنية، 2019).

تُعد العقيدة العسكرية وهي بمثابة "كتيب الإرشادات" أو الفلسفة التي توجه القوات المسلحة حول كيفية العمل والتصرف في الحروب والنزاعات. هي ليست مجرد أوامر، بل هي الفكر الذي يربط بين الأهداف السياسية والعمل الميداني.

فيما يلي استعراض لأبرز التعريفات والمقولات العسكرية مع توثيقها:

وهناك عدة تعريفات العقيدة العسكرية

تتعدد الزوايا التي يُنظر من خلالها للعقيدة العسكرية، وهذه أبرز التعريفات الأكاديمية والرسمية:

1. التعريف المؤسسي لحلف الناتو حيث

تُعرف العقيدة بأنها المبادئ الأساسية التي تسترشد بها القوات العسكرية في أعمالها دعماً للأهداف القومية. وهي رسمية ولكنها تتطلب حكماً في تطبيقها.

المصدر: نشرة المصطلحات والتعاريف (AAP-06)، منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO)، صفحة 2-D-9، إصدار 2020.

2. التعريف الوظيفي (بريطانيا)

"تعبير عما يتم اعتقاده والعمل به في وقت معين، بناءً على الخبرات المكتسبة والدروس المستفادة، لضمان الفاعلية القتالية."

المصدر: العقيدة العسكرية البريطانية (JDP 0-01)، وزارة الدفاع البريطانية، صفحة 14، إصدار 2014.

3. التعريف الاستراتيجي (**د. الهيثم الأيوبي**)

"مجموعة القواعد والمبادئ التي تعتمدها الدولة في إعداد واستخدام قواتها المسلحة في زمن السلم والحرب، وهي تعكس الأيديولوجية السياسية للدولة."

المصدر: الموسوعة العسكرية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الرابع، صفحة 211، إصدار 1986.

ثانياً: مقولات عسكرية مشهورة مع توثيقها

تعكس هذه المقولات جوهر الفكر العسكري الذي يُبنى عليه لاحقاً وضع العقائد القتالية:

1. صن تزو (فيلسوف الحرب الصيني)

"فن الحرب العظيم هو إخضاع العدو دون قتال."

المصدر: كتاب فن الحرب، ترجمة رؤوف شبايك، صفحة 45، إصدار 2005 (الأصل يعود للقرن الخامس قبل الميلاد).

2. كارل فون كلاوزفيتز (المنظر العسكري الألماني)

"الحرب هي مجرد استمرار للسياسة بوسائل أخرى."

المصدر: كتاب عن الحرب (On War)، ترجمة أكرم ديري وهيثم الأيوبي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، صفحة 87، إصدار 1988.

3. نابليون بونابرت (إمبراطور فرنسا)

"الجيش يزحف على بطنه." (إشارة لأهمية اللوجستيات في العقيدة العسكرية).

المصدر: مذكرات نابليون في سانت هيلانة، جمع الكونت دي لاس كاز، صفحة 112، إعادة طبع 1910.

مكونات العقيدة العسكرية:

الجانب السياسي: يحدده صانع القرار السياسي، ويتضمن أهداف الحرب ومبادئ السلم والاستقرار.

الجانب العسكري الفني: ويتعلق بأساليب القتال، ونوعية السلاح، وطرق التدريب والجاهزية.

ثالثاً: العلاقة بين العقيدتين (التكامل والارتباط)

لا يمكن فصل العقيدة العسكرية عن العقيدة العامة للأمة؛ فالعقيدة العسكرية الجزائرية -على سبيل المثال- هي انعكاس للعقيدة الوطنية المستمدة من مبادئ ثورة نوفمبر (التحرر، السيادة، والعدالة). فإذا كانت العقيدة العامة تدعو للسلام والسيادة، فإن العقيدة العسكرية تتبنى "الدفاع" كاستراتيجية أساسية (العقيدة العسكرية الجزائرية: الثوابت والمتغيرات. مجلة الدراسات الأمنية، 15(3)، 2022، الصفحات 22-45)

رابعاً: مقولات في العقيدة العسكرية

"العقيدة هي روح الجيش، والجيش بلا عقيدة هو مجرد حشد من المسلحين."

— نابليون بونابرت (بونابرت، 1955).

تؤكد هذه المقولة أن التفوق التكنولوجي لا يكفي للنصر ما لم يستند إلى إيمان عميق بالمبادئ القتالية والأهداف الوطنية.

تستمد تتميز العقيدة القتالية الجزائرية عبر العصور بكونها "عقيدة مقاومة" بامتياز، نشأت من رحم الدفاع عن الأرض والسيادة، وتطورت من التنظيمات القبلية المرنة إلى المؤسسات العسكرية النظامية الحديثة.

1. العصر النوميدي: عقيدة الخيالة والمناورة

اعتمدت الممالك النوميدية مثل مملكة ماسينيسا على "حرب الحركة". كانت العقيدة تقوم على التميز العالمي في "الخيالة النوميدية"، التي اشتهرت بقدرتها على القتال دون سروج والمناورة السريعة وكانت الجيوش النوميدية الاقوى في الحوض المتوسط دون منازع خاصة سلاح الفرسان النوميدي الاقوى عالميا انذاك حيث إن شهادة المؤرخ الروماني تيتوس ليفيوس (Livy) و يصف ليفيوس الفرسان النوميديين في سياق الحروب البونيقية قائلاً: "إنهم بلا شك الفرسان الأفضل في العالم؛ فهم يمتلكون قدرة فطرية على ركوب الخيل بلا لجام، وشجاعتهم في الهجوم والانسحاب السريع جعلت منهم القوة الأكثر رعباً في جيش هانيبال." (ليفيوس، 2004، صفحة 102)

ولم تكن تهدف للتوسع بقدر ما هدفت إلى حماية استقلال الممالك الأمازيغية من الأطماع القرطاجية والرومانية ومتبنية استراتيجية "الأرض المحروقة" عند الضرورة.

2. العصر الزيري والحمادي: المركزية والدفاع الإقليمي

مع ظهور الدولة الزيرية والحمادية، تحولت العقيدة نحو "تأمين الحواضر" وبناء القلاع (مثل قلعة بني حماد). تميزت هذه الفترة بظهور المشاة المنظمين واستخدام الأساطيل البحرية الأولى لحماية السواحل، مع الحفاظ على روح القتال الجبلية التي تعتمد على التحصينات الطبيعية (شادي، 2018)

3. العصر الموحدي: العقيدة الإمبراطورية والجهاد البحري

بلغت العسكرية الجزائرية أوجها التنظيمي في العهد الموحدي، حيث تحولت العقيدة إلى "الدفاع الاستراتيجي الشامل" للمغرب الكبير والأندلس. تم دمج المتطوعين مع الجيش النظامي، وظهرت عقيدة "الجهاد البحري" كأداة لردع التحرشات الأوروبية في المتوسط، مما أرسى قواعد السيادة البحرية الطويلة (الفيلالي، عبد العزيز. تاريخ الجزائر العام. دار الهدى ، 2022)

4. جيش التحرير الوطني (1954-1962): حرب العصابات الثورية

عادت العقيدة في هذا العصر إلى جذورها الشعبية من خلال "حرب العصابات" وقد اعتمدت على مبادئ الكر والفر والارتباط العضوي بالشعب (الاحتضان الشعبي)، ومواجهة جيش كلاسيكي متفوق تكنولوجياً عبر استنزافه سياسياً وعسكرياً. كان شعارها "السيادة أو الاستشهاد" (الجيش والسياسة في الجزائر: من الثورة إلى الدولة. دار الحكمة للنشر والتوزيع، 2019)

5. الجيش الوطني الشعبي: الاحترافية والردع

بعد الاستقلال، ورث الجيش الوطني الشعبي قيم جيش التحرير وحولها إلى عقيدة نظامية دفاعية. تركز العقيدة الحالية على:

السيادة الوطنية: حماية الحدود الشاسعة ومنع التدخل الأجنبي.

الردع التكنولوجي: عصرنة العتاد والتحول نحو الحرب الإلكترونية والرقابة بالدرونات.

الدستورية: الالتزام بالمهام الدفاعية وعدم الاعتداء، مع المرونة في مهام حفظ السلام الدولية (وزارة الدفاع الوطني. (2023). مجلة الجيش: تطور الفكر العسكري الجزائري. العدد 712)

تستمد العقيدة العسكرية الجزائرية جذورها من ثورة نوفمبر وهي عقيدة دفاعية بامتياز.

السيادة الوطنية : عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والالتزام بحماية الحدود.

الارتباط بالشعب : مفهوم "الجيش-الأمة" هو حجر الزاوية و حيث ينظر للجيش كحامي للمسار الديمقراطي والاستقرار الاجتماعي، وليس مجرد قوة قتالية

تُشكل العقيدة العسكرية للجيش الوطني الشعبي الجزائري نموذجاً فريداً في الدراسات الاستراتيجية، كونها لم تولد من ترف نظري، بل صيغت في أتون حرب تحريرية دامت قرابة ثماني سنوات ضد أحد أقوى القوى الاستعمارية. إن فهم تطور هذه العقيدة يتطلب الغوص في الرابطة العضوية بين مبادئ ثورة أول نوفمبر 1954 والتحولات الجيوسياسية المعاصرة التي فرضت على المؤسسة العسكرية تبني مفاهيم "الاحترافية" مع الحفاظ على "القيم الثورية".

أولاً:

الجذور التاريخية والشرعية الثورية (ميراث جيش التحرير)

تستمد العقيدة العسكرية الجزائرية جوهرها من بيان أول نوفمبر، الذي وضع الأسس الأولى للعمل المسلح كأداة لاسترجاع السيادة وليس للاعتداء. هذا الإرث حوّل الجيش من مجرد "هيئة نظامية" إلى "حامل لرسالة تاريخية". وتتجلى هذه العقيدة في كون الجيش الجزائري هو الوريث الشرعي والوحيد لجيش التحرير الوطني و مما يمنحه طبيعة شعبية تختلف عن الجيوش التقليدية التي نشأت في سياقات انقلابية أو ملكية (إبراهيم، تطور المؤسسة العسكرية في الجزائر.، 2019)

ثانياً:

مبدأ الدفاع الاستراتيجي وعدم التدخل

تُصنف العقيدة الجزائرية ضمن "العقائد الدفاعية الصارمة". فالجزائر تتبنى استراتيجية تهدف إلى ردع أي عدوان خارجي دون الانخراط في أحلاف عسكرية دولية أو التوسع خارج حدودها.

حماية الحدود والسيادة: يركز الجيش الجزائري على تأمين شريط حدودي يتجاوز 6500 كم، معتبراً أن أمن الجزائر من أمن جيرانها (بن جامع س.، 2021، الصفحات 45-68)()

التوازن بين المبدأ والمرونة: بالرغم من تمسكها بمبدأ "عدم التدخل"، إلا أن التعديل الدستوري لعام 2020 أتاح للجيش المشاركة في مهام حفظ السلام خارج الحدود تحت غطاء المنظمات الدولية (الأمم المتحدة، الاتحاد الإفريقي) وهو تحول استراتيجي لتعزيز العمق الأمني الجزائري دون التخلي عن الطابع الدفاعي للعقيدة (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2020). (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2020). الدستور الجزائري المعدل. العدد 82. مطبعة الديوان الوطني للأشغال التربوية)

ثالثاً: مفهوم "الجيش-الأمة" والارتباط الشعبي

يمثل مفهوم "الجيش-الأمة" حجر الزاوية في الاستقرار السياسي والاجتماعي في الجزائر. لا يُنظر للجيش كأداة قمعية أو سلطوية، بل كصمام أمان للمسار الديمقراطي.

الجيش كفاعل تنموي: يشارك الجيش في المجهود الوطني للتنمية عبر الهندسة العسكرية والخدمة الوطنية، مما يعزز التلاحم الاجتماعي (بوحنية، المؤسسة العسكرية في الجزائر: الأدوار والمهام. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)

حامي الاستقرار: في الأزمات الكبرى، يظهر الجيش كطرف محايد يضمن بقاء الدولة ومؤسساتها، وهو ما تجلى بوضوح خلال الحراك الشعبي عام 2019، حيث التزم الجيش بحماية المتظاهرين وتأمين الانتقال الدستوري للسلطة دون صدام (منصور،، 2022)

رابعاً:

العقيدة في مواجهة التهديدات الجديدة

تطورت العقيدة العسكرية الجزائرية لتشمل مفاهيم "الأمن الشامل" فلم يعد التهديد ينحصر في الجيوش النظامية ولكن بل امتد ليشمل:

الحرب الاستباقية ضد الإرهاب:

تحول الجيش من الدفاع السلبي إلى العمليات النوعية الاستباقية لتفكيك شبكات الإرهاب العابر للحدود.

الأمن السيبراني: دمج الدفاع الرقمي ضمن العقيدة العسكرية لحماية السيادة المعلوماتية للدولة (وزارة الدفاع الوطني. (2023). مجلة الجيش: تطور الفكر العسكري الجزائري. العدد 712)

مخطط 3: يبرز تراكمات العريقة والمتينة للعسكرية الجزائرية عبر أزمنة تاريخية مختلفة

المطلب الثاني: تطور الجاهزية والكفاءة القتالية

تُعتبر الجاهزية والكفاءة القتالية وجهين لعملة واحدة في الفكر العسكري الحديث، حيث تمثل الأولى "حالة الاستعداد"، بينما تمثل الثانية "القدرة على التنفيذ"

أولاً: الجاهزية القتالية : هي المدى الذي تكون فيه الوحدة العسكرية أو التشكيل القتالي قادراً على تنفيذ المهام المسندة إليه في وقت محدد وبفعالية كاملة. وتشمل حالة صيانة العتاد، توافر المؤن والذخيرة، واكتمال التعداد البشري، والقدرة على الانتشار الفوري (وزارة الدفاع الوطني، 2023).

مقولة مشهورة: "كلما عرقت أكثر في السلم، نزفت أقل في الحرب."

الجنرال إروين رومل (Erwin Rommel).

تؤكد هذه المقولة أن الجاهزية العالية والتدريب الشاق في وقت السلم هما الضمان الوحيد لتقليل الخسائر وتحقيق النصر عند اندلاع المواجهة.

ثانياً: الكفاءة القتالية (Combat Effectiveness)

التعريف: هي المقياس النوعي لقدرة القوات على استخدام مواردها المتاحة (البشرية والتقنية) لتحقيق أهداف عسكرية محددة تحت ضغط وظروف المعركة. لا تعتمد الكفاءة على كمية السلاح فحسب، بل على الروح المعنوية، جودة القيادة، والمهارة الفنية للمقاتل (محمد، 2021)

مقولة مشهورة: "المعارك تُكسب في عقول القادة قبل أن تُكسب في الميدان."

المشير برنارد مونتغمري (Bernard Montgomery). (مونتغمري، 1958).

تشير هذه المقولة إلى أن الكفاءة القتالية مرتبطة بجودة التخطيط والقيادة والقدرة الذهنية على إدارة الموارد القتالية بذكاء.

انها كذلك ركن مهم في مسرح القتال العملياتي والتحضير الحيوي لكافة العمليات العسكرية لضمان الصمود والنصر وتحقيق التوازن في معادلة الردع (وزارة الدفاع الوطني. (2023). مجلة الجيش: تطور الفكر العسكري الجزائري. العدد 712) و تُعتبر الجاهزية العسكرية مع الكفاءة القتالية حجر الزاوية في احترافية القوة المقاتلة وهي تعني قدرة الوحدات العسكرية على تنفيذ المهام الموكلة إليها في الوقت المحدد وبالكفاءة المطلوبة و تختلف تعريفاتها باختلاف المدرسة العسكرية ولكنها تصب جميعاً في خانة "الاستعداد للأسوأ"

فعندما نجمع الكفاءة القتالية مع الجاهزية العسكرية فإننا نحصل على النتيجة النهائية والهدف الأسمى لأي جيش في العالم وهي: القدرة القتالية أو ما يُعرف أحياناً بـ الفاعلية العملياتية بمعنى آخر، إذا كانت الجاهزية هي او الاستعداد للذهاب إلى الحرب و فإن الكفاءة هي القدرة على كسب تلك الحرب و تتنوع التعريفات بين الجوانب المادية أي العتاد والمعنوية أي التدريب والروح القتالية وحسب التعريف العملياتي لدى وزارة الدفاع الأمريكية فإن تعريف الفاعلية العملياتية هي : "هي قدرة القوات العسكرية على القتال والوفاء بمتطلبات الاستراتيجية العسكرية الوطنية. وتتكون من شقين: جاهزية الوحدات من التدريب والعتاد وجاهزية المشروعات او القدرة على الاستمرار " (قاموس المصطلحات العسكرية والمرتبطة بها (JP 1-02)، وزارة الدفاع الأمريكية، إصدار 2016. ، صفحة 158)

1. جورج واشنطن أول رئيس أمريكي وقائد عسكري)

"الاستعداد للحرب هو أحد أكثر الوسائل فاعلية للحفاظ على السلام." (رسائل وخطابات جورج واشنطن، المجلد 30، إصدار جامعة فرجينيا (إعادة طبع 1939).، صفحة 491)

2. الفيلسوف الروماني فيجيتيوس (القرن الرابع الميلادي)

"من أراد السلام، فليستعد للحرب." (Si vis pacem, para bellum)

(المصدر: كتاب في الشؤون العسكرية (De Re Militari)، ترجمة الملازم جون كلارك، صفحة 22، طبعة 1767 (الأصل يعود لعام 390 م).)

و كمحصلة نجد أن الجاهزية ليست في تكديس السلاح، بل في الفرد الذي يعرف كيف يستخدم هذا السلاح تحت أصعب الظروف وفق واقعية رد فعل مدروسة و منسجمة مع الظروف المختلفة التي تفرضعها المعارك الحديثة و الجدول رقم 9 يوضح مايلي

الحالة	الجاهزية القتالية	الكفاءة القتالية
التركيز	الحالة الفنية و اللوجستية قبل المعركة	تنفيذ عملياتي و أداء ميداني
المكونات	اسلحة و ذخائر و إسنادات	روح معنوية و مهارات قتالية
الهدف	الاستعداد و اليقظة	الصمود و المواصلة

الجدول يشرح كيف تتجلى الجاهزية من خلال التمارين التكتيكية الضخمة بالذخيرة الحية التي تجرى بانتظام في مختلف النواحي العسكرية.

المحاكاة والواقعية: تنفيذ تمارين تحاكي الحروب الحديثة (حروب الجيل الرابع والخامس).

سرعة الانتشار: تطوير وحدات النخبة والقوات الخاصة القادرة على التدخل السريع في التضاريس الصعبة ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة حيث انتقل الجيش من نمط القوات التقليدية إلى منظومة دفاعية "عالية الدقة" و"سريعة الاستجابة". إن الجاهزية في المفهوم العسكري الجزائري الحديث لا تقتصر على امتلاك السلاح و بل تمتد لتشمل القدرة على استخدامه في أعقد الظروف الجيوسياسية والميدانية (وزارة الدفاع الوطني، 2023)

أولاً:

التمارين التكتيكية بالذخيرة الحية أو استراتيجية المحاكاة الواقعية و تعتبر المناورات والتمارين التكتيكية الكبرى التي تُجرى بانتظام في النواحي العسكرية الست، وبإشراف مباشر من القيادة العليا، المقياس الحقيقي لمستوى الكفاءة.

تكامل القوات: تهدف هذه التمارين إلى تحقيق "العمل المشترك" بين القوات البرية، الجوية، والبحرية و مع دمج أنظمة الدفاع الجوي عن الإقليم.

محاكاة الحروب الحديثة: انتقلت التمارين من السيناريوهات التقليدية إلى محاكاة حروب الجيل الرابع والخامس والتي تشمل الحروب السيبرانية والتعامل مع الطائرات المسيرة وحروب المعلومات

القدرة التدميرية والدقة: يُركز الجيش في مناوراته الأخيرة مثل مناورات فجر 2023 او ردع 2020 ووالخ و على استخدام الأسلحة الذكية والذخيرة الحية لضمان إصابة الأهداف البعيدة بدقة متناهية، مما يعكس تحكماً تقنياً عالياً في منظومات السلاح المعقدة (مجلة الجيش. (2023). التمارين التكتيكية الكبرى: رسائل الردع والجاهزية. العدد 718. منشورات المركز الإعلامي للجيش الوطني الشعبي)

ثانياً:

تطوير وحدات النخبة وقوات التدخل السريع و و في ظل التهديدات الأمنية على طول الحدود (أكثر من 6000 كم)، طور الجيش الجزائري وحدات نخبوية وقوات خاصة تتميز بمرونة عالية وقدرة على الانتشار الفوري.

القوات الخاصة والمظليين: خضعت هذه الوحدات لتدريبات شاقة تتيح لها العمل في بيئات جغرافية متباينة، من الكثبان الرملية في أقصى الجنوب إلى التضاريس الجبلية الوعرة في الشمال (سالمي، 2021، الصفحات 55-72)

مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة: أصبحت الكفاءة القتالية للجيش الجزائري "مرجعاً إقليمياً" في حروب المدن والمناطق الوعرة، حيث تعتمد العقيدة الميدانية على "الاستباقية" وتفكيك الخلايا الإرهابية قبل تنفيذ عملياتها (الجيش والسياسة في الجزائر: من الثورة إلى الدولة. دار الحكمة للنشر والتوزيع، 2019)

التجهيز الفردي: تم تحديث التجهيز الفردي للمقاتل الجزائري ليشمل أنظمة رؤية ليلية متطورة، ووسائل اتصال مشفرة، مما يرفع من مستوى الأمان والكفاءة في تنفيذ المهام الخاصة.

ثالثاً:

التدريب والتعليم العسكري المستمر

لا يمكن فصل الجاهزية القتالية عن المنظومة التعليمية العسكرية. فالجزائر تمتلك شبكة واسعة من المدارس العسكرية العليا والأكاديميات التي توفر تكويناً أكاديمياً وعسكرياً يضاهي المعايير الدولية.

الاحترافية البشرية: يرتكز التكوين على تخصصات دقيقة تشمل الهندسة العسكرية، الإلكترونيك الدفاعية، والإمداد اللوجستي، مما يضمن وجود كادر بشري قادر على إدارة التكنولوجيا العسكرية الحديثة (بوزيد، عبد القادر، 2020)

الدروس المستفادة: يتم تحديث برامج التدريب بناءً على دراسة النزاعات الدولية المعاصرة (مثل الأزمات في ليبيا والساحل)، لضمان تكييف المقاتل الجزائري مع أنماط القتال المتغيرة.

رابعاً: الاستعداد اللوجستي والسيبراني

تطورت الكفاءة القتالية لتشمل "الجاهزية الرقمية". فالجيش الجزائري دمج وحدات الحرب الإلكترونية ضمن تشكيلاته الأساسية، معتبراً أن السيطرة على الفضاء الكهرومغناطيسي لا تقل أهمية عن السيطرة

على الميدان (وزارة الدفاع الوطني الجزائرية. (2023). حصيلة النشاطات والعمليات العسكرية. منشورات وزارة الدفاع الوطني، الجزائر) كما تم تطوير سلاح الإشارة والمنظومات المعلوماتية لضمان تدفق المعلومات في الوقت الحقيقي بين غرف العمليات والوحدات القتالية.

مخطط 4: يُمثل تطور الجاهزية والكفاءة القتالية في الجيش الوطني الشعبي الجزائري العمود الفقري للاستراتيجية الدفاعية الوطنية

المطلب الثالث: عصرنة العتاد والتحكم في التكنولوجيا

تعرف عصرنة العتاد العسكري بأنها عملية تحديث شاملة ومستمرة للمنظومات الدفاعية والهجومية، لا تقتصر فقط على اقتناء أسلحة جديدة، بل تشمل دمج التكنولوجيات المتقدمة (كالذكاء الاصطناعي، الرقمنة، والأنظمة الذكية) في العتاد الموجود، وتطوير قدرات الصيانة والإصلاح محلياً لضمان الجاهزية الدائمة واستقلالية القرار الاستراتيجي (وزارة الدفاع الوطني الجزائرية. (2024). الاستراتيجية الوطنية لتحديث القوات المسلحة. منشورات المركز الإعلامي للجيش، العدد 726)

تعتبر العصرنة أداة لسد الفجوة التكنولوجية وتحويل الجيش من قوة تقليدية إلى قوة "ذكية" قادرة على مواجهة حروب الجيل الخامس.

مقولة عسكرية مشهورة عن العتاد والتكنولوجيا

يقول الجنرال الفيتنامي الشهير جياب (Vo Nguyen Giap)، مهندس الانتصار على القوى العظمى، مؤكداً على العلاقة بين الإنسان والعتاد:

"إن العتاد العسكري هام جداً، لكن الإنسان هو العامل الحاسم في نهاية المطاف؛ فالآلة لا تساوي شيئاً بدون اليد التي تحركها والعقل الذي يوجهها." (جياب، 1970)

تُبرز هذه المقولة أن عصرنة العتاد في العقيدة العسكرية بما فيها الجزائرية يجب أن تتوازى دائماً مع عصرنة "العنصر البشري" وتدريبه ليتحكم في هذه التكنولوجيا المعقدة.

-تعريف التحكم في التقنيات والتكنولوجيا العسكرية : هو القدرة المؤسسة الدفاعية على استيعاب، تشغيل، صيانة، وتطوير الأنظمة التقنية المعقدة محلياً، وتحويلها من "صندوق أسود" مستورد إلى أدوات سيادية تدار بعقول وطنية. ويتجاوز هذا المفهوم مجرد "الاستعمال" ليصل إلى هندسة البرمجيات، وفك شفرات الأنظمة، ودمج الذكاء الاصطناعي في إدارة المعارك (بوزيد، 2021، الصفحات 44-60)

مقولة عسكرية مشهورة عن التكنولوجيا

يقول الاستراتيجي العسكري الأمريكي والجنرال السابق عمر برادلي (Omar Bradley)، مبرزاً الفرق بين امتلاك التكنولوجيا والقدرة على إدارتها لوجستياً وفنياً:

"الهواة يتحدثون عن الاستراتيجية، والمحترفون يتحدثون عن اللوجستيات والتكنولوجيا." (برادلي، 1951)

التحكم في تقنيات و تكنولوجيا هو ركن اساسي لحماية الأمن الوطني و الاقليمي كما أن النصر لا يتحقق بمجرد وضع خطط و اليقظة فقط ولكن بل بالتحكم التقني واللوجستي الذي يضمن عمل العتاد بكفاءة في أرض الميدان (وزارة الدفاع الوطني الجزائرية. (2023). التحكم التكنولوجي كدعامة للاحترافية. مجلة الجيش، العدد 719)

لم يعد الأمر يقتصر على شراء السلاح، بل في القدرة على استخدامه وصيانته وتطويره.

تنويع المصادر: امتلاك ترسانة متطورة من أنظمة الدفاع الجوي مثل S-300 وS-400 والغواصات والطائرات المقاتلة الحديثة.

التحكم الذاتي : الكفاءات الجزائرية أصبحت تشرف بشكل كامل على صيانة العتاد المعقد وتطوير برمجيات تشغيله، مما يعكس نضجاً تكنولوجياً كبيراً.

أولاً:

تنويع مصادر التسلح والترسانة الاستراتيجية حيث انتهجت القيادة العليا للجيش سياسة "التنويع الاستراتيجي" لتجنب الارتهان لجهة واحدة، مع التركيز على امتلاك أسلحة ذات طابع ردعي تكنولوجي عالي:

الدفاع الجوي عن الإقليم: تمتلك الجزائر منظومات تُصنف ضمن الأقوى عالمياً، مثل S-300 و S-400 الروسية، بالإضافة إلى أنظمة رادارية متطورة توفر تغطية كاملة للمجال الجوي، مما يخلق منطقة "منع الولوج" (A2/AD) أمام أي تهديد جوي محتمل (بن يوسف، 2022).

القوات البحرية (سادة المتوسط): تعززت القوات البحرية بغواصات من فئة "ثقب الأسود" (636 Kilo-class) المزودة بصواريخ جوالة (Kalibr)، مما منح الجزائر قدرة فريدة على توجيه ضربات من تحت سطح البحر لأهداف برية وبحرية بدقة متناهية (منصور، 2023، الصفحات 77-94)

سلاح الجو والدرونات: تم دمج أسراب من الطائرات المقاتلة الحديثة (Su-30MKA) مع ترسانة متنامية من الطائرات المسيرة (الدرونات) للاستطلاع والهجوم، والتي أصبحت تُدار بأنظمة توجيه جزائرية مطورة محلياً.

ثانياً:

من الاستهلاك إلى التحكم والصيانة الذاتية

لم يعد الجيش الجزائري مجرد "مستهلك" للسلاح، بل انتقل إلى مرحلة التحكم الكامل في دورة حياة العتاد المعقد:

قواعد الإمداد والإسناد: أصبحت الكوادر التقنية الجزائرية تشرف على عمليات "العمرة" (Overhaul) والصيانة الدورية للطائرات والمدرعات والسفن دون الحاجة لإرسالها إلى بلد المنشأ، مما يقلص التكاليف ويحمي الأسرار التقنية (بوحنية، قوي، 2021)

تطوير البرمجيات والأنظمة: برزت كفاءات جزائرية في تطوير برمجيات تشغيل مشفرة وأنظمة اتصال مؤمنة، وهو ما يعد جوهر "السيادة التكنولوجية" في الحروب الحديثة التي تعتمد على الحرب الإلكترونية (إبراهيم، محمد، 2020)

ثالثاً:

التوجه نحو التصنيع العسكري المحلي

يشكل التصنيع العسكري الرهان المستقبلي للجيش الوطني الشعبي، حيث تم إنشاء أقطاب صناعية متكاملة:

الصناعات الميكانيكية: إنتاج العربات القتالية والمدرعة (مثل نمر وفوكس) بالشراكة مع خبرات دولية، مع رفع نسب الإدماج الوطني (وزارة الدفاع الوطني، 2023)

الإلكترونيك الدفاعي: تأسيس وحدات لإنتاج أجهزة الرادار، وأنظمة المراقبة البصرية، وأجهزة الاتصال الرقمي، مما ساهم في سد حاجيات القوات المسلحة من وسائل التكنولوجيا الدقيقة. (وزارة الدفاع الوطني الجزائرية. (2024). الاستراتيجية الوطنية لتحديث القوات المسلحة. منشورات المركز الإعلامي للجيش، العدد 726)

رابعاً:

الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي

أدركت المؤسسة العسكرية أن الميدان القادم هو "الفضاء السيبراني"؛ لذا تم استحداث مديريات متخصصة في الدفاع السيبراني وحماية المعطيات، وتدريب نخب عسكرية على استخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات الضخمة والمراقبة الحدودية، لضمان التفوق المعلوماتي في ساحة المعركة (سالمي، حكيم. (2024).

الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي في منظومات الدفاع الحديثة. منشورات الأكاديمية العسكرية بمختلف الأسلحة)

مخطط5 : يبرزعملية عصرنة العتاد والتحكم في التكنولوجيا العسكرية الركيزة الثالثة في مسار احتر افية الجيش الوطني الشعبي، وهي العملية التي انتقلت من مجرد "التجهيز" إلى مرحلة "التوطين والتمكن الرقمي". إن الاستر اتيجية الدفاعية الجز ائرية الحديثة تقوم على معادلة (الاق

خلاصة الفصل الثاني :

يعتبر مسار احترافية الجيش الوطني الشعبي الجزائري نموذجاً للتطور المؤسساتي الذي يزاوج بين الوفاء للعقيدة التاريخية المستمدة من قيم ثورة أول نوفمبر، وبين مقتضيات العصرنة التي تفرضها التحولات الجيوسياسية الراهنة. إن هذا التحول نحو الاحترافية الكاملة لم يكن وليد الصدفة، بل جاء نتيجة استراتيجية شاملة ارتكزت على ثلاث ركائز أساسية هي: الإطار القانوني والمأسسة، التحديث التكنولوجي، والتكوين البشري النوعي، مما سمح ببناء مؤسسة دفاعية قوية قادرة على حماية السيادة الوطنية ومواجهة التحديات المعاصرة بكفاءة عالية.

مخطط 6: يرتكز بناء الاحترافية في الجيش الجزائري على ترابط وثيق بين المنظومة القانونية الدستورية التي تضبط المهام، والمنظومة التقنية التي تدمج الرقمنة والصناعة العسكرية المحلية لتعزيز استقلالية القرار. ويتوج هذا المسار بمنظومة تكوينية متخصصة تُعد مورداً بشرياً

مخطط 7: يبرز مخطط رقم 9 مفهوم "السيادة التكنولوجية" كركيزة أساسية لاحترافية الجيش الوطني الشعبي، متجاوزاً فكرة "حيازة" السلاح إلى مرحلة "إخضاعه للمنطق الوطني" فكراً وتصنيعاً وصيانة. ويتجلى ذلك بوضوح في سلاح الجو والدفاع الجوي من خلال بناء منظومات إلكترونية مشف

مخطط 8: الاحتر افية العسكرية تتمحورفي هذا المقال حول مفهوم "التوطين التكنولوجي" كمعيار للقوة، حيث لم تعد الكفاءة تُقاس بامتلاك السلاح بل بالقدرة على صيانته وتحديث برمجياته محلياً بسواعد جز ائرية، مما يضمن الجاهزية الدائمة والتحرر من ضغوط سلاسل التوريد الدولية.

الفصل الثالث:

الردع الاستراتيجي والأمن القومي الجزائري

المبحث الأول : استراتيجية الردع الجزائري

تتبلور استراتيجية الردع في العقيدة العسكرية الجزائرية كمنظومة سيادية متكاملة تجمع بين الإرث النضالي والاحترافية التقنية، حيث لا تهدف القوة إلى خوض الحروب بل إلى "إعدام" خيارات العدوان عبر التأثير في إدراك الخصم. وتقوم هذه الفلسفة على تثليث "المصداقية، القدرة، والتواصل"، مستندة إلى تمكين تكنولوجي حديث يتجاوز الحشد التقليدي ليشمل التحكم في الفضاء السيبراني، ومنظومات الدفاع الجوي المتقدمة، والتفوق المعلوماتي، مما يجعل تكلفة أي مساس بالسيادة باهظة وغير محسوبة النتائج.

وفي عمق هذه الاستراتيجية، يبرز التلاحم الشعبي كركيزة أساسية تمنح العقيدة الدفاعية عمقاً اجتماعياً يحصن الدولة ضد التهديدات الهجينة وحروب الجيل الرابع. وبذلك، تتحول الاحترافية العسكرية من مجرد كفاءة وظيفية إلى صمام أمان يدمج بين الفكر القيادي والترسانة المتطورة والإرادة الوطنية، مما يعزز الاستقرار الإقليمي ويصون الاستقلال الاستراتيجي للبلاد في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين المعقدة.

المطلب الأول : مبادئ الردع العسكري الجزائري

إن الدمج بين الفكر الاستراتيجي المعاصر والتراكمات التاريخية و العقيدة العسكرية ينتج دوما شكلا من اشكال الاهداف السياسية من جهة و الطموحات و المكاسب تسعى لها كل دولة تريد إما تتوسع دوليا او اقليميا او تسعى للحفاظ على استقلالها او الحفاظ على وجودها ضمن السياق الدولي المتسم بتسارع الأحداث و تداخل المصالح و تعارضها

إن العقيدة العسكرية الجزائرية الحالية تسعى نحو السيادة المستدامة و الاستقلالية السيادية ومنه فانه الردع العسكري الجزائري لا ينطلق من رغبة في استعراض القوة ولكن بل يتبلور كفلسفة أمنية استباقية غايتها "المنع بالإنكار". إن هذا الفعل و بما يحمله من أبعاد نفسية ومادية و يهدف إلى صياغة معادلة تجعل من أي اعتداء انتحارا استراتيجيا للخصم (كنوت، هـ، 2019)

فالردع هنا هو "حساب عقلاني" يفرض على الطرف الآخر إدراك أن كلفة التجاوز تفوق بمراحل أي مكاسب متخيلة و مما يحول الجاهزية القتالية من أداة صدام إلى "رسالة صامتة" لصون السلم (بلقاسم، ع، 2022)

أولاً:

الشرعية الدستورية والمصداقية الأخلاقية

تستمد المنظومة الدفاعية قوتها من الدستور الجزائري (الدستور الجزائري. (2020). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)

الذي حصر مهام الجيش الوطني الشعبي في حماية الوحدة الترابية والسيادة الوطنية. هذا التأصيل يمنح الردع صفة "الدفاع الشرعي"، مما يعزز فاعليته عبر كسب التأييد الدولي؛ فحين يُنظر للجيش كقوة استقرار إقليمي تلتزم بـ"مبدأ عدم التدخل" و يكتسب الردع حصانة أخلاقية تضع المعتدي في عزلة سياسية قبل بدء المواجهة الميدانية (وزارة الدفاع الوطني. (2021). "الجيش الوطني الشعبي: احترافية في الخدمة وتطوير مستمر". مجلة الجيش، العدد 690)

ثانياً:

المُدرك الاستراتيجي هو بوصلة الردع الشامل

اذ يبرز المُدرك الاستراتيجي كعقل مدبر ينتقل بالردع من حيز "الفعل العسكري" المحدود إلى "الوعي الشامل" بالبيئة الجيوسياسية المتغيرة (سعيداني، م، 2023) ويتجسد هذا المدرك في ثلاثة أبعاد:

-الردع الجيوسياسي: فرض حضور الجزائر كـ"رقم صعب" في التوازنات الإقليمية.

-الردع التكنولوجي: التمكين التقني عبر منظومات متطورة قادرة على تحييد التهديدات بدقة عالية، وهو ما تؤكده تقارير التوازن العسكري الدولية (معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام [SIPRI]. (2025). تقرير التسلح العالمي والتوازن العسكري في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)

-الردع المعنوي: الاستناد إلى الرصيد التاريخي لثورة التحرير في بناء عقيدة قتالية صلبة للفرد العسكري.

ثالثاً:

التمكين التقني كجسر بين المدركين الاستراتيجي والشعبي

إن التحول نحو الاحترافية والتمكين التكنولوجي يمثل الرابط الجوهري في هذه المنظومة و فمن جهة و يوفر التمكين التقني للأداة العسكرية الوسائل المادية لتجسيد رؤى المُدرك الاستراتيجي وتطلعات القيادة في حماية

المجال الحيوي. ومن جهة أخرى ويعزز هذا التطور من المُدرك الشعبي فحين يلمس المواطن الجاهزية التكنولوجية والاحترافية العالية، يترسخ لديه شعور "الأمان القومي" و مما يقوي الجبهة الداخلية ضد حروب الجيل الرابع والتهديدات الهجينة.

إن سيادة وطنية مستدامة لها شرط وهو مؤسسة الأمن القومي الجزائري قوية مهابة محترفة و اليوم لا يستند فقط إلى وفرة السلاح ولكن بل إلى "منظومة ردع ذكية" تجمع بين العقل الذي يقرأ التحولات والاحترافية التي تضمن قوة الجيش وبناء عليه تصبح الاحترافية هي الجسر الذي يعبر من خلاله المُدرك الاستراتيجي من حالة التنظير إلى حالة الفعل الضامن لسيادة مستدامة في بيئة دولية مضطربة

1. المفهوم والجوهر حيث أنه يُعرف الردع كاستراتيجية استباقية تهدف إلى إقناع الخصم بأن تكلفة القيام بأي فعل عدائي تتجاوز المكاسب المتوقعة منه، مما يؤدي إلى "منع نشوب الحرب" بدلاً من خوضها.

2. الركائز الثلاث أي مثلث الردع :

-القدرة: امتلاك القوة المادية والتكنولوجية الكافية لإلحاق ضرر جسيم.

-المصداقية: قناعة الخصم بوجود إرادة سياسية حقيقية لاستخدام القوة عند الضرورة.

-التواصل: إيصال رسائل واضحة للخصم حول الخطوط الحمراء وحجم الرد المتوقع.

3. الردع كـ "لعبة نفسية" وهذه أبرز أراء خبراء :

- سون تزو: ركز على كسر مقاومة العدو "دون قتال".

(تزو، س، 2005).

- بيرنارد برودي: اعتبر أن مهمة الجيش الحديث هي "تجنب الحروب".

برودي، ب. (1946). السلاح المطلق: القوة الذرية والنظام العالمي. هاركرت بريس.

(Brodie, B. (1946). The Absolute Weapon: Atomic Power and World Order. Harcourt Brace.)

- ثيودور روزفلت: شدد على ضرورة امتلاك "القوة" (العصا الغليظة) خلف الدبلوماسية.

روزفلت، ث. (1901، 2 سبتمبر). خطاب في معرض ولاية مينيسوتا. مينيابوليس، الولايات المتحدة الأمريكية.

(Roosevelt, T. (1901). Speech at Minnesota State Fair. Minneapolis, MN.)

تتمحور القيمة الاستراتيجية للأمن القومي حول تحقيق "الاستقلال الاستراتيجي"، حيث توفر الاحترافية العسكرية مظلة حماية تمنح صانع القرار مساحة للمناورة السيادية بعيداً عن الإملاءات الخارجية. ويتجسد هذا من خلال "الردع الذكي" الذي يمزج بين القوة المادية، والمصداقية الأخلاقية المستمدة من ثبات المبادئ، والذكاء الاتصالي الذي يؤثر في وعي الخصم ويقنعه بأن تكلفة العدوان ستكون انتحاراً سياسيا وميدانيا وتتجسد هذه الاستراتيجية في الجزائر عبر خمس ركائز أساسية: الردع الدفاعي بمنظومات (A2/AD) لغلق الأجواء، والردع البحري الصامت عبر الغواصات، والردع الميداني بالدفاع النشط والدرونات، والردع المعنوي المستمد من الإرث التاريخي، وصولاً إلى الردع الجيوسياسي المرتبط بأمن الطاقة العالمي. ويتحقق نجاح هذه المنظومة عبر "مثلث المصداقية" الذي يربط بين القدرة التقنية (السلاح)، والإرادة السياسية الصارمة، والتواصل الاستراتيجي الشفاف (المناورات)، مما يحول الاحترافية إلى "قوة ذكية" تصون كرامة الدولة وتفرض السلم كخيار وحيد في بيئة دولية مضطربة وهو مما يضمن تحويل القوة العسكرية إلى أداة لفرض السلام وحماية السيادة و تتبلور العقيدة العسكرية الجزائرية المعاصرة حول مفهوم "الردع الذكي" الذي يتجاوز القوة الخشنة ليمتزج بأبعاد قانونية وأخلاقية واتصالية، مشكلاً ما يمكن تسميته بـ"مثلث المصداقية" الاستراتيجي. ينطلق هذا الردع من ركيزة القدرة التي تجسدها الترسانة العسكرية المتطورة والتمكين التقني العالي، حيث تعمل الدولة على تحديث منظوماتها الدفاعية لضمان التفوق الميداني والردع بالإنكار، مما يجعل تكلفة أي اعتداء تفوق بكثير أي مكاسب محتملة (بلقاسم، ع، 2022) و غير أن هذه القدرة المادية تظل صماء ما لم تقترن بـ المصداقية النابعة من إرادة سياسية صلبة قادرة على اتخاذ القرار السيادي في الوقت المناسب، وهي المصداقية التي تستمد شرعيتها من الدستور الجزائري الذي يحدد عقيدة الجيش كأداة دفاعية بامتياز (الدستور الجزائري. (2020). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) ويكتمل هذا المثلث بضلع التواصل الاستراتيجي و الذي يتجلى في الشفافية العالية أثناء المناورات العسكرية الكبرى، وهي رسائل مشفرة وموجهة للداخل والخارج تهدف إلى طمأنة الحلفاء وردع الخصوم من خلال إظهار الجاهزية التامة دون الحاجة للصدام المباشر وفي سياق متصل، يبرز المُدرك الاستراتيجي كعقل مدبر يربط بين هذه الأداة العسكرية وبين الثوابت الدبلوماسية الراسخة، وفي مقدمتها مبدأ احترام الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. إن هذا الالتزام الأخلاقي يحول الردع من مفهوم "التهديد" إلى مفهوم "الحماية والاستقرار"، حيث تكتسب القوة العسكرية الجزائرية قبولاً دولياً بصفتها قوة توازن إقليمية (وزارة الدفاع الوطني. (2021). "الجيش الوطني الشعبي: احترافية في الخدمة وتطوير مستمر". مجلة الجيش، العدد 690) و هذا التموضع الأخلاقي يعزز فاعلية الردع الشامل، إذ يضع أي طرف معتدٍ في مواجهة مع الشرعية الدولية

والمبادئ الإنسانية قبل مواجهة الترسانة الميدانية. ومن هنا، يلعب التمكين التقني دور الجسر الحيوي الذي يربط بين طموحات القيادة في السيادة وبين المُدرك الشعبي؛ فحين يلمس المواطن الاحترافية التقنية والالتزام بالمبادئ الدستورية، يتشكل وعي قومي جماعي يحصن الجبهة الداخلية ويجعل من الشعب ظهيراً استراتيجياً للجيش في مواجهة التهديدات الهجينة والسيبرانية وكما و كما إن تكامل هذه العناصر ضمن "منظومة الردع الشامل" يضمن للجزائر حماية استقلالها الاستراتيجي في بيئة دولية مضطربة، حيث تصبح القوة العسكرية وسيلة لفرض السلام وصناعة الاستقرار لا لافتعال الأزمات. وبناءً عليه، فإن الاحترافية الجزائرية ليست مجرد كفاءة تقنية، بل هي تعبير عن هوية دولة تجمع بين القوة المادية والمصداقية الأخلاقية والذكاء الاتصالي، مما يحول "المنع قبل الوقوع" من مجرد شعار إلى واقع ميداني محمي بوعي استراتيجي وشعبي متماسك (وزارة الدفاع الوطني. (2021). "الجيش الوطني الشعبي: احترافية في الخدمة وتطوير مستمر". مجلة الجيش، العدد 690)

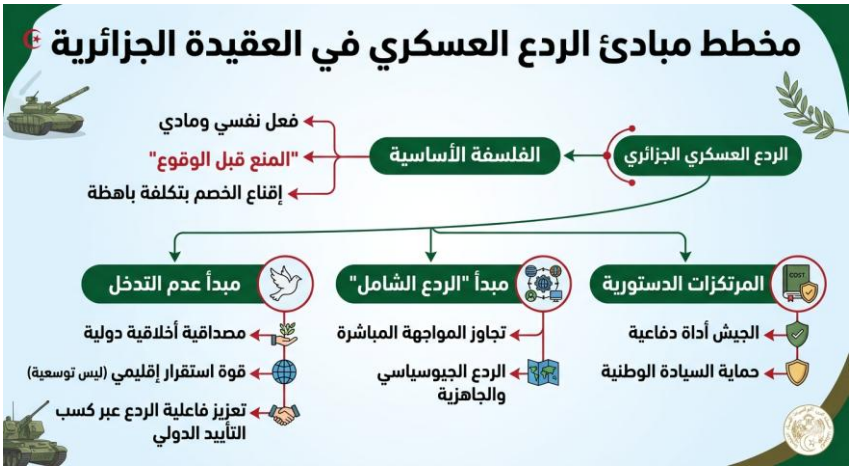

مخطط 9: يبرز قوة استراتيجية الردع العسكري كالصمام الحقيقي الذي يضمن بقاء الدولة كقطب استقرار إقليمي، يمارس سيادته باقتدار ويصون حرمة ترابه بروح المسؤولية التاريخية والدستورية.

المطلب الثاني: آليات وأدوات الردع العسكري للجيش الجزائري

تتجسد قوة الردع الجزائرية في "الثالوث الدفاعي" الذي يرتكز على استراتيجية "حظر الدخول ومنع الوصول" (A2/AD)؛ حيث تشكل منظومات الدفاع الجوي بعيدة المدى (S-300 وS-400) حصناً جوياً منيعاً، بينما يمنح سلاح الغواصات من فئة "كيلو" قدرة استراتيجية على توجيه ضربات صامتة وحاسمة من أعماق المتوسط. ويتكامل هذا المسار مع سلاح جو متطور قادر على المناورة والضرب الدقيق، لتتحول هذه الأدوات من مجرد عتاد عسكري إلى رسائل استراتيجية تؤكد السيادة المطلقة للجزائر وقدرتها على حماية مواردها الطاقوية ومصالحها الحيوية بكفاءة عالية.

تعتمد استراتيجية الردع الجزائرية على تحويل التفوق التكنولوجي والجاهزية العملياتية إلى "رسائل استراتيجية" تهدف إلى التأثير في حسابات الربح والخسارة لدى الخصوم (وزارة الدفاع الوطني، 2023). العقيدة العسكرية والمهام الدستورية للجيش الوطني الشعبي. الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في التاريخ العسكري) . وتتمثل أبرز هذه الآليات والأدوات فيما يلي:

1. منظومات الدفاع الجوي وحظر الدخول (A2/AD):

تمثل قوات الدفاع الجوي عن الإقليم الركيزة الأولى للردع الجزائري، من خلال تبني استراتيجية "حظر الدخول ومنع الوصول" (Anti-Access/Area Denial). ويشير بلقاسم (2022) إلى أن اقتناء منظومات S-300 و S-400 المتطورة قد خلق "مظلة حماية" منيعة، قادرة على تحييد التهديدات الجوية قبل وصولها للمجال الجوي السيادي. هذا النوع من الردع التقني يسلب الخصم ميزة "التفوق الجوي"، مما يجعل أي محاولة للاعتداء مغامرة باهظة التكاليف (سعيداني، م، 2023، الصفحات 45-68)

2. الردع البحري وسلاح "الثقب الأسود":

تعتمد القوات البحرية على غواصات "الكيلو" (الملقبة بالثقب الأسود لهدوئها الشديد) كأداة للردع الصامت. فوفقاً لتقارير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI, 2025 -

SIPRI. (2025). Global Arms Trade and Military Balance Report. Stockholm International Peace Research Institute) فإن تزويد هذه الغواصات بصواريخ "كاليبر" (Kalibr) المجنحة قد منح الجزائر قدرة على توجيه ضربات دقيقة بعيدة المدى من أعماق البحار وهو ما يمثل أداة ردع استراتيجية تفرض توازناً للقوى في حوض البحر الأبيض المتوسط (كنوت، هـ، 2019)

3. الطيران المسير والاستطلاع الاستباقي:

انتقلت احترافية الجيش إلى مرحلة "الدفاع النشط" عبر الاستخدام المكثف للطائرات بدون طيار (الدرونز) لأغراض الاستطلاع والضرب الدقيق. وتؤكد مجلة الجيش (مجلة الجيش. (2021). الجيش الوطني الشعبي: احترافية في الخدمة وتطوير مستمر. وزارة الدفاع الوطني، العدد 690.) أن هذه الوسائل أصبحت أداة ردع أساسية ضد التهديدات اللاتماثلية (الإرهاب والجريمة المنظمة) على طول الحدود الشاسعة التي تتجاوز 6000 كم، حيث تسمح هذه التكنولوجيا بمراقبة دائمة وتحرك فوري يحرم الخصوم من عنصر المفاجأة.

4. القوات الخاصة وسرعة الانتشار:

تمثل وحدات النخبة والقوات الخاصة آلية الردع الميداني المباشر حيث إن جاهزيتها العالية وقدرتها على التدخل في أصعب الظروف الجغرافية ترسل رسالة واضحة حول قدرة الجيش على "الرد الفوري والساحق". ويرى قاسم 2021 . حسب نظريات الردع الدولي: من الحرب الباردة إلى الحروب السيبرانية. عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع.) أن استعراض هذه القدرات في المناورات الكبرى بالذخيرة الحية هو جزء من عملية "التواصل الاستراتيجي" لإثبات مصداقية الردع.

5. الاستقلال الاستراتيجي والقرار السيادي:

تعتبر قدرة الجزائر على اتخاذ قراراتها الدفاعية باستقلالية تامة، بعيداً عن ضغوط الأحلاف العسكرية، أداة ردع معنوية قوية. إن عدم الارتباط بقوى أجنبية يعني أن الرد الجزائري سيكون سريعاً، سيادياً، وغير خاضع للمساومات الدولية، وهو ما يعزز من "مصداقية" الردع في إدراك الخصم (بلقاسم، ع، 2022)

أولاً: تعريف آليات الردع :

تُعرف آليات الردع بأنها "العمليات الذهنية والمسارات الاستراتيجية" التي يتم من خلالها تفعيل القوة لمنع الخصم من التحرك. هي "الكيفية" التي يعمل بها الردع في عقل العدو.

التعريف الإجرائي: هي مجموعة الوسائل والأساليب النفسية والسياسية والعسكرية التي تهدف إلى التأثير في عملية صنع القرار لدى الطرف الآخر عبر تغيير حسابات الربح والخسارة (كنوت، هـ، 2019)

أمثلة على الآليات: الردع بالإنكار الردع بالعقاب والتواصل الاستراتيجي.

ثانيا : تعريف أدوات الردع

تُعرف أدوات الردع بأنها "الوسائل المادية والتقنية الملموسة" التي تمتلكها الدولة وتستخدمها لتجسيد تهديداتها. هي "الوسيلة" التي تُنفذ بها الآلية.

التعريف الإجرائي: هي الترسانة المادية والعسكرية والدبلوماسية والاقتصادية التي تمنح الدولة القدرة على تنفيذ وعيدها، وبدونها تظل آليات الردع مجرد تهديدات لفظية تفتقر للمصداقية (بلقاسم، ع، 2022)

أمثلة على الأدوات: منظومات الدفاع الجوي (S-400)، الغواصات، الصواريخ الباليستية، الأقمار الصناعية العسكرية، والمنصات الرقمية للحروب السيبرانية وهي حسب خبراء دوليين في مجال دراسات الامنية و الاستراتيجية تعتبر اسلحة ردع ذكية (Morgan, P. (2003). Deterrence Now. Cambridge:

ثالثاً: الفرق بين آليات الردع وأدوات الردع

يمكن تلخيص الفرق الجوهري في الجدول والتحليل التالي:

وجه المقارنة	اليات الردع	وسائل الردع
الطبيعة	وظيفية و معنوية تتعلق بالمنطق و الاستراتيجية	مادية و صلبة تتعلق بالعتاد و قوة الجاهزية القتالية
الدور	العقل الذي يخطط لمنع العدوان	القوة التي تنفذ العقاب او المنع
الهدف	صنع حالة من الشك و التردد عند العدو	تدمير قدرات العدو قبل الهجوم او التصدي لها بهامش خطأ معدوم
مثال تطبيقي	حالة الانكار الشامل بفشل الهجوم و العدوان لدى الخصم	منظومة الاسلحة الدفاعية و الهجومية

الجدول يشرح كيف تعتبر الأدوات والعتاد العسكري شرطاً ضرورياً للردع لكنه غير كافٍ بذاته، إذ تستمد الأسلحة الاستراتيجية فاعليتها من تحولها إلى "رسالة سياسية" مدعومة بعقيدة قتالية صلبة وإرادة سياسية حازمة. فالردع المتكامل يرتكز على إزالة أي لبس لدى الخصم من خلال "تواصل استراتيجي" يوضح أن تجاوز الخطوط الحمراء سيؤدي إلى استخدام فوري وحاسم للقوة. وبذلك، تمنح الإرادة الصارمة للعتاد هيبته، وتنتقل بالجيش من مجرد امتلاك القوة إلى ممارسة "المنع بالإنكار" و"الردع بالعقاب"، مما يصون السيادة الوطنية ويحول السلاح إلى أداة استقرار فعالة.

مخطط 10: كيفية الربط بين كفاءة العتاد ووضوح العقيدة وصرامة الإرادة السياسية حالة من "المُدرك الاستراتيجي" لدى الآخرين بأن السيادة الوطنية محمية بمنظومة حازمة. وبذلك، تتحول المؤسسة العسكرية إلى صمام أمان حقيقي بفضل ثباتها الاستراتيجي وقدرتها على تحويل القوة العس

المطلب الثالث: فعالية الأداء واحترافية العمليات

يرتكز الردع الجزائري على "المصداقية في الاستخدام" التي تحول السلاح من مخزون تقني إلى قوة فاعلة؛ وتتجلى هذه الاحترافية في وتيرة التمارين الكبرى بالذخيرة الحية والمحاكاة الصارمة لحروب العصر. فالجندي الجزائري يدمج بين الروح القتالية الموروثة والكفاءة في إدارة التكنولوجيا المعقدة، مما يضمن سرعة الانتشار والتموضع الاستراتيجي الدقيق. وبذلك، تشكل "المصداقية العملياتية" والجاهزية الميدانية الجسر الذي يحول العتاد إلى رسالة ردع حازمة، تحيد التهديدات في مهدها وتصون الاستقلال الاستراتيجي للدولة عبر فعل ميداني جاهز لا يعرف التردد.

وقدرة القوات على تنفيذ المهام المعقدة بدقة واحترافية (وزارة الدفاع الوطني. (2023). الجاهزية والاحترافية: مخرجات التدريب القتالي للجيش الوطني الشعبي. الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في التاريخ العسكري) وتتجسد فعالية الأداء في الجيش الجزائري عبر المحاور التالية:

1. الجاهزية القتالية والمناورات بالذخيرة الحية:

تعتبر المناورات الدورية الكبرى (مثل مناورات "فجر" و"صمود") أداة قياس حقيقية لفعالية الأداء. ويشير بلقاسم (بلقاسم، ع، 2022) إلى أن تنفيذ هذه التمارين في ظروف جغرافية ومناخية قاسية وباستخدام الذخيرة الحية، يهدف إلى اختبار مدى انسجام مختلف الأسلحة (البرية، الجوية، والبحرية) في ساحة معركة رقمية وموحدة. هذه المناورات ليست مجرد تدريبات، بل هي رسائل ردع صريحة تثبت للخصوم أن القوة

العسكرية الجزائرية في حالة "تأهب دائم" وقادرة على الانتقال من وضعية السلم إلى وضعية القتال في زمن قياسي.

2. احترافية العنصر البشري وسرعة التكيف:

تعتمد فعالية العمليات بشكل جوهري على "المقاتل المحترف" الذي يمتلك الكفاءة العلمية والتقنية للتعامل مع التكنولوجيا العسكرية المعاصرة. (سعيداني، م، 2023، الصفحات 45-68) أن الاستثمار في منظومة التكوين العسكري قد أدى إلى بروز جيل من القادة والضباط القادرين على إدارة "العمليات المشتركة" بمرونة عالية، خاصة في مواجهة التهديدات غير التقليدية التي تتطلب سرعة البديهة والقدرة على اتخاذ القرار اللامركزي في الميدان.

3. الانضباط المؤسسي والتنسيق العملياتي:

تظهر احترافية العمليات في "وحدة القيادة والسيطرة"؛ حيث يتميز الجيش الجزائري بهيكل تنظيمي صارم يضمن تدفق المعلومات والأوامر بين القيادة العليا والقواعد الميدانية بسلاسة (سعيداني، م، 2023، الصفحات 45-68)

هذا التنسيق العالي يقلل من هامش الخطأ في العمليات الحساسة، مثل تأمين المنشآت الطاقوية أو ملاحقة الجماعات الإرهابية في المناطق الجبلية والحدودية الوعرة، مما يعزز من سمعة الجيش كقوة منضبطة وفعالة (مجلة الجيش، مجلة الجيش. (2021). الجيش الوطني الشعبي: احترافية في الخدمة وتطوير مستمر. وزارة الدفاع الوطني، العدد 690)

4. القدرة على الاستباق وتحييد المخاطر:

ترتبط فعالية الأداء بالقدرة على تنفيذ "الضربات الاستباقية" بناءً على معلومات استخباراتية دقيقة. ويرى قاسم (قاسم، ع.، 2021) أن نجاح العمليات العسكرية الجزائرية في إحباط محاولات اختراق الحدود أو تهريب الأسلحة قبل وقوعها هو الدليل الملموس على "الردع بالإنكار"؛ أي إقناع الخصم بأن عمليات الجيش من الكفاءة بحيث لا يمكن خرقها أو تجاوزها.

5. الاستدامة اللوجستية والتحكم التكنولوجي:

تكتمل احترافية العمليات بالقدرة على تأمين الدعم اللوجستي والصيانة الذاتية للعتاد في الميدان. إن نجاح المهندسين والتقنيين الجزائريين في صيانة وتطوير المنظومات الدفاعية محلياً يضمن استمرارية الفعالية القتالية دون الارتباط بضغوط الموردين الأجانب، وهو ما يمنح العمليات العسكرية "نفساً استراتيجياً" طويلاً في حالات النزاع المستدام .

إن قدرة المهندس العسكري الجزائري على تطوير أنظمة السلاح محلياً (مثل أنظمة التحكم الإلكتروني أو تحديث المدرعات) لا تُعتبر مجرد كفاءة تقنية ولكن بل هي أداة ردع سياسي تُعلم الخصوم بأن الجيش يمتلك استقلالية القرار في الحرب والسلم، ولا يمكن 'خنق' قدراته عبر منع قطع الغيار أو الذخيرة من الخارج. (مجلة الجيش، مجلة الجيش. (2021). الجيش الوطني الشعبي: احترافية في الخدمة وتطوير مستمر. وزارة الدفاع الوطني، العدد 690)

وقدرة القوات المسلحة الجزائرية على امتلاك نفسا إستراتيجيا او صبر إستراتيجي في حالات النزاع الطويل و المستدام تعني قدرة الدولة الجزائرية على مواجهة كافة الحروب الهجينة و ادارة الازمات الاقليمية بكل احترافية و يقظة إستراتيجية بفضل التحكم في التكنولوجيا و الإنتاج الحربي الذكي (الصناعات العسكرية: آفاق واعدة نحو الاستقلالية الاستراتيجية. وزارة الدفاع الوطني، الجزائر، العدد 702.)

تعتبر فعالية الأداء القتالي المعيار الحقيقي الذي يقاس به نجاح المؤسسات العسكرية الاحترافية، فهي لا تعبر فقط عن امتلاك السلاح، بل عن القدرة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية بأقل التكاليف وفي أسرع وقت.

أولاً: تعريف فعالية الأداء القتالي

تُعرف فعالية الأداء القتالي بأنها: "المحصلة النوعية الناتجة عن تكامل القدرات المادية أي العتاد والقدرات المعنوية أي العقيدة والتدريب والقدرات القيادية، والتي تسمح للوحدات العسكرية بتنفيذ مهامها بنجاح في ظروف الميدان المعقدة" (وزارة الدفاع الوطني. (2023). الجاهزية والاحترافية: مخرجات التدريب القتالي للجيش الوطني الشعبي. الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في التاريخ العسكري)

عناصر الفعالية:

-الجاهزية العملياتية: سرعة الانتقال من وضع السلم إلى القتال.

-التنسيق المشترك: قدرة مختلف الأسلحة (مشاة، طيران، بحرية) على العمل ككتلة واحدة تحت قيادة مركزية.

-المرونة التكتيكية: القدرة على التكيف مع التهديدات غير المتوقعة وتغيير خطط الهجوم أو الدفاع لحظياً.

وحسب خبراء ميدان وحروب في فعالية الأداء والعمليات نجد مثلا :

نابليون بونابرت:

"المعنويات تمثل ثلاثة أرباع القوة، والأسلحة المادية تمثل الربع المتبقي فقط."

(تأكيد على أن الفعالية تبدأ من عقيدة المقاتل قبل سلاحه).

الجنرال عمر برادلي:

"الهواة يتحدثون عن الاستراتيجية، والمحترفون يتحدثون عن اللوجستيات."

(إشارة إلى أن فعالية الأداء مرتبطة بقدرة الإمداد والاستدامة في الميدان).

سون تزو:

"الانتصار يذهب دائماً لمن لديه قادة أكثر كفاءة، وجنود أكثر تدريباً."

(ربط مباشر بين الفعالية وبين منظومة التكوين التي أشرت إليها في فصلك الثاني).

كلاوزفيتز:

"في الحرب، كل شيء بسيط، ولكن حتى أبسط الأشياء تصبح صعبة." (كلاوزفيتز، ك. (2018). عن الحرب (ترجمة: سليم قسطون). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.)

وهنا تبرز الاحترافية؛ فالجيش الفعال هو الذي يجعل العمليات الصعبة تبدو بسيطة ومنظمة .

ثالثاً: أهمية الفعالية في تعزيز الردع :

تعتبر فعالية الأداء هي "برهان المصداقية". فامتلاك منظومات مثل S-400 أو غواصات الكيلو يظل مجرد "أدوات"، لكن القيام بمناورات كبرى بالذخيرة الحية بنجاح باهر هو ما يثبت للخصوم "فعالية الأداء"، مما يحول تلك الأدوات إلى قوة ردع حقيقية تمنع العدوان (بلقاسم، ع، 2022) وهو ما تعكف عليه القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي الجزائري من إجراء مناورات عسكرية بذخيرة الحية من خلال مشاريع عملياتية تعزز من القوة الاحترافية للجنود و الضباط و تطور من معارفهم النظرية و التطبيقية

أن احترافية الجيش الجزائري اليوم انتقلت من "شجاعة قتالية" إلى "منظومة لوجستية وتكنولوجية متكاملة" تضمن فعالية الأداء في الحروب الحديثة.

في الدراسات الاستراتيجية الحديثة، لم يعد النصر يُحسم فقط بالاندفاع القتالي، بل بالقدرة على إدامة هذا الاندفاع عبر اللوجستيات والتكنولوجيا.

ان فعالية الأداء واحترافية العمليات تتطلب رأس مال عسكري شجاع حيث

يؤكد الجنرال الأمريكي "عمر برادلي" في مقولته الشهيرة: "الهواة يتحدثون عن الاستراتيجية والمحترفون يتحدثون عن اللوجستيات" و تعكس هذه المقولة التحول العميق في مفهوم الاحترافية العسكرية الحديثة؛ حيث لم يعد يُنظر لفعالية الأداء القتالي كفعل ناتج عن الشجاعة الفردية أو التخطيط النظري فحسب و بل كناتج نهائي لمنظومة متكاملة تجمع بين الإمداد اللوجستي الدقيق، التحكم التكنولوجي، والقدرة على الاستدامة في ساحة المعركة.

بالإسقاط على حالة الجيش الوطني الشعبي الجزائري نجد أن احترافية العمليات قد انتقلت من مرحلة "إدارة الأزمات" إلى مرحلة "إدارة المنظومات المعقدة" فلم تعد الفعالية تُقاس بعدد الوحدات المشاركة ولكن بل بقدرة هذه الوحدات على العمل ضمن بيئة رقمية موحدة (Network-Centric Warfare)، حيث تلعب اللوجستيات والتكنولوجيا دور "المضاعف للقوة" (Force Multiplier).

يمنح التحول النوعي للجيش الجزائري ميزتين استراتيجيتين؛ الاستقلالية العملياتية التي تتيح تنفيذ مهام معقدة في مناطق وعرة كالصحراء بفضل السيادة التقنية، والدقة الجراحية التي تربط مراكز القرار بوحدات التنفيذ لحظياً لتحييد التهديدات بأقل زمن وتكلفة. وتثبت هذه المنهجية فرضية أن تعاظم التكنولوجيا وكفاءة العنصر البشري يرفعان من "قوة التحييد"، حيث يتم دمج مفاهيم "مضاعف القوة" و"الحرب الشبكية" مع العقيدة القتالية. ويخلق هذا التوجه توازناً دقيقاً يربط بين الدروس التاريخية للحروب الكبرى والمتطلبات التقنية الحديثة، مما يحول المؤسسة العسكرية إلى قوة ردع عصرية تجمع بين الخبرة الميدانية المتراكمة والتفوق التكنولوجي المعاصر.

مخطط رقم 9 يبرز المقاربة التحليلية إلى أن الردع في العقيدة العسكرية الجزائرية ليس مجرد امتلاك للقوة المادية، بل هو استراتيجية ذهنية وعملياتية تهدف للتأثير في حسابات الخصوم. وتنطلق هذه المنظومة من المزاوجة بين حق الدفاع الشرعي والالتزام بالثوابت الدستورية، مما يمنحها طابعاً دفاعياً يتسم بالمصداقية والوضوح. وقد تجسد هذا الفكر في الانتقال إلى مرحلة "الردع بالإنكار" عبر توظيف أدوات تكنولوجية معقدة كمنظومات الدفاع الجوي المنيعة وسلاح الغواصات والقدرات السيبرانية، والتي تعمل معاً كـ "مظلة أمنية" متكاملة تحرم أي طرف معادٍ من تحقيق أهدافه، وتصون الاستقلال الاستراتيجي للدولة في محيطها الإقليمي.

تخلص المقارنة إلى أن القوة الحقيقية للاستراتيجية الدفاعية تكمن في "فعالية الأداء"، حيث يظل الإنسان هو المحرك الأساسي لهذه الترسانة المتطورة. وتثبت المناورات الكبرى بالذخيرة الحية وصول الجيش الجزائري إلى مرحلة الاحترافية الشاملة، التي تضمن تنسيقاً عالياً بين القوات واستجابة فورية وحاسمة لأي تهديد. إن هذا التكامل الوثيق بين المبدأ الاستراتيجي، والأداة التقنية، والأداء الميداني المحترف، هو ما يشكل جوهر الوعي

الدفاعي ويجعل من منظومة الردع الضمانة الأساسية لحماية الأمن القومي وضمان الاستقرار في ظل البيئة الإقليمية المضطربة.

المبحث الثاني: احتر افية الجيش كمفتاح لضمان الأمن القومي

تكمن القوة الحقيقية للاستراتيجية الدفاعية في "فعالية الأداء الميداني"، حيث يظل العنصر البشري هو المحرك والمحور الأساسي للترسانة التقنية. ويتجلى هذا التطور في وصول الجيش الجزائري إلى مرحلة الاحترافية الشاملة التي تضمن تنسيقاً عالياً واستجابة فورية لأي تهديد، مما يرسخ "المُدرك الاستراتيجي" لدى الآخرين بأن السيادة الوطنية محمية بإرادة صلبة وقدرة تنفيذية حاسمة. إن التكامل بين المبدأ والأداة والأداء هو ما يشكل جوهر الوعي الدفاعي، ويحول منظومة الردع إلى ضمانة أكيدة للأمن القومي في بيئة إقليمية مضطربة.

المطلب الأول: مكافحة تهديدات لا تماثلية

تختزل القوة الدفاعية فاعليتها في "الأداء الميداني" الذي يضع العنصر البشري كقوة محركة للترسانة التقنية، حيث تعكس الاحترافية الشاملة للجيش الجزائري قدرة عالية على التنسيق والاستجابة الفورية. هذا التكامل بين المبدأ والأداة والأداء يرسخ "المُدرك الاستراتيجي" لدى الخصوم بأن السيادة الوطنية محصنة بإرادة صلبة وجاهزية قتالية حاسمة، مما يجعل من منظومة الردع الركيزة الأساسية لصيانة الأمن القومي وضمان الاستقرار الإقليمي.

أولاً: تعريف التهديدات اللاتماثلية

تُعرف التهديدات اللاتماثلية بأنها: "مجموعة من الأفعال أو الوسائل غير التقليدية التي يلجأ إليها طرف (غالباً ما يكون أضعف عسكرياً أو فاعلاً من غير الدول) لمواجهة طرف أقوى (دولة أو جيش نظامي)، بهدف استغلال نقاط ضعفه وتحقيق مكاسب استراتيجية دون الدخول في مواجهة مباشرة" (كنوت، هـ، 2019).

الخصائص الجوهرية للتهديدات اللاتماثلية:

عدم التكافؤ (Imbalance): فجوة كبيرة في الإمكانيات المادية والتقنية بين الطرفين.

عدم التوقع (Unpredictability): استخدام أساليب مفاجئة خارج قواعد الاشتباك التقليدية.

الابتكار في الوسائل: الاعتماد على العبوات الذخيرة المرتجلة و العمليات الانتحارية و الحروب السيبرانية و أو استغلال المدنيين كدروع بشرية (قاسم، ع.، 2021)

تشتيت الهدف: التركيز على التأثير النفسي والإعلامي لزعزعة استقرار الجبهة الداخلية للخصم أكثر من تدمير قدراته العسكرية (سعيداني، م، 2023، الصفحات 45-68)

ثانياً: أنماط التهديدات اللاتماثلية المعاصرة

في سياق الأمن القومي و تظهر هذه التهديدات في عدة أشكال برزت بوضوح في المنطقة الإقليمية للجزائر:

الإرهاب العابر للحدود: جماعات منظمة تعتمد حرب العصابات والكمائن.

الحروب السيبرانية: اختراق الأنظمة الحيوية للدولة وتعطيل البنية التحتية رقمياً.

الجريمة المنظمة العابرة للحدود: تهريب السلاح والمخدرات الذي يغذي الجماعات المسلحة ويقوض سلطة الدولة (مجلة الجيش، مجلة الجيش. (2021). الجيش الوطني الشعبي: احترافية في الخدمة وتطوير مستمر. وزارة الدفاع الوطني، العدد 690).

الهجرة غير الشرعية والمتاجرة بالبشر: التي تُستخدم أحياناً كأداة للضغط السياسي أو لإرباك المنظومات الأمنية الحدودية و تواجه الدولة الجزائرية تحديات أمنية معقدة ناتجة عن عدم استقرار منطقة الساحل والمحيط الإقليمي و مما فرض على الجيش الوطني الشعبي تبني استراتيجيات مرنة لمواجهة التهديدات اللاتماثلية. وهي تهديدات لا تعتمد على المواجهة المباشرة، بل على أساليب الاستنزاف والحروب الهجينة (بلقاسم، ع، 2022).

1. مكافحة الإرهاب والعمليات العسكرية الاستباقية:

نجح الجيش الجزائري في تحويل تجربته الميدانية خلال العقود الماضية إلى عقيدة احترافية قائمة على "العمل الاستباقي". يعتمد الجيش في ملاحقة الفلول الإرهابية على التنسيق بين القوات الخاصة ووحدات الاستعلام العسكري، مما مكنه من تجفيف منابع الإسناد وتحييد القيادات الإرهابية قبل تنفيذ مخططاتها. ويؤكد سعيداني (سعيداني، م، 2023، الصفحات 45-68) أن هذه الاحترافية جعلت من التجربة الجزائرية مرجعاً دولياً في مكافحة الإرهاب، خاصة في المناطق الجبلية والحدودية الوعرة.

2. حماية الحدود ومواجهة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة:

يمتلك الجيش استراتيجية متكاملة لتأمين الحدود التي تتجاوز 6000 كم، حيث يتم الربط بين العنصر البشري المحترف والوسائل التكنولوجية. وتوضح مجلة الجيش (مجلة الجيش، مجلة الجيش. (2021). الجيش الوطني الشعبي: احترافية في الخدمة وتطوير مستمر. وزارة الدفاع الوطني، العدد 690).

أن استخدام طائرات الاستطلاع بدون طيار والمنظومات الإلكترونية للمراقبة قد ساهم بشكل حاسم في الحد من تدفقات الهجرة غير الشرعية وإحباط عمليات تهريب السلاح والمخدرات. الاحترافية هنا تكمن في القدرة على التمييز بين التهديدات الأمنية الصرفة وبين الأزمات الإنسانية، مع الحفاظ على الجاهزية القصوى للردع الميداني (وزارة الدفاع الوطني. (2023). التقرير السنوي حول مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في التاريخ العسكري)

3. التصدي للجماعات المسلحة غير الشرعية وفواعل من غير الدول:

في ظل انهيار بعض الأنظمة الأمنية في الجوار و تعامل الجيش الجزائري بحزم مع محاولات اختراق الحدود من قبل مليشيات وجماعات مسلحة غير شرعية و تعتمد المقاربة الجزائرية على فرض "مناطق عازلة" محرمة واستخدام قوة نارية دقيقة وموجهة لإقناع هذه الجماعات بأن أي اقتراب من الخطوط الحمراء الجزائرية سيعني التدمير الفوري وهو ما يجسد مفهوم "الردع بالإنكار" ميدانياً (قاسم، ع.، 2021)

4. مكافحة الجرائم الرقمية والمعلوماتية (الأمن السيبراني):

انتقلت الاحترافية العسكرية الجزائرية إلى الفضاء السيبراني، حيث استحدثت القيادة العليا وحدات متخصصة في الحرب الإلكترونية والدفاع الرقمي. ويرى بلقاسم (بلقاسم، ع، 2022) أن حماية المنظومات القيادية للجيش وتأمين قواعد البيانات الوطنية ضد الهجمات الرقمية أصبح جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي.

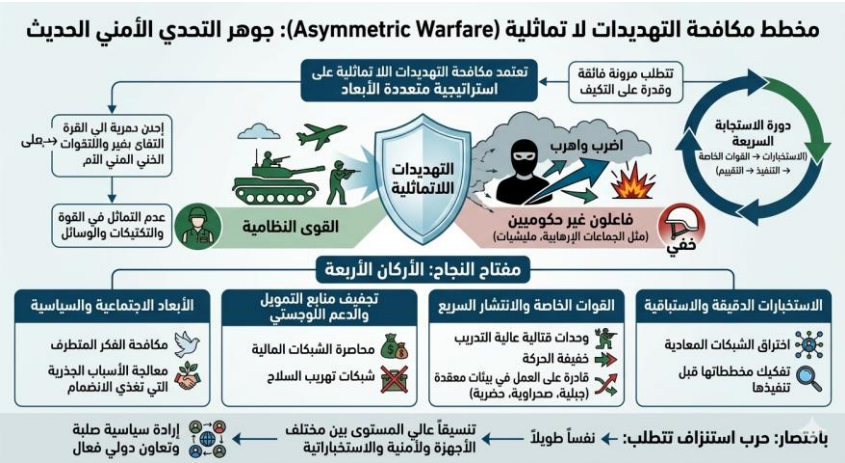

مخطط 11: يبرزكيف أن الجيش الشعبي الوطني الجزائري اليوم يعمل كدرع رقمي يمنع اختراق الاتصالات العسكرية أو استخدام الفضاء الإلكتروني في الدعاية الإرهابية والتضليل المعلوماتي.

المطلب الثاني : شراكات إقليمية ودولية

تُعد الشراكات الإقليمية والدولية ذات الطابع الأمني والعسكري أحد أهم أدوات "الدبلوماسية الدفاعية" في العصر الحديث، حيث لم يعد بإمكان أي دولة، مهما بلغت قوتها، مواجهة التهديدات العابرة للحدود بمفردها.

أولاً: تعريف الشراكات الأمنية والعسكرية

تُعرف الشراكات الأمنية والعسكرية بأنها: "ترتيبات تعاقدية أو تعاونية رسمية بين دولتين أو أكثر، تهدف إلى تعزيز القدرات الدفاعية المشتركة، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وتنسيق الجهود العسكرية لمواجهة تهديدات محددة أو الحفاظ على الاستقرار الإقليمي والدولي، دون أن تصل بالضرورة إلى مستوى الأحلاف العسكرية الاندماجية" (بلقاسم، ع، 2022)

أبعاد هذه الشراكات:

البعد العملياتي: إجراء مناورات تدريبية مشتركة لرفع مستوى "التوافق العملياتي" (Interoperability).

البعد الاستخباراتي: تبادل المعلومات حول الجماعات الإرهابية والتهديدات السيبرانية (سعيداني، م، 2023، الصفحات 45-68).

البعد التقني: التعاون في مجال التصنيع العسكري ونقل التكنولوجيا وتطوير الأسلحة.

البعد القانوني: توقيع اتفاقيات تسليم المجرمين ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

ثانياً: مقولات مشهورة في الشراكة والتحالف العسكري

وينستون تشرشل (رئيس وزراء بريطانيا الأسبق):

"هناك شيء واحد فقط أسوأ من القتال مع الحلفاء، وهو القتال بدونهم."

(تؤكد هذه المقولة أن الشراكة العسكرية، رغم تعقيداتها، هي ضرورة استراتيجية للبقاء).

كولن باول (جنرال ووزير خارجية أمريكي سابق):

"التحالفات ليست مجرد قطع من الورق، بل هي انعكاس لمصالح مشتركة وقيم متطابقة في مواجهة الأخطار."

(إشارة إلى أن الشراكة تتطلب "مصداقية" و"ثقة متبادلة").

لأن الدول ليس لها أصدقاء دائمة، بل لها مصالح دائمة.

وحسب الجنرال دوغلاس ماك آرثر:

"في الحرب، لا بديل عن النصر، والتحالفات القوية هي الوقود الذي يحرك آلة هذا النصر."

بناءً على المراجع المذكورة، يمكن صياغة مقال تحليلي يربط بين الأطروحات النظرية العالمية (مثل أعمال "والت" و"فريدمان") وبين التطبيق الإجرائي في العقيدة العسكرية الجزائرية، لاستكشاف كيف تخدم الشراكات الأمنية مفهوم "احترافية الجيش":

تُعد الشراكات الأمنية والعسكرية في العقيدة الدفاعية الجزائرية أداة استراتيجية لتعزيز الاحترافية وتحقيق الاستقلال السيادي، وليست مجرد تحالفات ظرفية. بالاستناد إلى أدبيات ستيفن والت (4.) (Walt, 1987 (Walt, S. M. (1987). The Origins of Alliances. Ithaca, NY: Cornell University Press

في كتابه "أصول التحالفات" و نجد أن الدول تسعى لبناء شراكات لموازنة التهديدات (Balance of Threat) وهو ما يفسر توجه الجيش الجزائري نحو صياغة شراكات إقليمية ودولية مرنة تهدف إلى تحييد المخاطر العابرة للحدود مثل الإرهاب والجريمة المنظمة، مع الحفاظ على مسافة استراتيجية تضمن عدم الارتهان لأي قطب دولي.

إن احترافية الجيش الجزائري في إدارة هذه الشراكات تتماشى مع ما طرحه لورانس فريدمان (Freedman, (3. Freedman, L. (2013). Strategy: A History. Oxford, UK: Oxford University Press .2013))

حول تطور الاستراتيجية؛ حيث لم يعد "المدرك الاستراتيجي" يقتصر على القوة الصلبة فقط، بل يمتد إلى "الذكاء التحالفي" والقدرة على التنسيق العملياتي المعقد. وتتجلى هذه الاحترافية في تبادل الخبرات التكنولوجية والتكتيكية خلال التمارين العسكرية المشتركة، مما ينقل الخبرات العالمية إلى الفرد العسكري الجزائري، ويجعله قادراً على استيعاب أعقد المنظومات الدفاعية وإدارتها بمهارة وطنية خالصة.

من منظور محلي، يؤكد قاسم (قاسم، ع.، 2021).

أن نظريات الردع قد انتقلت إلى أبعاد سيبرانية وهجينة، مما فرض على الجيش الجزائري تحديث شراكاته لتشمل التعاون التقني والمعلوماتي. فالاحترافية هنا تكمن في القدرة على بناء "درع تقني" مشترك مع الحلفاء يقي الدولة من حروب الجيل الخامس، وهو ما يعزز مصداقية الردع الجزائري بجعله ردعاً متكاملاً (تقنياً وميدانياً).

وفي السياق التنظيمي، يُظهر دليل الدبلوماسية العسكرية (وزارة الدفاع الوطني. (2023). دليل الدبلوماسية العسكرية والتعاون الدولي. الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في التاريخ العسكري)

أن الشراكات هي قاطرة لتطوير "احترافية القيادة والتحكم". فمن خلال مراكز العمليات المشتركة (مثل تجربة CEMOC) والتعاون مع المنظمات الدولية، يمارس الجيش الجزائري "دبلوماسية أمنية نشطة" تهدف إلى خلق محيط إقليمي مستقر. هذه الدبلوماسية لا تهمش السيادة، بل تكرسها من خلال فرض الرؤية الوطنية في المحافل الدولية كشريك موثوق وقوي.

يمكن القول إن الشراكات الأمنية وفق هذه المصادر هي "مُضاعف قوة" للاحترافية العسكرية الجزائرية فهي توفر المنصة اللازمة لتحديث العقيدة القتالية، وتضمن تدفق المعلومات الاستخباراتية الحيوية، وتصقل مهارات القادة الميدانيين في بيئات دولية متنوعة. إنها علاقة طردية؛ فكلما زادت احترافية الجيش وجاهزيته، تعززت مكانته كقطب استقرار في الشراكات الدولية، مما يمنح الجزائر مساحة أوسع للمناورة السيادية وتحقيق أمن قومي مستدام بعيداً عن التبعية.

تدرك القيادة الاستراتيجية أن الأمن القومي الجزائري مرتبط استراتيجياً باستقرار المحيط (الساحل، المغرب العربي، المتوسط). لذا، تبرز الاحترافية في بناء "شراكات أمنية" تقوم على تبادل المعلومات والتعاون التقني دون المساس بالسيادة الوطنية. يتجلى ذلك في دور الجزائر القيادي في مبادرات مثل (لجنة الأركان العملياتية المشتركة - CEMOC) أو التعاون مع المنظمات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة. هذه الشراكات تعزز من مكانة الجزائر كـ "مُصدر للأمن" (Security Provider) في المنطقة، مما يسهم في خلق حزام أمني حول الدولة يقلل من احتمالات انتقال الأزمات الإقليمية إلى الداخل.

يُعد هذا المطلب محوراً استراتيجياً في مذكرتك، حيث يبرز كيف انتقلت احترافية الجيش الجزائري من الانغلاق الدفاعي إلى "الدبلوماسية العسكرية النشطة". الجزائر، بموقعها الجيوسياسي، تدرك أن الأمن القومي لا يتوقف عند حدودها الجغرافية، بل يمتد ليشمل محيطها الحيوي.

في ظل تحول بيئة التهديدات إلى طابع عابر للحدود، تبنت القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي استراتيجية قائمة على "التعاون الأمني المتعدد الأطراف"، مع الحفاظ الصارم على مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون

الداخلية للدول. تهدف هذه الشراكات إلى تعزيز الاحترافية من خلال تبادل الخبرات، واكتساب التكنولوجيا، وتنسيق الجهود لمواجهة التهديدات المشتركة (وزارة الدفاع الوطني، 2023)

1. الشراكة الإقليمية (العمق الإفريقي والساحل)

تعتبر الجزائر منطقة الساحل "أمناً حيوياً" لا ينفصل عن أمنها القومي. وتتجلى الاحترافية في هذا المسار من خلال:

لجنة الأركان العملياتية المشتركة (CEMOC): حيث تقود الجزائر تنسيقاً أمنياً مع دول الجوار (مالي، النيجر، موريتانيا) لتبادل المعلومات الاستخباراتية ومكافحة الإرهاب.

المبادرة الاستراتيجية (قدرة إفريقيا للاستجابة الفورية للأزمات): تساهم الجزائر بفعالية في تعزيز قدرات الاتحاد الإفريقي الأمنية، مما يعزز دورها كـ "مُصدر للاستقرار" في القارة (سعيداني، م، 2023، الصفحات 45-68)

2. الشراكة مع المنظمات الدولية (مبادرة 5+5 دفاع)

تمثل مبادرة "5+5 دفاع" نموذجاً ناجحاً للتعاون بين ضفتي المتوسط. تسعى الجزائر من خلالها إلى بلورة اعتماد أمني متبادل وذلك بتطوير آليات مراقبة الملاحة البحرية والأمن الجوي.

التعاون في مجال الإغاثة والكوارث الكبرى.

هذه الشراكة تسمح للجيش الجزائري بالاحتكاك بالمدارس العسكرية الأوروبية (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا) مما يرفع من مستوى "التوافق العملياتي" (Interoperability) دون الانضواء تحت أحلاف عسكرية (بلقاسم، ع. (2022). الاستراتيجية الدفاعية والأمن القومي: دراسة في العقيدة العسكرية الجزائرية. الجزائر: دار النشر الجامعي.)

3. التعاون الاستراتيجي وتوطين التكنولوجيا العسكرية

تتجاوز الشراكات الدولية الجانب التدريبي لتصل إلى "نقل التكنولوجيا". تركز الجزائر في علاقاتها مع القوى العظمى (مثل روسيا، الصين، وألمانيا) على:

التصنيع العسكري المشترك: بناء قاعدة صناعية محلية (مثل صناعة العربات والمدرعات والأنظمة الإلكترونية بالتعاون مع شركات عالمية).

تحديث الترسانة: الحصول على أنظمة ردع متطورة تضمن التفوق النوعي في المنطقة (قاسم، ع. (2021). نظريات الردع الدولي: من الحرب الباردة إلى الحروب السيبرانية. عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع.)

4. آفاق المستقبل: التوجه نحو "الأمن الجماعي"

تتجه آفاق الشراكة الجزائرية نحو تعزيز مفهوم "الأمن الجماعي الإفريقي" (African Peace and Security Architecture). الاحترافية الجزائرية اليوم تُسوق كنموذج ناجح في "مكافحة الإرهاب ميدانياً"، وهو ما يفتح الباب أمام تزايد الطلب الدولي على الخبرة الجزائرية في مجالات التكوين العسكري المتخصص وتأمين الحدود الشاسعة (مجلة الجيش. (2021). السياسة الدفاعية الجزائرية: مبادئ ثابتة وآفاق واعدة. وزارة الدفاع الوطني، العدد 695)

مخطط 12: يبرزكيف عملت القيادة العسكرية الجزائرية على بناء حزام امني متين يحمي الجزائر في إطار شراكات اقليمية و دولية

المطلب الثالث: كفاءة في القيادة والتحكم في العمليات العسكرية

يمثل نظام "القيادة والتحكم" العصب الحيوى الذي يربط بين الفكر الاستراتيجي والتنفيذ الميداني. في الحروب الحديثة، لم يعد النصر حليف من يمتلك نيراناً أكثر، بل من يمتلك دورة اتخاذ قرار أسرع وأدق.

تمثل القيادة والتحكم القوة الإدراكية للجيش الوطني الشعبي و حيث انتقلت المؤسسة العسكرية من أنظمة الإدارة التقليدية إلى المنظومات المتكاملة التي تجمع بين القيادة، والتحكم، والاتصالات، والكمبيوتر، والاستخبارات، والمراقبة، والاستطلاع، والمعروفة عالمياً بمصطلح .(C4ISR) تهدف هذه المنظومة إلى تحقيق

"التفوق المعلوماتي" لضمان نجاح العمليات العسكرية في بيئات متغيرة ومعقدة (وزارة الدفاع الوطني. (2023). دليل العقيدة العسكرية الجزائرية في القيادة والسيطرة. الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في التاريخ العسكري)

1. رقمنة ساحة المعركة ومركزية القرار:

تعتمد كفاءة القيادة في الجيش الجزائري على نظام تقني موحد يسمح بتدفق المعلومات اللحظية من الميدان إلى غرف العمليات المركزية. ويشير بلقاسم (بلقاسم، ع، 2022) إلى أن "رقمنة ساحة المعركة" مكنت القادة من الحصول على صورة عملياتية مشتركة (**Common Operational Picture**)، مما يقلل من "ضبابية الحرب" ويسمح باتخاذ قرارات مبنية على بيانات دقيقة، وهو ما يعد جوهر الاحترافية العسكرية المعاصرة.

2. سرعة الاستجابة ودورة "أودا" (OODA Loop) :

تتجلى الكفاءة في قدرة القيادة الجزائرية على اختصار الزمن بين رصد التهديد والرد عليه. فوفقاً لسعيداني (سعيداني، م، 2023، الصفحات 45-68) نجح الجيش في تفعيل دورة :

- الملاحظة
- التوجيه
- القرار
- التنفيذ

بشكل متسارع و خاصة في العمليات الحدودية ومكافحة التسلل. هذه السرعة في التحكم تمنع الخصم من المبادأة وتجعله دائماً في وضعية الدفاع أو الارتباك، مما يعزز من فاعلية الردع الميداني.

3. تكامل وحدات النخبة والربط العملياتي :

تعتمد احترافية التحكم على التنسيق العالي بين الصنوف المختلفة (القوات البرية، الجوية، البحرية). وتؤكد مجلة الجيش (مجلة الجيش. (2021). التحديث العملياتي ومنظومات القيادة والتحكم. وزارة الدفاع الوطني، العدد 698)

4. الأمن السيبراني وحماية منظومات القيادة :

تدرك القيادة العليا أن كفاءة التحكم مرتبطة بحماية قنوات الاتصال. لذا، استثمرت الجزائر في تأمين شبكاتها العسكرية ضد التجسس والاختراق الإلكتروني. ويرى قاسم (قاسم، ع.، 2021) كما أن التحكم في "السيادة الرقمية" للجيش هو الضمانة الوحيدة لمنع الخصوم من تشويش أو تعطيل الأوامر العسكرية في أوقات الأزمات، مما يجعل نظام القيادة الجزائري نظاماً "مضاداً للكسر" (Resilient) ولهذا الخصوص تعتبر منظومة (C4ISR) -التي تشمل القيادة والتحكم والاتصالات والكمبيوتر والاستخبارات والاستطلاع- هي العصب الحساس للاحترافية المعاصرة. لقد استثمر الجيش الجزائري بقوة في "رقمنة ساحة المعركة" وتطوير مراكز قيادة مركزية قادرة على معالجة البيانات الضخمة واتخاذ القرارات في وقت قياسي. الكفاءة في القيادة تعني القدرة على إدارة الأزمات ببرودة أعصاب ودقة متناهية، مع ضمان التنسيق اللحظي بين القوات البرية والجوية والبحرية. هذا المستوى من التحكم يضمن "التفوق المعلوماتي" على الخصم، وهو ما يعد الضمانة الأكيدة

لحماية الأمن القومي في ظل حروب الجيل الرابع والخامس التي تعتمد على السرعة والمعلومات المضللة و يمثل التصنيع العسكري في العقيدة الجزائرية الركيزة المادية لتحقيق "الاستقلال الاستراتيجي"، حيث انتقلت الدولة من الاستيراد الكلي إلى "التوطين والإنتاج المشترك" لضمان السيادة على السلاح. ويعد هذا التحول جوهر الاحترافية، كونه يضمن استدامة الجاهزية في النزاعات طويلة الأمد بعيداً عن ضغوط الموردين، محولاً الصناعة الدفاعية من نشاط اقتصادي إلى خيار أمني استراتيجي يؤسس لقاعدة صناعية وطنية تلبي احتياجات القوات المسلحة وتقصي التبعية للخارج.

1. الشراكات الاستر اتيجية وتوطين التكنولوجيا:

تعتمد الجزائر نموذج "الشراكة الصناعية" مع كبرى الشركات العالمية (خاصة الألمانية والروسية والصينية). ويؤكد بلقاسم (قاسم، ع.، 2021).

أن الهدف ليس مجرد تجميع العتاد، بل نقل التكنولوجيا وتكوين مهندسين وتقنيين جزائريين قادرين على إدارة وتطوير هذه المنظومات محلياً. وتبرز مصانع العربات المدرعة والشاحنات العسكرية بنظام الشراكة كنموذج رائد في هذا المجال.

2. الصناعات الميكانيكية والإلكترونية:

حققت الجزائر قفزة نوعية في إنتاج الأنظمة الإلكترونية وأجهزة الاتصال العسكرية المشفرة، وهو ما يعزز من "كفاءة القيادة والتحكم" التي تناولتها في المطلب السابق. ووفقاً لمجلة الجيش (مجلة الجيش. (2021). الصناعات العسكرية: آفاق واعدة نحو الاستقلالية الاستراتيجية. وزارة الدفاع الوطني، العدد 702) فإن التحكم في صناعة المكونات الإلكترونية يضمن حماية المنظومات العسكرية من التجسس أو الاختراق المعلوماتي، مما يوفر "حصانة رقمية" للجيش.

3. صيانة وتطوير العتاد الثقيل:

تتمثل الاحترافية في قدرة مؤسسات الإسناد التقني على تطوير العتاد القديم وتكييفه مع متطلبات الحروب الحديثة. وتوضح الدراسات أن الجزائر نجحت في "رقمنة" الدبابات والطائرات القديمة وتزويدها بأنظمة استشعار وضرب دقيق محلياً، مما أطال من عمرها الافتراضي ورفع من فعاليتها القتالية بأقل التكاليف (سعيداني، م، 2023، الصفحات 45-68)

4. الأبعاد الجيوسياسية للتصنيع العسكري:

إن امتلاك قاعدة تصنيع محلية يمنح صانع القرار العسكري "نفساً استراتيجياً"؛ فالجيش الذي يصنع سلاحه وذخيرته محلياً هو جيش يمتلك حرية القرار في أوقات الأزمات. كما يرى قاسم (قاسم، ع.، 2021)

أن هذا المسار يساهم في تنويع الاقتصاد الوطني من خلال خلق مناصب شغل تقنية عالية المستوى وتقليص فاتورة الاستيراد بالعملة الصعبة.

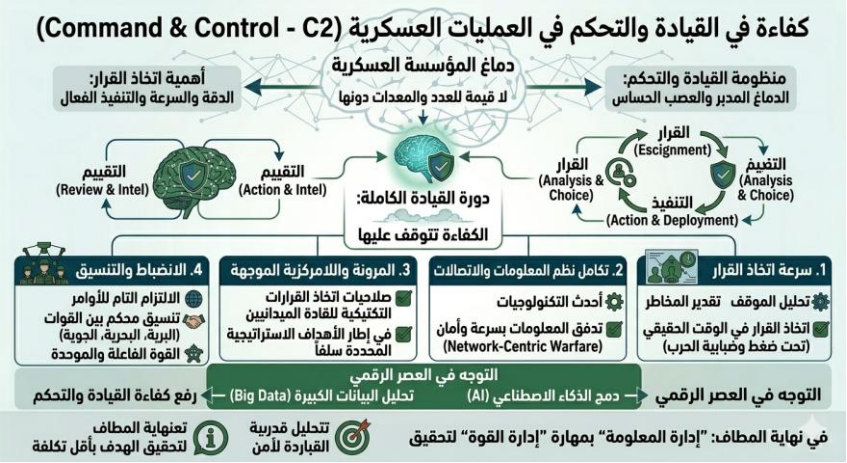

مخطط 13: يبرز قدرة العالية الجيش الجزائري على اتقان السيادة الرقمية و التحكم في منظومات القيادة و السيطرة

مخطط رقم 9

تتجاوز احترافية الجيش الوطني الشعبي البُعد التقني لتصبح الركيزة الجوهرية للأمن القومي الشامل، من خلال صياغة نموذج يتكامل فيه الأداء الميداني والسياسي والتنظيمي. وتتجلى هذه الاحترافية في المرونة العالية لمواجهة "الحروب الهجينة" والتهديدات اللاتماثلية، والقدرة على تحويل المؤسسة إلى قوة استباقية تعتمد على "الذكاء الاصطناعي" والرقمنة في منظومات القيادة والتحكم (C2) لتحقيق تفوق معلوماتي وسرعة في اتخاذ القرار.

يبرز مخطط رقم 9 أن الاحترافية العسكرية تمتد لتشمل الدبلوماسية الأمنية وبناء أحزمة استقرار إقليمية مع الالتزام الصارم بالسيادة. إن هذا النضج في "العقل الاستراتيجي" للقيادة، مدعوماً بـ "رأس مال عسكري شجاع" يمتلك المُدرك الاستراتيجي ولا يكتفي بحيازة السلاح، هو ما يحول القوة العسكرية إلى أمن قومي مستدام، ويجعل من المؤسسة العسكرية درعاً حصيناً يمزج بين الشجاعة الميدانية والذكاء التنظيمي المتطور لحماية الدولة في ظل التحولات الدولية الكبرى.

خلاصة الفصل الثالث

تجسد استراتيجية الدفاع الجزائرية "مُدركاً استراتيجياً" ناضجاً يربط بين حماية السيادة والتطور المستمر، محولاً الجيش من التجهيز التقليدي إلى مرحلة "الردع المؤسساتي الشامل". وتقوم هذه العقيدة على علاقة تكاملية بين الفكر الاستراتيجي الذي يحدد التهديدات، والاحترافية الميدانية التي تنفذ الحلول عبر دمج التكنولوجيا المتطورة بمنظومات قيادة وتحكم (2C) عالية الكفاءة.

لقد تحول هذا الارتباط إلى "منظومة ردع ذكية" تتبنى فلسفة "الردع بالإنكار"، حيث لا تهدف القوة للاعتداء بل لمنع وقوعه، مما يجعل الجزائر "مُصدراً للأمن" في محيطها الإقليمي. ويمثل التمكين التقني والسيادة الرقمية الحلقة الجوهرية التي تنقل الخطط من حيز التنظير إلى حيز الفعل، مما يرسخ قناعة لدى الداخل والخارج بأن السيادة الوطنية محمية بإرادة صلبة وعقل استراتيجي قادر على شل حركة الخصوم قبل بدئها، وضمان استقلال استراتيجي مستدام في بيئة دولية مضطربة.

يبرز مخطط رقم 9 أن التطور التكنولوجي العسكري على تعميق "المُدرك الشعبي" وتعزيز الثقة في المؤسسة العسكرية؛ فحين يمتلك الجيش ناصية التكنولوجيا المعقدة، تتحول هذه الأدوات في الوعي الجماعي من مجرد آلات إلى "رموز للسيادة" تضمن الأمان وتزيد من تماسك الجبهة الداخلية والمناعة المجتمعية ضد محاولات الاختراق النفسي.

وتخلص الرؤية إلى أن الأمن القومي الجزائري يقوم على مثلث قاعدته "التمكين التقني"، الذي يربط ببراعة بين طموحات "المُدرك الاستراتيجي" في الريادة الإقليمية وبين طمأنينة الشعب في استقرار وطنه. وبذلك، تصبح التكنولوجيا هي الجسر الذي يعبر فوقه الوعي القومي لتحقيق "سيادة مستدامة" وفرض الاحترام في بيئة دولية لا تعترف إلا بالقوي الذكي الذي يزاوج بين العلم والارتباط الشعبي.

الفصل الرابع:

احترافية الجيش الجزائري والتحديات المستقبلية

الفصل الرابع: احترافية الجيش الجزائري بين التحديات والآفاق المستقبلية

تمثل احترافية الجيش الوطني الشعبي الركيزة الأساسية للعقيدة الأمنية الجزائرية، وهي مسار استراتيجي يتجاوز التحديث التقني ليصب في خدمة "الدولانية" كهدف أسمى يضمن هيبة الدولة وسيادتها المطلقة. وتفرض التحولات الجيوسياسية في منطقة الساحل والمغرب العربي هذا التحول، حيث أصبحت الاحترافية ضرورة حتمية لحماية الكيان الوطني من تهديدات حروب الجيل الجديد وتأمين الحدود الشاسعة والمنشآت الحيوية، مما يمنع انتقال الفوضى الإقليمية إلى العمق الوطني.

ويتجلى جوهر هذه السيادة في الرهان على الصناعات الدفاعية الوطنية لتقليل التبعية للخارج، مما يمنح الجزائر قدرة أكبر على المناورة السياسية والعسكرية. وإقليمياً، تبرز هذه الاحترافية من خلال دور الجيش كـ "موازن استراتيجي" يحمي الاستقرار ويواجه التدخلات الأجنبية، مدعوماً بدبلوماسية دفاعية وعنصر بشري عالي التكوين قادر على إدارة أنظمة الردع الذكية واليقظة السيبرانية. إن هذا التكامل بين الجاهزية الميدانية والعصرنة التقنية يجعل من المؤسسة العسكرية الحصن الحصين الذي يرسخ مفهوم الدولة القوية، ويؤمن مسار التنمية والسيادة الوطنية في بيئة دولية مضطربة.

المبحث الأول: احترافية الجيش في مواجهة رهانات حتمية

يمثل هذا المبحث مدخلاً لفهم التحول الجوهري في العقيدة العسكرية الجزائرية، حيث أصبحت الاحترافية رهاناً حتمياً تفرضه التوازنات الجيوسياسية المعقدة. وتجد المؤسسة العسكرية نفسها أمام معادلة تقتضي الموازنة بين الحفاظ على الركائز الكلاسيكية للسيادة وبين المرونة الضرورية للتكيف مع "الحروب غير المتناظرة" والتهديدات العابرة للحدود، مما استوجب الانتقال من منطق الدفاع الساكن إلى "اليقظة النشطة" والجاهزية الاستباقية.

وتتجلى عبقرية هذا النموذج في استجابة الدولة لمفهوم "الدولانية" عبر بناء وحدات قتالية عالية التخصص قادرة على العمل في بيئات جغرافية قاسية ومواجهة التهديدات الهجينة والسيبرانية. إن هذا المسار التحليلي يبرز كيف حولت الجزائر التحديات الأمنية إلى فرص لترسيخ الهيبة الوطنية، من خلال دمج الإرث التاريخي لجيش التحرير مع أرقى تكنولوجيات الذكاء العسكري، لضمان حماية السيادة في عصر يتسم بالسيولة الأمنية والاضطراب الإقليمي.

المطلب الأول: تحديات داخلية وخارجية

أما على الصعيد الداخلي، فإن التحديات لا تقل خطورة، إذ ترتبط مباشرة بتأمين الشرايين الحيوية للاقتصاد الوطني، وعلى رأسها المنشآت الطاقوية في أقصى الجنوب، والتي تمثل عصب الدولة ومصدر قوتها. إن تأمين شريط حدودي يتجاوز 6000 كم يتطلب احترافية عالية في إدارة التشكيلات العسكرية وتوزيعها بكفاءة. علاوة على ذلك، برز تحدي "الحروب الناعمة" أو حروب الفضاء السيبراني، حيث تُشن حملات تضليلية ممنهجة تستهدف الجبهة الداخلية لزعزعة الثقة بين الشعب ومؤسساته. هنا تبرز احترافية الجيش في تطوير وحدات دفاع سيبراني متقدمة، قادرة على صد الهجمات الرقمية وحماية المنظومات المعلوماتية الحساسة، مما يعزز من مفهوم "الدولانية" عبر إثبات قدرة الدولة على التحكم في فضائها المادي والافتراضي على حد سواء. إن هذا المزيج من التحديات يفرض استمرارية في عصرنة العتاد وتطوير الكفاءة البشرية لضمان ردع فعال يحفظ الأمن القومي الشامل.

تتطلب الدراسة الاستشرافية للتحديات المستقبلية للجيش الجزائري (2025-2035) نظرة تحليلية تجمع بين المتغيرات الجيوسياسية الإقليمية، الثورات التكنولوجية، والتحولات البنيوية في مفهوم "الدولانية" والسيادة الشاملة.

فيما يلي عرض مطول للتحديات المستقبلية للجيش الجزائري وفق رؤية استشرافية:

دراسة استشرافية: التحديات المستقبلية للجيش الوطني الشعبي

تنتقل العقيدة العسكرية الجزائرية من مرحلة تأمين الحدود الكلاسيكية إلى مرحلة "الردع الشامل"، وهو مسار يواجه تحديات معقدة تفرضها التحولات العالمية المتسارعة.

1. التحدي الجيوسياسي: "السيولة الأمنية" في دول الجوار

استشرافياً، ستظل منطقة الساحل الإفريقي (مالي، النيجر، تشاد) ومنطقة المغرب العربي (ليبيا) ساحات للصراع بالوكالة وتمدد نفوذ القوى العظمى. التحدي المستقبلي يكمن في:

تآكل الدولة الوطنية في الجوار: تحول بعض دول الجوار إلى "دول فاشلة" سيزيد من عبء تأمين الحدود الجزائرية (6343 كم) ضد الهجرات غير الشرعية، تهريب السلاح، والجماعات الهجينة التي تمزج بين الإرهاب والجريمة المنظمة.

التدخلات الأجنبية: محاولات القوى الكبرى تطويق الجزائر أمنياً عبر قواعد عسكرية أو اتفاقيات دفاعية مع دول الجوار سيتطلب من الجيش الجزائري تطوير قدرات "المناورة الدبلوماسية العسكرية" والردع الاستباقي.

2. التحدي التكنولوجي: حروب الذكاء الاصطناعي والدرونات

دخلت التكنولوجيا العسكرية عهداً جديداً يتجاوز القوة النارية الكلاسيكية. الجيش الجزائري مدعو لمواجهة:

حروب الدرونات (UAVs): الانتقال من الاعتماد على الطيران المأهول إلى الأسراب المسيرة التي تتطلب أنظمة دفاع جوي نقطية وبرمجيات رصد متقدمة.

عسكرة الذكاء الاصطناعي: دمج الخوارزميات في أنظمة القيادة والسيطرة (C^4ISR) لتقليل زمن الاستجابة في الميدان واتخاذ قرارات قتالية دقيقة.

3. الأمن السيبراني وحروب المعلومات (الجيل الخامس)

يمثل الفضاء الرقمي الجبهة الرابعة للقتال. التحدي المستقبلي يتمثل في حماية "الدولانية" الرقمية:

الدفاع عن البنى التحتية الحساسة: حماية شبكات الكهرباء، والمنشآت النفطية، والمنظومات البنكية من هجمات سيبرانية قد تشل الدولة دون إطلاق رصاصة واحدة.

مجابهة التضليل الإعلامي: حماية الجبهة الداخلية من حملات "غسيل الأدمغة" والتلاعب بالرأي العام الوطني التي تستهدف ضرب الرابطة (جيش-أمة).

4. التحديات المناخية والأمن الغذائي/الطاقوي

بدأ "الأمن البيئي" يدخل في صلب الأمن القومي العسكري:

الهجرة المناخية: الجفاف في الساحل قد يؤدي إلى موجات نزوح بشرية هائلة نحو الحدود الجنوبية، مما يفرض ضغطاً لوجيستياً وأمنياً على الوحدات المرابطة هناك.

تأمين مسارات الطاقة: مع تحول الجزائر إلى قطب طاقوي عالمي (خاصة الغاز)، ستتزايد الحاجة لتأمين أنابيب الغاز العابرة للصحراء والبحر الأبيض المتوسط ضد أي تهديدات تخريبية.

المطلب الثاني: رهان صناعات دفاعية وطنية

تعتبر الصناعة العسكرية في الجزائر خياراً استراتيجياً قديماً ارتبط بمفهوم السيادة الوطنية و"الدولانية"، حيث مرت بمراحل مفصلية تحولت خلالها من مجرد ورشات للصيانة إلى قطب صناعي يساهم في الاقتصاد الوطني.

إليك نبذة تاريخية عن تطور هذه الصناعات:

1. مرحلة التأسيس وما بعد الاستقلال (الستينات والسبعينات)

بعد استرجاع السيادة الوطنية عام 1962، ركزت الدولة على إعادة هيكلة ورشات الصيانة التي خلفها الاستعمار.

- **البداية :** كانت الصناعة مقتصرة على صيانة العتاد العسكري الروسي (السوفيتي سابقاً) وتصنيع بعض قطع الغيار البسيطة.
- **المؤسسات الأولى :** تأسست "المؤسسة المركزية لتجديد العتاد العسكري" (EACM) و"مؤسسة تطوير صناعات الطيران" التي بدأت بمهام تقنية محدودة لضمان جاهزية العتاد.

2. مرحلة الهيكلة والاعتماد على الذات (الثمانينات)

شهدت هذه الفترة توجهاً نحو التصنيع الفعلي للأسلحة الخفيفة والذخائر لتلبية احتياجات المشاة.

- **إنشاء القاعدة الصناعية :** تم تأسيس مؤسسات إنتاجية كبرى مثل **مؤسسة الإنجازات الصناعية بسريانة ومؤسسة البناءات الميكانيكية بخنشلة**، والتي تخصصت في تصنيع الأسلحة الرشاشة (مثل كلاشينكوف بموجب ترخيص) والذخائر بمختلف أنواعها.

- **الهدف :** تقليل التبعية للخارج في التجهيزات القتالية الأساسية للفرد العسكري.

3. مرحلة "العشرية السوداء" والتحول الاستراتيجي (التسعينات)

خلال فترة مكافحة الإرهاب في التسعينات، واجهت الجزائر حظراً غير معلن على مبيعات الأسلحة من بعض الدول الغربية.

- **الدرس المستفاد :** أدركت القيادة العسكرية أن "الاستقلال القراري" لا يتحقق إلا بصناعة دفاعية وطنية قوية.

- **تطوير المدرعات :** بدأت محاولات لتطوير عربات مدرعة خفيفة محلية الصنع وتكييف العتاد الموجود لمواجهة حرب العصابات والكمائن.

4. مرحلة العصرنة والشراكات الدولية (منذ 2000 إلى اليوم)

تمثل هذه المرحلة "العصر الذهبي" للصناعة العسكرية الجزائرية، حيث انتقلت من التصنيع الفردي إلى الشراكة الاستراتيجية مع عمالقة التكنولوجيا العسكرية.

- **الشراكة مع ألمانيا :** تأسيس شركات مختلطة لتصنيع العربات المدرعة (مثل "فوكس 2" و"نيمر") والشاحنات العسكرية (مرسيدس بنز) في مصانع تيارت ورويبة.

- **الإلكترونيات والأنظمة :** الدخول في تصنيع أنظمة الرادار، كاميرات الرصد الحراري، وأنظمة الاتصال بالتعاون مع شركات عالمية.

- **البحرية والطيران :** البدء في بناء سفن خفر السواحل (سلسلة جبل شنوة) وتطوير طائرات بدون طيار (الدرونات) مثل طائرة "الجزائر 54" و"الجزائر 55".

الرأسمال العسكري: يُعرف بأنه المخزون المتراكم من الموارد المادية والبشرية والتكنولوجية واللوجستية التي تملكها الدولة لإبراز قوتها العسكرية. ويشمل الأصول المادية المعمرة مثل المعدات (دبابات، طائرات) والمنشآت (قواعد، مستودعات) والذخيرة.

التنمية: عملية حضارية شاملة تتجاوز النمو الاقتصادي لتشمل تحسين جودة الحياة، الرفاهية، العدالة الاجتماعية، وتطوير الهياكل السياسية والبيئية والاجتماعية.

ثانياً: مكونات الرأسمال العسكري

يتألف الرأسمال العسكري من خمسة عناصر أساسية تضمن فعالية القوات المسلحة:

المعدات العسكرية: تشمل كافة أنظمة الأسلحة، المركبات، والذخائر.

البنية التحتية: تضم مراكز القيادة، أنظمة الدفاع الجوي، شبكات الاتصال، والمؤسسات الصناعية التابعة للجيش.

الموارد البشرية: الكوادر المؤهلة والمدربة القادرة على إدارة العمليات والمشاريع العسكرية بفعالية.

التكنولوجيا العسكرية: الأنظمة الإلكترونية والبرمجيات المتطورة المستخدمة في القتال واللوجستيات.

الموارد المالية: الاعتمادات والميزانيات اللازمة لتمويل المشتريات، الأجور، والبحث العلمي العسكري (عوايشية، ع.، وعلاق، ج، 2023، الصفحات 180-194)

المطلب الثالث : رهان الريادة الامنية وحماية الجزائر لحلفاءها مغاربياً و إفريقياً و متوسطيا

تتبنى الجيوسياسية الجزائرية مقاربة "الواقعية الدفاعية"، حيث تعيد صياغة احترافية الجيش الوطني الشعبي كحجر زاوية للأمن الإقليمي، ليس من منطلق الهيمنة، بل كمسؤولية استراتيجية لتعظيم القوة ومنع الفراغ الأمني. وتعتبر الجزائر حماية استقرار حلفائها في الفضاءات المغاربية والإفريقية والمتوسطية امتداداً مباشراً لمصلحتها الوطنية؛ فدعم سيادة تونس وليبيا وتأمين دول الساحل عبر "تصدير الأمن" وبناء القدرات المحلية يهدف إلى منع انهيار "الدولة الوطنية" وتطويق التهديدات قبل وصولها للعمق الوطني.

وإقليمياً، تبرز الجزائر كقوة وازنة ترفض التدخلات الأجنبية وتدعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعلى رأس ذلك القضية الفلسطينية التي تقع في جوهر العقيدة الجزائرية، حيث يمثل دعمها التزاماً بالشرعية الدولية ورفضاً للاحتلال، باعتباره تهديداً جوهرياً للاستقرار الإقليمي ومبدأً سيادياً لا يقبل المساومة. وفي المتوسط، تفرض الاحترافية العسكرية "ندية" استراتيجية تحمي المصالح الطاقوية وتضمن توازن القوى، مما يحول الجيش إلى "حصن منيع" يصون الاستقلال الوطني ويشكل عمقاً استراتيجياً موثوقاً للأصدقاء في بيئة دولية لا تعترف إلا بالأقوياء العقلاء

يوضح المقال الدور الريادي للجيش الجزائري عبر دمج "الواقعية السياسية" ونظرية "الأمننة" لمدرسة كوبنهاغن، حيث تُصنف الجزائر استقرار دول الجوار (ليبيا، مالي، وتونس) كقضية أمنية وجودية تستدعي تدخلاً احترافياً استباقياً. ولا يهدف هذا التصنيف إلى التوسع، بل إلى حماية "المرجع الأمني" للدولة الوطنية ومنع تحول الجوار إلى مناطق رمادية.

وتتجلى هذه العقيدة في ثلاث دوائر؛ مغاربيًا عبر ممارسة الواقعية الدفاعية لصون سيادة الجوار، وأفريقيًا بتطبيق مبدأ "تصدير الأمن" وبناء قدرات الجيوش الصديقة، ومتوسطيًا بتحقيق "الندية" الاستراتيجية وتأمين مصالح الحلفاء الطاقوية. وبذلك، يتحول الجيش الوطني الشعبي إلى ضامن للاستقرار الإقليمي، محولاً الاحترافية العسكرية إلى أداة ذكية لإدارة التوازنات ومنع التهديدات الوجودية في بيئة دولية شديدة الاضطراب.

وهكذا نجد أن المقاربة الجزائرية تجمع بين الواقعية من خلال توازن القوى والردع والأمنية المسؤولة و حيث تُستخدم احترافية الجيش كأداة لتمكين الحلفاء من الصمود، باعتبار أن قوة الجزائر من قوة محيطها، وانهيار أي حليف إقليمي هو تهديد مباشر للسيادة الوطنية.

تبنت القيادة العليا للجيش مقاربة "أمننة الفضاء السيبراني" بنقله من سياقه التقني إلى دائرة الأمن القومي الوجودي، معتبرةً الهجمات الرقمية وحروب التضليل التي تستهدف تلاحم "الجيش-الأمة" عدواناً يستوجب

احترافية تكنولوجية عالية. وتبرز أهمية هذه المقاربة في مواجهة "الحروب الرمادية" في ليبيا والساحل، حيث تعتمد القوى الخارجية على وكلاء غير دولاتيين وغموض استراتيجي لاستنزاف مقدرات الجزائر وإبقائها في حالة استنفار دائم.

ولمواجهة هذه التهديدات، طورت المؤسسة العسكرية آليات "اليقظة الاستراتيجية" والاستخبارات التقنية، معتبرةً السيادة الرقمية جزءاً لا يتجزأ من السيادة الوطنية. يهدف هذا التحول إلى ضمان ردع استباقي يتكيف مع تعقيدات المناطق الرمادية، ويحمي الجبهة الداخلية والحلفاء الإقليميين من التسلل عبر الفجوات الأمنية الرقمية أو الميدانية، مما يعزز قدرة الدولة على تحييد المخاطر الهجينة بفعالية واقتدار.

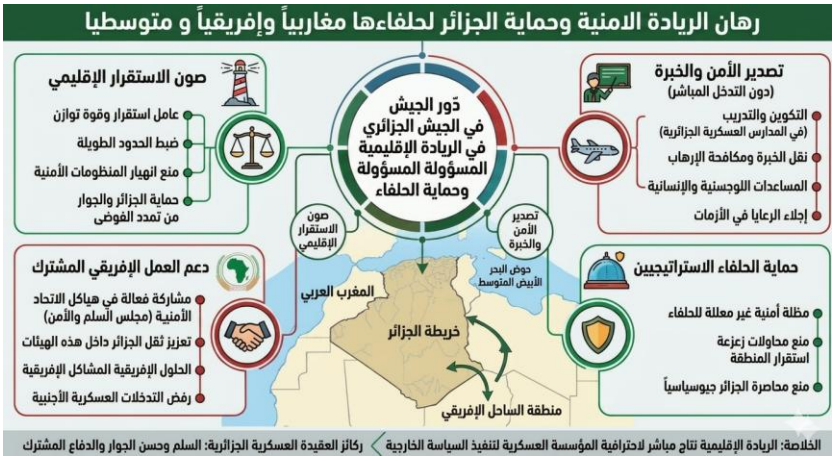

إن دمج "الأمننة السيبرانية" ضمن احترافية الجيش الجزائري هو الرد العقلاني الوحيد على غموض وخطورة الحروب الرمادية التي تحيط بالبلاد من الشرق والجنوب و كذلك التهديدات الهجينة مع تعزيز اليقظة الاستراتيجية لضمان الريادة الامنية الإقليمية و الدولية

خلاصة المبحث الاول :

تتحرك المؤسسة العسكرية الجزائرية في بيئة استراتيجية معقدة تدمج بين تأمين الحدود الشاسعة في "منطقة رمادية" مضطربة وبين مواجهة التهديدات السيبرانية والهجينة. وتتجسد احترافية الجيش في الموازنة بين الجاهزية الميدانية واليقظة الاستخباراتية لحماية السيادة، مدعومة برهان بناء "صناعة دفاعية وطنية" تضمن الاستقلال الاستراتيجي وتقلل التبعية للخارج عبر توطين التكنولوجيا وتطوير "رأس مال عسكري" متخصص.

وإقليمياً، تتبنى الجزائر مقاربة "الواقعية الدفاعية" كقوة وازنة ومصدر للأمن، حيث تعتبر استقرار الجوار المغاربي والإفريقي جزءاً لا يتجزأ من أمنها القومي. ويبرز دورها كضامن للتوازن ومنع انهيار الدول الوطنية عبر تصدير الخبرات الأمنية وبناء مظلة ردع تحمي المصالح الحيوية المشتركة وترفض التدخلات الأجنبية، مما يرسخ مكانتها كقوة محورية تفرض السلم والاستقرار عبر الجاهزية والردع الذكي.

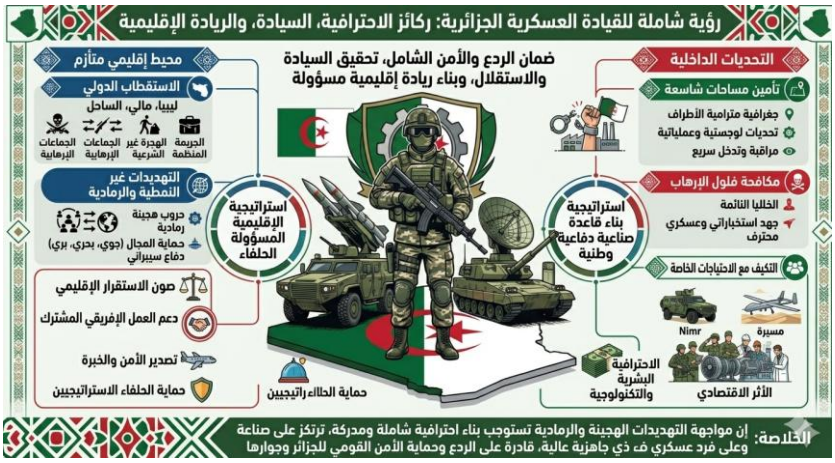

يبرز هذا المخطط تموضع المؤسسة العسكرية في قلب بيئة أمنية معقدة، تفرض صياغة "مُدرك استراتيجي" يواجه المناطق الرمادية برؤية استباقية. ويرتكز هذا التوجه على تمكين تقني وبناء قاعدة صناعية دفاعية تضمن استقلالية القرار والريادة في مواجهة الحروب السيبرانية والأنظمة الذكية، بالتوازي مع تعزيز "المُدرك الشعبي" ورابطة "جيش-أمة" كحصن معنوي منيع.

وبذلك، تتحول الجزائر إلى قوة محورية تمارس ريادة أمنية مسؤولة تهدف لتصدير الاستقرار وحماية الحلفاء إقليمياً، مستندة إلى "ردع ذكي" يجمع بين الكفاءة البشرية الشجاعة والابتكار التكنولوجي المحلي، لتكريس السلم القاري وصون الهيبة الدولية للجمهورية.

المبحث الثاني: آليات وعوامل لتعزيز الاحتر افية والردع

يُشكل هذا المبحث المختبر الفعلي لقياس تجسيد مفهوم "الدولانية" ضمن العقيدة العسكرية الجزائرية، باعتبار الاحترافية سيرورة ديناميكية مستدامة تدمج بين العنصر البشري، العتاد المتطور، والسياسة الخارجية النشطة. ويرتبط هذا التوجه عضوياً بمفهوم "الردع الشامل" الذي يتجاوز القوة الخشنة إلى بناء منظومة دفاعية استباقية قادرة على إجهاض التهديدات في مهدها.

وتتجلى ركائز هذا التحول في تفعيل "دبلوماسية الدفاع" كأداة ناعمة لتعزيز الأمن القومي، بالتوازي مع عصرنة برامج التكوين لمواكبة القفزات التكنولوجية. إن صهر هذه العوامل يهدف لرفع الجاهزية واليقظة، وهو جوهر الدولانية الاستراتيجية التي تضمن سيادة الدولة عبر مؤسسة محترفة تشكل درعاً واقياً وذراعاً ضاربة قادرة على صون الأمانة الوطنية في ظل التحولات الجيوسياسية الكبرى.

المطلب الأول: تعزيز دبلوماسية دفاعية

أصبحت الدبلوماسية الدفاعية أداة جوهرية ضمن "القوة الذكية" للدولة الجزائرية، حيث تهدف إلى الاستخدام السلمي للموارد العسكرية لبناء الثقة ومنع النزاعات. وتتجلى هذه الدبلوماسية في تعزيز التعاون الاستخباراتي والتمثيل العسكري عبر الملحقيات، مما يحول الجزائر إلى "دولة محورية" تصدر الاستقرار لجوارها عبر بناء قدرات جيوش الساحل والمناورات المشتركة.

وتستند هذه الرؤية إلى مقولات استراتيجية خالدة تؤصل للعلاقة بين القوة والسياسة:

سون تزو: "الانتصار الأسمى هو الذي يتطلب عدم القتال"، وهو جوهر الردع الدبلوماسي.

كلاوزفيتز: "الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى"، مما يجعل الدبلوماسية العسكرية وسيلة سياسية استباقية.

فريدريك الأكبر: "الدبلوماسية بدون أسلحة هي مثل الموسيقى بدون آلات"، تأكيداً على أن الاحترافية العسكرية هي التي تمنح المفاوض الجزائري مصداقيته وقوته.

إن هذا التكامل يضمن تحقيق "الدولانية" وحماية المصالح الحيوية عبر التوازن بين الهيبة العسكرية والمرونة الدبلوماسية في بيئة دولية متقلبة.

تعد الدبلوماسية العسكرية أحد أبرز التحولات الجوهرية في العقيدة الأمنية الجزائرية المعاصرة، حيث تحولت القوة العسكرية من أداة دفاعية كلاسيكية إلى "قوة ناعمة" تدعم السياسة الخارجية وتكرس مفهوم "الدولانية" (بن مرسلي، 2025). ويعكس هذا التوجه إدراكاً عميقاً بأن حماية الأمن القومي في ظل السيولة الأمنية الإقليمية تتطلب تفعيل قنوات الاتصال العسكري مع الشركاء الدوليين، ليس فقط لمواجهة التهديدات، بل لرسم معالم نفوذ إقليمي يضمن الاستقرار ويحول التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب إلى مرجع عالمي يعزز من قدرات "الردع غير المباشر" (وزارة الدفاع الوطني، 2024).

كما برزت الاحترافية في تطوير دور الملحقيات العسكرية لتصبح أدوات استشرافية تساهم في فهم التوازنات الدولية وإدارة الأزمات الحدودية بمنطق "منع التصعيد" عبر الحوار المباشر. إن هذا التكامل بين التمثيل الدبلوماسي والجاهزية العسكرية يظهر الجزائر كدولة مسؤولة تساهم في السلم والأمن الدوليين، ويخلق شبكة مصالح استراتيجية تحمي السيادة الوطنية وتوفر غطاءً سياسياً وعسكرياً قوياً في المحافل الدولية (بن مرسلي، 2025).

مخطط 14: تعاظم دبلوماسية الدفاعية الجزائرية خاصة تعزيز اليقظة الاستراتيجية والاحترافية العسكرية

المطلب الثاني: مواكبة برامج تدريب وتكوين في العالم

يشير مفهوم **رأس المال البشري العسكري** إلى القيمة الاستراتيجية والإنتاجية الكامنة في أفراد القوات المسلحة، والتي لا تقتصر فقط على "العدد" (القوة البشرية)، بل تمتد لتشمل مجموع المعارف، المهارات، الخبرات، والقدرات البدنية والذهنية التي يمتلكها الجندي والضابط.

في العقيدة العسكرية الحديثة، يُنظر إلى الفرد باعتباره "أثمن مورد"، حيث إن امتلاك أحدث الترسانات التكنولوجية (مثل منظومات S-400 أو الطائرات المسيرة) يظل عديم الجدوى دون رأسمال بشري محترف قادر على تشغيلها، صيانتها، واتخاذ قرارات تكتيكية سريعة تحت ضغط المعركة.

أبعاد رأس المال البشري العسكري

يمكن تقسيم هذا المفهوم إلى عدة ركائز أساسية:

1. **البعد المعرفي والتقني :** ويشمل التعليم الأكاديمي العسكري، والقدرة على التعامل مع التكنولوجيا المعقدة، وفهم الاستراتيجيات واللوجيستيات.
2. **البعد المهاري (التكتيكي) :** الكفاءة في استخدام السلاح، والقدرة على تنفيذ المناورات الميدانية، واتخاذ القرارات القيادية في ظروف الحرب غير المتناظرة.
3. **البعد النفسي والعقائدي :** ويشمل الانضباط، والروح المعنوية، والعقيدة القتالية (مثل الروح الثورية في الجيش الجزائري) ، والقدرة على الصمود النفسي في مواجهة حروب الجيل الخامس.
4. **البعد البدني :** الجاهزية الجسمانية والقدرة على التحمل في بيئات جغرافية قاسية (مثل الصحراء الكبرى).

أهمية الاستثمار في رأس المال البشري العسكري

- **تحقيق الردع :** الجيش الذي يمتلك أفراداً عالي التدريب يرسل رسالة قوة تمنع الأعداء من المغامرة، فالاحترافية البشرية هي جوهر الردع.
- **تعزيز "الدولانية" :** الفرد العسكري المحترف هو الذي يحمي مؤسسات الدولة ويضمن استقرارها وسيادتها، مما يعزز هيبة الدولة (Statism).
- **تقليل الخسائر:** الكفاءة العالية في الميدان تؤدي إلى إنجاز المهام بأقل قدر من الخسائر البشرية والمادية.
- **مواكبة التطور:** القدرة على استيعاب برامج التدريب العالمية والمشاركة في المناورات الدولية (مثل تمارين C^4ISR).

الاستثمار في "الرأسمال البشري" هو جوهر الاحترافية:

عصرنة المدارس العسكرية: اعتماد مناهج تعليمية عسكرية حديثة تضاهي الأكاديميات العالمية، مع التركيز على التخصصات التقنية الدقيقة.

التمارين المشتركة: المشاركة في مناورات ثنائية أو متعددة الأطراف لاكتساب الخبرة الميدانية والاطلاع على أحدث التكتيكات القتالية والأنظمة التكنولوجية (مثل أنظمة التحكم والسيطرة C^4ISR).

يمثل الاستثمار في "الرأسمال البشري" العمود الفقري لاستراتيجية عصرنة الجيش الوطني الشعبي، إذ تدرك القيادة العسكرية أن التكنولوجيا مهما بلغت دقتها تظل مرهونة بكفاءة العنصر البشري الذي يديرها. إن بناء جيش محترف يقوم بالأساس على صياغة فرد عسكري يجمع بين العقيدة الوطنية الصلبة والمهارات التقنية العالية، وهو ما يصب مباشرة في خانة "الدولانية" عبر خلق مؤسسة عسكرية قادرة على إدارة أعقد المنظومات الدفاعية وحماية السيادة الوطنية في بيئة قتالية متغيرة.

تعد **عصرنة المدارس العسكرية** الخطوة الأولى في هذا المسار، حيث شهدت المنظومة التكوينية للجيش الجزائري ثورة تعليمية من خلال مواءمة المناهج الدراسية مع المعايير الدولية المعمول بها في أرقى الأكاديميات العسكرية. لم يعد التكوين يقتصر على المهارات الميدانية التقليدية، بل امتد ليشمل التخصصات التقنية الدقيقة مثل هندسة الطيران، والذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، والحرب الإلكترونية. إن الأكاديمية العسكرية بشرشال، ومختلف المدارس العليا للقوات، باتت تعمل كأقطاب امتياز تخرج إطارات يمتلكون قدرات تحليلية واستشرافية، مما يعزز من مفهوم "الاحترافية النوعية" التي تمكن الجيش من التكيف مع سيناريوهات الحروب الحديثة (حروب الجيل الخامس) التي تعتمد على المعلومة والسرعة والذكاء بقدر ما تعتمد على النيران.

في موازاة ذلك، تأتي **التمارين والمناورات المشتركة** (سواء الثنائية أو المتعددة الأطراف) كآلية ميدانية لاختبار هذا الرأسمال البشري وتطويره. إن الانخراط في تمارين مع جيوش أجنبية متطورة، أو تنفيذ مناورات كبرى بالذخيرة الحية داخل التراب الوطني، يتيح للأفراد والوحدات فرصة الاطلاع على أحدث التكتيكات القتالية واكتساب الخبرة في تشغيل أنظمة التحكم والسيطرة والاتصال والاستطلاع (C^4ISR). هذه المنظومات المتكاملة تتطلب تنسيقاً فائقاً بين مختلف القوات (البرية، الجوية، والبحرية)، وهو ما يصقل مهارات القيادة والسيطرة ويحقق "الردع" من خلال إظهار الجاهزية التامة للاستجابة لأي اعتداء. إن الاحترافية هنا تتجسد في قدرة المقاتل الجزائري على الانخراط في بيئة عملياتية دولية معقدة، مما يرسخ هيبة الدولة (الدولانية) كقوة إقليمية قادرة على حماية مجالها الحيوي وتأمين حدودها بكفاءة احترافية تضاهي المعايير العالمية.

المطلب الثالث: زيادة الجاهزية القتالية واليقظة العسكرية لضمان الردع والأمن القومي

تمثل العلاقة بين الجاهزية القتالية واليقظة العسكرية التجسيد العملي لمفهوم "الدولانية" (Statism) في الفكر الاستراتيجي المعاصر؛ حيث تتحول القوة العسكرية من مجرد أداة للدفاع عن الحدود إلى ركيزة أساسية تضمن هيبة الدولة واستمرارية مؤسساتها وسيادتها المطلقة. فالدولانية لا تتحقق إلا بوجود "دولة قوية"، والقوة في المنظور العسكري هي نتاج تلاحم اليقظة كحالة ذهنية واستخباراتية، والجاهزية كقدرة مادية وعملياتية.

إليك تحليل لهذه العلاقة ودورها في تعزيز كيان الدولة:

1. اليقظة العسكرية كمنظومة إنذار مبكر للدولة

تُعرف اليقظة العسكرية بأنها حالة الاستعداد الذهني والتقني الدائم لرصد التهديدات قبل وقوعها. في سياق تعزيز الدولانية، تلعب اليقظة دوراً محورياً عبر:

حماية السيادة من الاختراق: من خلال الرصد المستمر للمجالات الجوية، البحرية، والسيبرانية، مما يمنع أي محاولة لفرض "أمر واقع" على الدولة.

توفير الوقت الاستراتيجي: اليقظة الاستخباراتية تمنح القيادة السياسية والقرار "الدولاني" فرصة للمناورة واتخاذ قرارات سيادية مبنية على معطيات دقيقة، مما يمنع ارتباك مؤسسات الدولة في حالات الطوارئ.

2. الجاهزية القتالية كذراع ضاربة للدولانية

إذا كانت اليقظة هي "العين" التي تبصر بها الدولة، فإن الجاهزية القتالية هي "اليد" التي تفرض بها إرادتها. وتعزز الجاهزية الدولانية من خلال:

تجسيد هيبة الدولة: الجاهزية العالية (عتاداً وفارداً) ترسل رسالة ردع واضحة بأن الدولة قادرة على حماية مصالحها، مما يعزز ثقة المواطن في دولته ويرهب الخصوم في الخارج.

القدرة على الاستجابة الفورية: الدولانية تقتضي سيطرة الدولة الكاملة على إقليمها؛ والجاهزية القتالية تضمن التدخل السريع لإخماد أي تهديد (إرهاب، تمرد، أو عدوان خارجي) قد يستهدف شرعية الدولة أو أمنها.

3. التكامل الوظيفي: من "الردع" إلى "الاستقرار السيادي"

العلاقة بينهما هي علاقة تكاملية عضوية؛ فاليقظة دون جاهزية هي "عجز"، والجاهزية دون يقظة هي "تخبط". هذا التكامل يحقق للدولة ما يلي:

الردع الشامل: عندما تدرك القوى الخارجية أن الدولة في حالة "يقظة" دائمة وتمتلك "جاهزية" فورية للرد، فإنها تمتنع عن استهدافها، وهو ما يرسخ استقرار الدولة (الدولانية) ونموها بعيداً عن الابتزاز الخارجي.

صون الرابطة الوطنية: اليقظة والجاهزية تعززان عقيدة "الجيش-الأمة"، حيث يشعر المجتمع بأن الدولة كيان صلب ومحترف، مما يقوي الولاء الوطني ويمنع التصدعات الداخلية التي قد تستغلها الحروب الهجينة.

الردع هو الغاية الأسمى لأي جيش محترف، ويتحقق عبر:

التفوق التقني: اقتناء واستخدام منظومات دفاع جوي متطورة (مثل S-300 وS-400) وغواصات حديثة تضمن السيادة البحرية.

المناورات الميدانية: تكثيف التمارين بالذخيرة الحية في مختلف النواحي العسكرية لاختبار سرعة الاستجابة والانسجام بين مختلف القوات (البرية، الجوية، البحرية).

اليقظة السيبرانية: استحداث وحدات متخصصة في الدفاع السيبراني لحماية المنظومات المعلوماتية الحساسة للدولة من الاختراقات.

يُمثل الردع الغاية الاستراتيجية الأسمى لأي جيش محترف، وهو في المنظور الجزائري لا يعني مجرد امتلاك القوة، بل القدرة على توظيفها لمنع أي اعتداء محتمل قبل وقوعه، وتكريس "الدولانية" كواقع ملموس يفرض هيبة الدولة في محيطها الإقليمي. إن استراتيجية الردع الجزائرية المعاصرة تقوم على ثلاثية متكاملة تدمج بين القوة النارية المتطورة، والجاهزية الميدانية العالية، والتحصين الرقمي، مما يشكل منظومة دفاعية شاملة تضمن الأمن القومي في أبعاده البرية، البحرية، الجوية، والافتراضية.

أولى ركائز هذا الردع تكمن في التفوق التقني والتسلحي، حيث عمدت الجزائر إلى اقتناء منظومات دفاعية تصنف ضمن الأحدث عالمياً. إن دمج منظومات الدفاع الجوي بعيد المدى مثل (S-300) و(S-400) قد خلق ما يعرف عسكرياً بـ "مناطق منع الوصول" (A2/AD)، مما يجعل أي اختراق للمجال الجوي الجزائري مغامرة غير محسوبة العواقب. وفي البعد البحري، ساهمت الغواصات الحديثة المزودة بصواريخ جوالة (مثل غواصات الثقب الأسود) في تعزيز السيادة البحرية في حوض المتوسط، مما حول البحر إلى عمق استراتيجي محصن يحمي المصالح الاقتصادية والسيادية للدولة. إن هذا التفوق لا يهدف للعدوان، بل يرسخ عقيدة الردع التي تمنع الطموحات التوسعية أو التدخلات الأجنبية.

أما الركيزة الثانية، فهي المناورات الميدانية والجاهزية العملياتية. فالاحترافية تقتضي أن يظل العتاد والارتقاء البشري في حالة تناغم دائم، وهو ما يتحقق عبر تكثيف التمارين بالذخيرة الحية في مختلف النواحي العسكرية. هذه المناورات، التي تحاكي سيناريوهات حروب حقيقية، تهدف إلى اختبار سرعة الاستجابة والانسجام بين القوات البرية والجوية والبحرية تحت قيادة موحدة. إن استعراض هذه القوة في تدريبات ميدانية كبرى يعد رسالة ردع بصرية وعملياتية تؤكد قدرة الجيش على سحق أي تهديد عند تماس الحدود، مما يعزز الثقة الشعبية في المؤسسة العسكرية كضامن للاستقرار وكيان الدولة "الدولانية".

وأخيراً، برزت اليقظة السيبرانية كبعد جديد وحيوي في مفهوم الردع الحديث. مع تحول الحروب نحو الفضاء الرقمي، استحدثت القيادة العسكرية وحدات متخصصة في الدفاع السيبراني مهمتها حماية المنظومات المعلوماتية الحساسة للدولة والجيش من الاختراقات التخريبية. إن حماية "السيادة الرقمية" أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي، حيث تعمل هذه الوحدات كدرع تقني يمنع شل مؤسسات الدولة أو التجسس على أسرارها الدفاعية. بهذا التكامل بين القوة الخشنة واليقظة التكنولوجية، تكتمل حلقة الردع التي تجعل من الجزائر "قلعة صمود" عصية على الاختراق بمختلف أشكاله.

أهمية الرأسمال العسكري تكمن بأنه المخزون المتراكم من الموارد الذي يسمح للدول بإبراز قوتها العسكرية. ويشتمل على خمسة مكونات أساسية:

المعدات العسكرية: تشمل أنظمة الأسلحة، المركبات، والذخيرة.

البنية التحتية العسكرية: تضم مراكز القيادة، أنظمة الدفاع الجوي، والمنشآت الصناعية التابعة للجيش.

الموارد البشرية: الكوادر المؤهلة والمدربة القادرة على تنفيذ المشاريع العسكرية بفعالية.

التكنولوجيا العسكرية: الأنظمة الإلكترونية والبرمجيات المتطورة والابتكارات التكنولوجية.

الموارد المالية: الأموال المخصصة لتمويل المشاريع، الأجور، وشراء المواد اللازمة.

2. الرأسمال العسكري كأداة للتنمية (الأدوار الإيجابية)

تستعرض الدراسة كيف يمكن للمؤسسة العسكرية المساهمة بفعالية في التنمية من خلال:

المساعدات الإنسانية: الاستجابة السريعة للكوارث الطبيعية، مثل مشاركة الجيش الجزائري في إخماد حرائق الغابات.

تطوير البنية التحتية: بناء الطرق، السدود، والمطارات، لا سيما في المناطق النائية.

الأمن والاستقرار: خلق بيئة آمنة جاذبة للاستثمار الأجنبي وحماية المنشآت الاقتصادية الحيوية (مثل تأمين منشآت الغاز).

التطور التكنولوجي: نقل الابتكارات العسكرية للاستخدام المدني (مثل الإنترنت وGPS).

التشغيل والتدريب: توظيف أعداد كبيرة وتدريبهم على مهارات فنية وإدارية يستفيد منها القطاع المدني لاحقاً

(عوايشية، ع.، وعلاق، ج، 2023، الصفحات 180-194)

تعمل المؤسسة العسكرية الجزائرية على تعزيز الدولانية (Statism) وحماية كيان الدولة الوطنية من خلال استراتيجية احترافية تدمج بين الأدوات الدبلوماسية والقدرات القتالية المتطورة. ففي مواجهة بيئة إقليمية مضطربة، تبرز "الدبلوماسية الدفاعية" كآلية لترسيخ مكانة الدولة دولياً عبر الشراكات الاستراتيجية والمناورات المشتركة، مما يضمن استقلالية القرار الوطني بعيداً عن التبعية التكنولوجية.

ويرتكز هذا التوجه نحو العصرنة على بناء فرد عسكري محترف متمكن من أدوات الردع الحديثة، خاصة في ظل تصاعد الحروب الهجينة (Hybrid Warfare) التي تمزج بين الوسائل العسكرية التقليدية والهجمات

السيبرانية والضغوط الاقتصادية. وتتجلى اليقظة الجزائرية في الاستثمار الكثيف في التكنولوجيا المحلية ونظم القيادة والسيطرة (C4ISR)، والذكاء الاصطناعي التوليدي، كأدوات استباقية لإحباط أي محاولة للمساس بسيادة الدولة.

إن الهدف الأسمى لهذه المنظومة هو صياغة ردع شامل وفعال في مواجهة الحروب الرمادية (Gray Zone Warfare)؛ تلك التهديدات الغامضة التي تستهدف زعزعة الاستقرار دون الوصول إلى صدام عسكري مفتوح. ومن خلال الجمع بين الجاهزية الميدانية والسيادة الرقمية، تفرض الجزائر واقعاً أمنياً يجعل من أي اعتداء على مصالحها "مخاطرة غير محسوبة العواقب"، مما يصون أمنها القومي ويحفظ استقرار جوارها الإقليمي.

تؤكد تحليلات مجلة "ميليتاري ووتش" أن الجزائر نجحت في بناء حصن عسكري يجعل من أي محاولة لاستهدافها من قبل قوى كبرى مثل حلف الناتو أو إسرائيل عملية بالغة التعقيد وعالية الكلفة، وذلك بامتلاكها واحدًا من أكثر أنظمة الدفاع الجوي تكاملًا وكثافة في العالم خارج نطاق القوى العظمى، حيث تدمج بين منظومات S-400 و S-300PMU2للسيطرة على الأجواء بعيدة المدى، مدعومة بمنظومات "بوك" و"بانتسير" لحماية الأهداف الحيوية، مما يجعل اختراق مجالها الجوي "مهمة انتحارية."

يمتد هذا الردع إلى المجال البحري عبر غواصات "الثقب الأسود (Kilo 636) "المسلحة بصواريخ كاليبر، والقدرة البرية على ضرب أهداف استراتيجية في جنوب أوروبا باستخدام صواريخ "إسكندر"، وهو ما يخلق منطقة عزل استراتيجي (A2/AD) تمنع الخصوم من الاقتراب. ومع وجود سلاح جو يرتكز على مقاتلات Su-30MKA المتفوقة تقنيًا، وعقيدة دفاعية تعتمد على تحصين مراكز القيادة في أعماق الصحراء وتحت الأرض، يصبح شل القدرة الدفاعية للدولة أمرًا مستحيلاً بضربة واحدة.

وتخلص المجلة إلى أن تكلفة الهجوم على الجزائر تفوق بكثير أي مكاسب استراتيجية قد يحققها المهاجم، وهو ما يسمى في العلوم العسكرية بـ"الردع التقليدي المتفوق."

Military Watch Magazine (2024). Why Algeria is the most heavily armed and defended state in Africa. Military Watch Magazine: Strategic Analysis Archive. https://militarywatchmagazine.com

الشكل رقم 02

رسم بياني يوضح الانفاق العسكري للجزائر

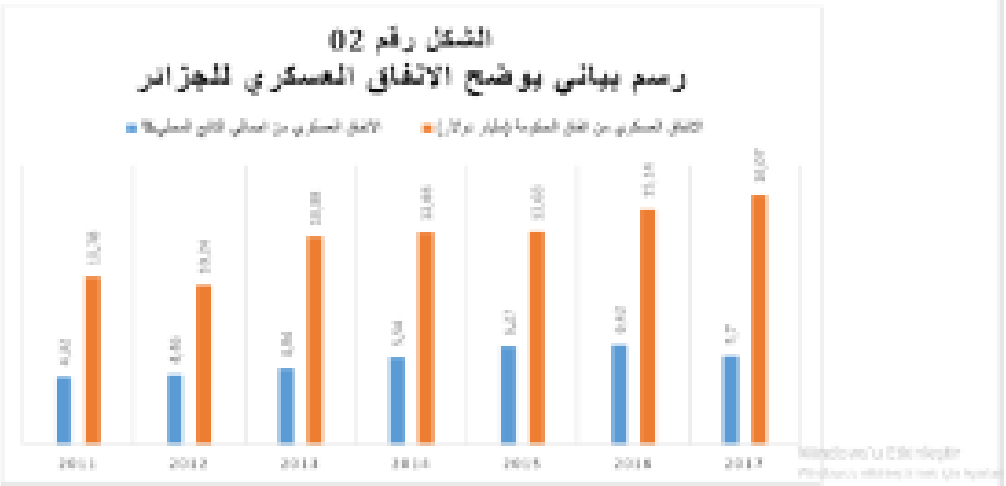

تنتهج الجزائر استراتيجية مرنة لتنويع مصادر تسلحها، حيث تشير تقارير "ميليتاري ووتش" إلى أن الدولة لم تعد تكتفي بالشراكة التاريخية مع روسيا، بل اتجهت بقوة نحو التكنولوجيا الصينية والأوروبية لضمان تفوقها الإقليمي. ففيما استلمت مؤخرًا مقاتلات Su-57 من الجيل الخامس لتعزيز أسطولها بطائرات Su-35 و-Su 34، لتعزيز قدراتها الجوية، قامت بدمج أنظمة دفاع جوي صينية من طراز HQ-9 وطائرات مسيرة متطورة ومنظومات حرب إلكترونية صينية لموازنة التهديدات الحديثة.

كما شملت المشتريات دبابات VT-4 الصينية وسفنًا حربية (Corvettes) لتعزيز الدفاع الساحلي، إلى جانب تعاون تقني في مجال الصواريخ. وتضع مجلة "ميليتاري ووتش" الجيش الجزائري في المرتبة 13 عالميًا وفق "مؤشر القوة النارية" لعام 2026، متقدمًا على قوى عالمية تقليدية، بفضل مزيج يجمع بين كثافة النيران الروسية والدقة التكنولوجية الصينية، مدعومًا بميزانية دفاعية قياسية بلغت 25 مليار دولار لعام 2026 تهدف لتوطين الصيانة وتأمين سلاسل الإمداد بعيدًا عن الضغوط الدولية.

مجلةMilitary Watch Magazine ، تقرير "Russia's First Stealth Fighter Export Confirmed: Su-57s in Algerian Service"، بتاريخ 2026.

مجلةMilitary Watch Magazine ، مقال "Algeria's Diversification Strategy: From Russian S-400s to Chinese HQ-9 and VT-4 Tanks"، أرشيف 2025-2026.

مؤشر القوة العالمي :(Force Index) ترتيب الجيوش لعام 2026، تصنيف القوة النوعية والردع الاستراتيجي.

بناءً على دراسات وتحديثات مؤشر القوة (Force Index) التابع لمجلة ميليتاري ووتش (Military Watch Magazine) لعام 2026، والذي يعتمد على معايير التكنولوجيا والقدرات النوعية مثل الطيران من الجيل الخامس، الدفاع الجوي المتطور، والردع الصاروخي، إليك ترتيب الجيش الجزائري وموقعه بين القوى الكبرى:

ترتيب الجيش الجزائري (Military Watch 2026)

تضع وتصنف المجلة الجيش الجزائري في هذه المرتبة المتقدمة بناءً على النقاط الاستراتيجية التالية:

- التفوق الجوي: تعتبر الجزائر المشغل الإفريقي الوحيد لمقاتلات الجيل الخامس(Su-57) ، بالإضافة إلى أسطول ضخم من Su-30MKA التي تعمل كقوة ضاربة.
- الدفاع الجوي المتكامل: شبكة دفاعية هي الأكثر كثافة في المنطقة، تشمل S-400 وS-300PMU2، مما يخلق منطقة يحظر الطيران فيها.(A2/AD)
- القوة الضاربة البرية: دمج التكنولوجيا الصينية والروسية، مثل دبابات T-90SA وVT-4، ومنظومات الصواريخ التكتيكية.Iskander-E
- الردع البحري: أسطول غواصات Kilo 636 المزودة بصواريخ جوالة (كاليبر)، القادرة على ضرب أهداف برية وبحرية بدقة عالية.

خلاصة المبحث الثاني :

تسعى المؤسسة العسكرية الجزائرية إلى تكريس مفهوم الاحترافية من خلال استراتيجية شاملة تزاوج بين القوة الناعمة والقوة الخشنة، حيث برزت "الدبلوماسية الدفاعية" كآلية حديثة لتعزيز الأمن القومي بعيداً عن لغة السلاح التقليدية؛ وذلك عبر تكثيف المناورات المشتركة مع كبرى المدارس العسكرية العالمية لتطوير التكتيكات

العملياتية، وتنويع مصادر التسليح لضمان الاستقلالية التكنولوجية، بالإضافة إلى المشاركة الفاعلة في المنتديات الدولية لبناء جسور الثقة مع الشركاء الإقليميين والدوليين تحت مظلة الالتزام بالأعراف والمواثيق الأممية.

وبالتوازي مع هذا الانفتاح الدبلوماسي، تضع قيادة الجيش العنصر البشري في قلب رهان العصرنة، من خلال منظومة تكوين وتدريب تواكب أرقى المعايير العالمية؛ حيث خضعت المدارس العسكرية الوطنية لعملية تحديث جذري شملت المناهج والوسائل البيداغوجية المتطورة كالمحاكيات الذكية، مع الانفتاح على التكوين العالي في الخارج لصقل خبرات النخب العسكرية في مجالات دقيقة مثل الدفاع السيبراني، والحرب الإلكترونية، واللوجستيك المتقدم، مما ساهم في صهر فرد عسكري محترف، كفء، وقادر على التكيف مع حروب الأجيال الحديثة.

وتتوج هذه الجهود بالوصول إلى أقصى درجات الجاهزية واليقظة العسكرية، اللتين تشكلان جوهر عقيدة الردع الشامل؛ فمن خلال الصيانة الدورية للعتاد، واعتماد نظم قيادة وسيطرة (C4ISR) مؤمنة ومحلية الصنع، استطاع الجيش الجزائري فرض رقابة لصيقة ودائمة على المجال الحيوي والحدود المترامية باستخدام تكنولوجيات الرصد المتطورة والطائرات المسيرة والذكاء الاصطناعي التوليدي في تحليل البيانات الاستخباراتية الاستباقية، مما خلق رسالة ردع واضحة مفادها أن تكلفة المساس بالسيادة الوطنية باهظة جداً، وهو ما يضمن استقرار البلاد وحمايتها من التهديدات غير النمطية والحروب الرمادية دون الحاجة للدخول في صدامات مباشرة.

خلاصة الفصل :

تعد احترافية الجيش الوطني الشعبي الضمانة الوجودية التي تلتف حولها كافة مقومات الدولة الجزائرية، فهي ليست مجرد خيار فني أو تنظيمي، بل هي صمام الأمان الذي يربط بين حتمية الردع ومتطلبات الأمن القومي في أسمى تجلياته. إن الانتقال بالمؤسسة العسكرية نحو مستويات عليا من العصرنة والتأهيل قد نقل مفهوم "الدولانية" من إطارها النظري كسيادة سياسية إلى واقع ملموس يتمثل في قدرة الدولة على فرض هيبتها وحماية حدودها في بيئة إقليمية مثقلة بالأزمات. فالدولانية في المنظور الجزائري المعاصر باتت تتجسد في جيش محترف يمتلك زمام التكنولوجيا، ويصون استقلالية القرار الوطني، مما يجعل من الأمن القومي جداراً منيعاً لا يقتصر على الصد الدفاعي فحسب، بل يمتد ليشكل قوة ردع استباقية تمنع أي تهديد قبل اقترابه من التماس الحدودي.

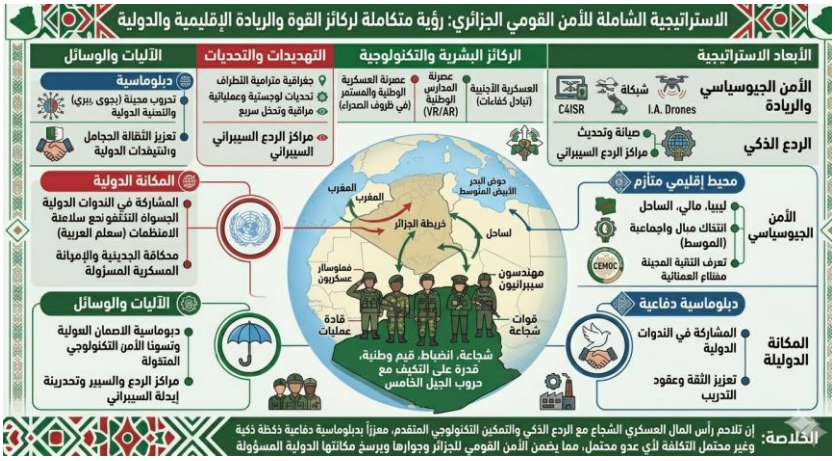

إن هذا الترابط العضوي بين الاحترافية والردع يعكس وعياً استراتيجياً بأن قوة الدولة "الدولانية" تكمن في قدرة جيشها على التكيف مع حروب الجيل الخامس والتهديدات السيبرانية واللا نمطية، مع الحفاظ على عقيدته الثورية المستمدة من بيان أول نوفمبر. فالردع الذي يمارسه الجيش اليوم لا يقوم فقط على ترسانة الأسلحة المتطورة، بل على احترافية العنصر البشري وتشبعه بروح المسؤولية تجاه حماية السيادة الوطنية، مما يحول كل شبر من التراب الجزائري إلى منطقة محرمة على أعداء الوطن. وبذلك، تصبح الاحترافية هي المحرك الأساسي لتعزيز "الدولانية"، حيث توفر البيئة الآمنة التي تسمح لمؤسسات الدولة بالعمل والاستقرار، وتمنح الدبلوماسية الجزائرية نفساً قوياً في المحافل الدولية، مدعومة بجيش قوي قادر على حماية مصالحها الحيوية.

يبرز هذا المخطط ان الجيش الوطني الشعبي كقلعة صمود تتحطم عليها كافة الرهانات الرامية لزعزعة الاستقرار في المنطقة، مؤكداً أن احترافية المؤسسة العسكرية هي حجر الزاوية في بناء "الدولة القوية" التي لا تساوم على أمنها القومي. إن التوجه نحو تعزيز الصناعات الدفاعية وتطوير آليات اليقظة العسكرية ليس إلا تكريساً لهذا الهدف الاستراتيجي، الذي يضمن بقاء الجزائر قوة إقليمية وازنة، قادرة على الردع وحماية حلفائها، وصون أمانة الشهداء من خلال تكريس سيادة الدولة وهيبتها في عالم لا يحترم إلا الكيانات التي تمتلك القوة والحكمة والاحترافية في آن واحد.

تُمثل احترافية الجيش الوطني الشعبي في الجزائر الضمانة الوجودية التي تلتف حولها كافة مقومات السيادة الوطنية، وهي تتجاوز في أبعادها التحديث التقني لتصبح الركيزة الأساسية التي تقوم عليها "الدولانية" كهدف استراتيجي ثابت. إن بناء الدولة القوية، القادرة على فرض إرادتها وحماية مصالحها الحيوية، يرتبط ارتباطاً عضوياً بقدرة مؤسستها العسكرية على التحول إلى "قلعة صمود" استراتيجي، تتحطم عليها كافة الرهانات والمشاريع الرامية لزعزعة استقرار المنطقة أو المساس بالوحدة الترابية.

في هذا السياق، تبرز "اليقظة الاستراتيجية" كأداة عليا لإدارة الأمن القومي، حيث لم يعد كافياً امتلاك القوة العسكرية فحسب، بل الأهم هو القدرة على استشراف التهديدات قبل تشكلها، وفهم التحولات الجيوسياسية المتسارعة في بيئة إقليمية ودولية شديدة التعقيد. إن هذه اليقظة تمنح الدولة الجزائرية القدرة على التحرك في "المساحات الرمادية" وإجهاض محاولات الاختراق، سواء كانت عبر التهديدات التقليدية على الحدود، أو عبر حروب الجيل الجديد التي تستهدف الجبهة الداخلية والسيادة الرقمية.

إن تكريس مفهوم "الدولانية" يتجسد بوضوح في التوجه نحو تعزيز الصناعات الدفاعية الوطنية، وهو المسار الذي يمنح الدولة "الاستقلال القراري" التام. فالدولة التي تصنع أدوات دفاعها هي وحدها القادرة على ممارسة سيادتها بعيداً عن ضغوط التوازنات الدولية أو الابتزاز السياسي للموردين. هذا الاستقلال في

التسلح، مدعوماً بآليات يقظة عسكرية متطورة، يضمن بقاء الجزائر قوة إقليمية وازنة، تمتلك الحكمة في اتخاذ القرار والقوة في تنفيذه، مما يعزز من دورها كـ "موازن استراتيجي" في القارة الإفريقية والفضاء المغاربي.

ختاماً، إن احترافية الجيش الوطني الشعبي هي حجر الزاوية في بناء دولة لا تساوم على أمنها، حيث تندمج القوة العسكرية مع الحكمة السياسية لصناعة ردع فعال يحمي الحلفاء ويصون السيادة. إن هذا التطور المستمر ليس إلا وفاءً لأمانة الشهداء، وتكريساً لهيبة الدولة في عالم لا يحترم إلا الكيانات التي تمتلك القدرة على حماية نفسها، حيث تظل الدولانية هي الغاية، واليقظة الاستراتيجية هي الوسيلة، والاحترافية العسكرية هي الدرع والسيف الذي يصون بقاء الأمة واستقرارها.

الخاتمة

الخاتمة:

يمتلك الجيش الجزائري عمقاً تاريخياً ضارباً في القدم، يستلهم جدارته من الحقبة الماصيلية و النوميدية كجذر تاريخي لهذه الممالك العظمى القديمة وكذلك للمقاومة و الصمود والفروسية، وصولاً إلى الدول التاريخية التي تعاقبت على أرضه كالحماديين و الزيريين والموحدين و الزيانيين حيث تشكلت ملامح الشخصية العسكرية القائمة على السيادة. وقد بلغت القوة العسكرية ذروتها في عهد دولة الجزائر البحرية، حيث فرض الأسطول الجزائري هيمنته كقوة دولية ضاربة في حوض المتوسط، محولاً القوة إلى سلطة ردع حقيقية تفرض الاحترام على القوى الكبرى. هذا الإرث القتالي استمر عبر المقاومات الشعبية الباسلة ضد الاستعمار، وصولاً إلى الثورة التحريرية المظفرة التي صاغت عقيدة "جيش التحرير الوطني" القائمة على التضحية والكرامة. واليوم، يمثل الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير، امتداداً لهذا الرأسمال التاريخي والشجاعة الفطرية التي لا تعتمد فقط على العتاد، بل على إرادة قتالية صلبة مستمدة من الجذور السوسيولوجية للمقاومة عبر العصور.

إن هذا الترابط بين العراقة التاريخية والاحترافية المعاصرة هو ما يجعل المؤسسة العسكرية صمام الأمان والعمود فقري للدولة، محولة الوفاء للتاريخ إلى قوة ردع ذكية تحمي السيادة الوطنية في ظل بيئة دولية معقدة.

وبهذا تعد احترافية الجيش الوطني الشعبي الجزائري اليوم ركيزة أساسية من ركائز بناء الدولة الحديثة ومؤشراً حاسماً على قدرتها في صون سيادتها وحماية مصالحها الحيوية في بيئة إقليمية ودولية تتسم بالتحول السريع فهي لم تعد تعني فقط إتقان المهام الدفاعية التقليدية وخاصة مجالات الضبط العسكري للأمن بما يجعله يتسع ليشمل استشراف المخاطر غير التقليدية ضمن مقاربة شاملة للأمن القومي وإن هذه المؤسسة التي تستمد روحها التاريخية من عقيدة جيش التحرير الوطني نجحت في التوفيق بين التطور التكنولوجي والتصنيعي والارتباط بالجذور التاريخية مما حولها من جيش ثوري إلى قوة احترافية تكنولوجية قادرة على

مواكبة حروب الجيل الرابع والخامس واستيعاب المنظومات المعقدة كالدفاع الجوي والحروب السيبرانية والتحكم في الفضاء الرقمي العالمي وأحكام الرقابة على الفضاء الالكتروني.

وتجيب هذه الديناميكية عن الإشكالية المتمحورة بكيفية تعزيز الاحترافية لقوة الردع و إذ أثبتت التجربة أن التناسب طردي بين كفاءة العامل البشري واستيعاب التكنولوجيا وبين القدرة على تحييد التهديدات في مهدها و مما جعل من الترسانة الدفاعية الجزائرية أداة توازن إقليمي وسلطة ردع معنوية وسيكولوجية تضبط حسابات القوى الخارجية والفواعل الغير الدولاتية وتتجلى هذه القوة في استراتيجية "الدفاع النشط" والجاهزية الدائمة لحماية حدود شاسعة تفوق 6000 كلم في بيئة ملتهبة و مما يؤكد فرضية أن الاحترافية خيارإلزامي فرضته الجغرافيا والتوترات الإقليمية و التغيرات الدولية وهذا لضمان الاستقرار الوطني و الاستقلالية السيادية وهذا في مواجهة محاولات التخريب التقويضي والأعمال الهدامة التي تستهدف كيان الجزائر و تثبت المعطيات من جهة أخرى أن تعاظم التكنولوجيا التحكم فيها بشكل متصاعد وكفاءة العنصر البشري في الجيش الجزائري تؤدي مباشرة إلى رفع قوة تحييد التهديدات الاستباقية وهو مما يحول الاحترافية من مجرد تحديث تقني إلى صمام أمان للأمن القومي وكما يتأكد أن الترسانة الدفاعية الجزائرية تعمل كأداة توازن إقليمي وأمني وفق المهام الدستورية و حيث تعتمد استراتيجية "الدفاع النشط" والردع المعنوي لمنع الصدام وحماية السيادة الوطنية وتفرض الظروف الخارجية والحدود الملتهبة الاحترافية العسكرية كخيار حتمي لمواجهة الإكراهات الجيوسياسية المتزايدة. وأخيراً، يبرز الامتداد التاريخي كأصل لعقيدة الجيش بحيث تم دمج تقاليد الفروسية النوميدية والزيرية و الموحدية و تراكمات العريقة للقوة البحرية الجزائرية بالإضافة إلى إرث جيش التحرير الوطني مع الآليات الاحترافية الحديثة و المعاصرة لمواجهة حروب الجيل الجديد وتأمين الدولة من المخاطر الهجينة والرمادية والمؤامرات اللانمطية.

وبهذا تعمل الاحترافية العسكرية كدرع واقٍ يحمي الدولة من "الحروب التفكيكية" الجديدة التي تستهدف ضرب الثقة بين الشعب ومؤسساته وحيث يمارس الجيش "ردعاً معنوياً" نابعاً من رمزيته التاريخية وحراسته للهوية والسيادة الروحية ضد محاولات الاستلاب الثقافي أو الاختراق الفكري وتتوسع هذه المقاربة لتشمل

مفهوم "الأمن الشامل" الذي يتجاوز البعد الجغرافي ليشمل الأمن المجتمعي والسيبراني، مع وعي استراتيجي بأن الردع الحقيقي يبدأ من تماسك الجبهة الداخلية و المناعة المجتمعية وتعميق الشراكة مع النخب الأكاديمية لمواجهة الدعاية المغرضة وتحصين الذاكرة الوطنية.

إن استكمال هذا المسار يرتبط برهان الاستقلالية الاستراتيجية عبر بناء قاعدة صلبة للصناعات العسكرية الوطنية الذي تعكف عليه بقوة المؤسسة العسكرية الجزائرية لتقليص التبعية للخارج و مما يمنح القرار السياسي سيادة مستدامة ويحصن الدولة ضد كافة التهديدات وتخلص هذه الرؤية الاستشرافية إلى أن قوة الجزائر مستمدة من "مثلث السيادة" حيث تعمل "الدولانية" كإطار فلسفي وقانوني يمنح الشرعية والاحترافية كمحرك وكفاءة و ليصنعا معاً قوة الردع كوسيلة والأمن القومي المستديم كغاية نهائية وبذلك يظل الجيش الوطني الشعبي هو العمود الفقري الذي يحول القوة المادية إلى سلطة قانونية تضمن بقاء مؤسسات الدولة واستقرارها في عالم لا يعترف إلا بالكيانات القوية والمحترفة.

كذلك في ركن مهم آخر تمثل احترافية الجيش الوطني الشعبي صمام الأمان الجوهري للأمن القومي الجزائري و حيث لم يعد التحديث مجرد اقتناء للعتاد و بل مسارا استراتيجيا متكاملا شمل العقيدة والتنظيم والعنصر البشري، مما جعل الجزائر رقماً صعباً في معادلة التوازن الإقليمي ومكتسبة لمكانة دولية رفيعة خاصة في مجال مكافحة الجريمة المنظمة وخاصة مكافحة الارهاب الذي اصبحت فيه مؤسسة الأمن القومي الجزائرية مرجعا دوليا ينال مجال واسع من الاستشارة و الاشادة و الاحترام من كافة الدول و المؤسسات الدولية و العالمية

أولا : أن هذه الدراسة كشفت عن مجموعة من الحقائق الهيكلية التي تضبط عمل المؤسسة العسكرية النتائج التحليلية كواقع عن الاحترافية والردع يتضمن مايلي :

- العلاقة العضوية بين "الدولانية" والاحترافية: حيث تعمل "الدولانية" كإطار فلسفي وقانوني يمنح الجيش شرعيته باعتباره العمود الفقري للدولة والضامن لمؤسساتها الصلبة، بعيداً عن التجاذبات السياسية.

- استراتيجية "الدفاع النشط": حيث لا تسعى الجزائر للصدام ولكن بل تستند إلى جاهزية دائمة لحماية حدود تفوق 6000 كلم وهو مما حول القوة العسكرية من أداة مادية إلى سلطة ردع معنوية وسيكولوجية تضبط حسابات القوى الخارجية.
- مواكبة حروب الجيل الجديد: حيث نجح الجيش في استيعاب التكنولوجيا المعقدة مثل الدفاع الجوي و الحروب السيبرانية ومواكبة حروب الجيل الرابع والخامس مع الحفاظ على روحه المستمدة من جيش التحرير الوطني.
- مفهوم الأمن الشامل: حيث تتوسع المقاربة الأمنية لتشمل "الأمن المجتمعي" و"الأمن الإنساني"، حيث يساهم الجيش في مكافحة التهديدات اللاتماثلية مثل الإرهاب و الجريمة المنظمة و وتأمين المواطن في حالات الكوارث الطبيعية.
- الأمن العقائدي والقيمي: حيث يبرز الجيش كحارس للهوية والسيادة الروحية المستمدة من بيان أول نوفمبر و ممارسا "ردعاً معنوياً" ضد الحروب التفكيكية التي تستهدف ضرب الثقة بين الشعب ومؤسساته.

ثانياً: أن هذه الدراسة من جهة أخرى كشفت عن مجموعة من الحقائق التنظيمية و التنظيرية تبرز مجهودات المؤسسة العسكرية الجزائرية لضمان استدامة هذه الاحترافية وتحويل الإكراهات الجيوسياسية إلى فرص محفزة حيث تخلص الى تشكل التوجهات المستقبلية التالية :

- تحقيق الاستقلالية الاستراتيجية : حيث تواصل المؤسسة العسكرية الجزائرية على استكمال الاحترافية ببناء قاعدة متينة للصناعات العسكرية الوطنية لتقليص التبعية للخارج، مما يضمن سيادة القرار السياسي واستدامة الردع.
- تعزيز الشراكة الأكاديمية: حيث تواصل القيادة الوطنية العليا على تكثيف التعاون بين الجامعة والمؤسسة العسكرية عبر برامج البحث والتطوير لمواجهة التحديات السيبرانية والإعلامية المستقبلية.

- تفعيل الدبلوماسية الدفاعية: حيث التوجه نحو استخدام الدبلوماسية الدفاعية كأداة "قوة ناعمة" تدعم الدور الإقليمي للجزائر وتساهم في حفظ الاستقرار وهو مما يعزز القوة الذكية للجيش الوطني الشعبي الجزائري
- الاستعداد للتهديدات الهجينة و الرمادية : حيث عرفت المؤسسة العسكرية الجزائرية ضرورة تسريع وتيرة التحول نحو مواجهة "التهديدات اللانطمية واستخدامات الذكاء الاصطناعي من خلال تكوين نوعي ومستمر للعنصر البشري في مواجهة الحروب الهجينة و الرمادية
- تفعيل الحكامة الامنية و الاستثمار في رأس المال العسكري وهو ما تعكف عليه قيادة العليا وهذا باعتباره المحرك الاساسي لتقوية البنية التحتية الدفاعية و تعزيز السيولة الامنية لاستدامة الردع و ديمومة الأمن القومي الجزائري

إن احترافية الجيش الوطني الشعبي حول كونها الضمانة الأساسية للأمن القومي الجزائري فهي تمثل مسارا استراتيجياً متكاملاً يتجاوز مجرد التحديث التقني ليشمل العقيدة والعنصر البشري ضمن إطار "الدولانية" الذي يكرس الجيش كعمود فقري للدولة ويتجلى المدرك الاستراتيجي للمؤسسة العسكرية في تحويل القدرة المادية إلى سلطة ردع معنوية تعتمد مبدأ "الدفاع النشط" لضبط حسابات القوى الخارجية والفاعلين غير الدولاتيين في بيئة جيوسياسية معقدة وفي مواجهة التهديدات الحديثة و تبرز الاحترافية كحائط صد ضد الحروب التفكيكية والأعمال الهدامة التي تسعى لزعزعة الاستقرار وضرب الثقة بين الجبهة الداخلية ومؤسسات الدولة مستندة في ذلك إلى المدرك الشعبي الذي يرى في الجيش سليل التضحيات التاريخية وحارساً للهوية والذاكرة الوطنية ضد محاولات الاختراق الفكري. وأما استشراف المستقبل فيتطلب تعزيز التمكين التكنولوجي وتسريع التحول نحو مواجهة التهديدات الهجينة والذكاء الاصطناعي و مع ربط هذا التطور برهان الاستقلالية الاستراتيجية من خلال الصناعات الدفاعية وتعميق الشراكة مع النخب الأكاديمية باعتبارها صانعة لمناعة فكرية و حصانة ضد الحروب السياسية المضادة لدولة و الشعب و الجيش و كل الرموز التاريخية إذ تؤدي النخب العلمية وعلب التفكير دوراً محورياً في تعزيز احترافية الجيش بحيث تعمل كجسر

معرفي يربط بين الأبحاث الأكاديمية والممارسة الميدانية لتطوير الفكر الاستراتيجي وتساهم هذه النخب في صياغة رؤى تنبؤية و دراسات مستقبلية لمواجهة التهديدات الهجينة والحروب الرمادية من خلال برامج البحث والتطوير التي تضمن التمكين التكنولوجي وتقليل التبعية للخارج. كما يلعب الخبراء والأكاديميون دورا حاسما في تعزيز "الردع المعنوي" وتحصين الذاكرة الوطنية ضد الحروب اللانمطية والدعاية المغرضة وتعد كذلك جسر قوي لربط بين المدرك الاستراتيجي و المدرك الشعبي و مما يساعد على بناء وعي استراتيجي شامل يحمي "الحدود المعنوية" للدولة ويضمن تماسك الجبهة الداخلية كركيزة أساسية للأمن القومي.

كما إنّ احترافية الجيش الوطني الشعبي ليست مجرّد غاية تحققت و لكن بل هي ميتااستراتيجية متجددة تتجاوز صون الحدود الجغرافية لتصل إلى حماية الكيان الوجودي للأمة الجزائرية وفي ظل بيئة دولية لا تؤمن إلا بموازين القوى و من يمتلك القوة بكل أبعادها و أنماطها وبينما يواصل "سليل جيش التحريرالوطني " تمكينه التكنولوجي وتوطيد عقيدته "الدولانية"، يبقى العمل الجوهري متواصلا في أفق التحولات الجيوسياسية و الدولية المتسارعة حيث سوف تساهم هذه الاحترافية في صياغة دور ريادي قوي للجزائر يتجاوز الردع الشامل في البعد الإقليمي الى نحو فرض توازنات دولية وهذا للغاية القصوى التي تتماشى مع المنظومة القيمية و البراغماتية لدولة الجزائرية من أجل الدفاع عن القضايا العادلة في العالم حيث تتبنى الجزائر موقفاً ثابتاً لا يتزعزع في دعم حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس تظل القضية الصحراوية ملفاً جوهرياً في الدبلوماسية الجزائرية، حيث تُصنفها كقضية تصفية استعمار، مُطالبة بتمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير وفقاً لمبادئ الشرعية الدولية ولوائح الاتحاد الأفريقي وكذلك متبنيةً مبدأ الحلول الإفريقية السلمية للنزاعات ورفض التدخلات العسكرية الأجنبية، مع تاريخ مشهود في مكافحة أنظمة الفصل العنصري ودعم حركات التحرر وإذا كان المستقبل يخبئ تحديات غير تقليدية قد تعيد تعريف أنماط مفهوم النصر فإن الدبلوماسية السيادية مع تنامي الاحترافية العسكرية الجزائرية هما الحصن المتين للجزائر إذ لا نصر دون صمود شعبي و تماسك مجتمعي و حنكة دبلوماسية و حكامة أمنية وهو مما يجعل من اليقظة الاستراتيجية الرهان الوحيد الذي سيحمي السيادة الوطنية و يعزز

الدبلوماسية الوقائية البراغماتية و يكرس التنمية السيادية في عالم يعاد تشكيله خلف الأبواب المغلقة و الغرف المظلمة وكذلك يجب التنويه الى ركن مهم وهو "رأس المال العسكري الشجاع" الذي هو يشكل الميزة التنافسية الكبرى للجيش الجزائري و حيث لا تقتصر القوة على العتاد فحسب ولكن بل تمتد إلى الروح القتالية والصلابة المعنوية الموروثة من تاريخ المقاومات الشعبية وفي ظل التحول العالمي نحو "حروب الأتمتة" والاعتماد المتزايد على الأنظمة المسيرة والذكاء الاصطناعي تبرز أهمية دمج هذه الشجاعة الفطرية مع التمكين التكنولوجي وفالآلة مهما بلغت دقتها تظل بحاجة إلى مقاتل يمتلك عقيدة صلبة وقدرة على اتخاذ القرار في المواقف الحرجة و إن حماية الأمن القومي الجزائري في عصر الحروب الرقمية و العسكرة المعلوماتية المتصاعدة تتطلب هذا التوازن الدقيق بين "رقمنة الدفاع" وبين الحفاظ على "العنصر البشري" كفاعل سيادي، مما يضمن تحويل التكنولوجيا إلى أداة ردع ذكية تحمي الحدود الجغرافية والسيادة الوطنية من أي تهديدات مؤتمتة أو هجينة تستهدف استقرار الدولة بما يضمن ديمومة و إزدهارالأمة الجزائرية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادروالمراجع

أولا: المراجع

أحمد بن جدي. (2021). *التحول الرقمي في المؤسسات العسكرية: دراسة حالة الجيش الوطني الشعبي. مجلة الدراسات الاستراتيجية، 15.*

Carl von Clausewitz. (1976). *On War, Edited and Translated by Michael Howard and Peter Paret, Princeton: Princeton University Press, Book 1, Chapter 1, Section 24.*

Eisenhower Dwight D. (1965). *The White House Years: Waging Peace, 1956-1961, New York: Doubleday.*

Janowitz Morris . (1960). *The Professional Soldier: A Social and Political Portrait, .,Glencoe, IL: Free Press*

SIPRI. (بلا تاريخ). *, 2025 -.*

United Nations Development Programme (UNDP). (1994). *Human Development Report 1994: New Dimensions of Human Security, New York: Oxford University Press.*

أبحاث "مركز دراسات الحرب" (Strategic Studies Institute – SSI) التابع للجيش الأمريكي، والتي توفر دراسات معمقة حول "أخلاقيات الضباط" (Officer Professional Ethic). (بلا تاريخ).

إبراهيم محمد. (2021). *أسس العقيدة العسكرية والجاهزية القتالية.* دار الكتاب الجامعي للطباعة والنشر.

إبراهيم، محمد. (2020). *التحول التكنولوجي في الجيوش العربية: الحالة الجزائرية. مركز الدراسات الاستراتيجية.*

إسماعيل، س. د. (2018). *نظرية الألعاب في العلاقات الدولية: الأصول والتطبيقات.* . دار النهضة العربية.

الاحترافية والجاهزية القتالية. مجلة الجيش، العدد –728 – الجزائر: مديرية الإيصال والإعلام والتوجيه . (بلا تاريخ).

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2020). الدستور الجزائري المعدل. العدد 82. مطبعة الديوان الوطني للأشغال التربوية . (بلا تاريخ).

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2006). الأمر رقم 06–02 المتضمن القانون الأساسي العام للمستخدمين العسكريين. الجريدة الرسمية العدد 09) (القانون 18–14. (بلا تاريخ).

الجيش والسياسة في الجزائر: من الثورة إلى الدولة. دار الحكمة للنشر والتوزيع. (2019).

الدستور الجزائري. (2020). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . (بلا تاريخ).

السياسة الخارجية الأمريكية. (1960). ترجمة: خيري حماد، *(أو مراجعة الفصل السادس: "مقتضيات الأمن").* بيروت: دار مكتبة الحياة.

العقيدة العسكرية الجزائرية: الثوابت والمتغيرات. مجلة الدراسات الأمنية، 15(3). (2022).

الفيلالي، عبد العزيز. تاريخ الجزائر العام. دار الهدى . (2022).

باري بوزان. (2003). *الشعوب والدول والخوف: مشكلة الأمن الوطني في العلاقات الدولية، ترجمة: وحدة الترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، (أو مراجعة الفصل الثالث: "الأمن والدولة.*

برنارد مونتغمري. (1958). *مذكرات المشير مونتغمري. (ط. 1). مؤسسة هاتشينسون.*

بلقاسم، ع. (2022). *الاستراتيجية الدفاعية والأمن القومي: دراسة في العقيدة العسكرية الجزائرية. الجزائر.* دار النشر الجامعي.

بوحنية، قوي. (2021). *المؤسسة العسكرية في الجزائر: من الشرعية الثورية إلى الاحترافية التقنية. دار النشر الجامعية.*

بوزيد، عبد القادر. (2020). *المؤسسة العسكرية الجزائرية: التكوين والاحترافية*. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

تزو. (2019). *كما ورد في عويضة*.

تزو، س. (2005). *فن الحرب (ر. غريفيث، مترجم)*. *دار الرافدين. (العمل الأصلي نشر في القرن الخامس قبل الميلاد*.

حكيم سالمي. (2021). *القوات الخاصة الجزائرية: عقيدة التدريب والمهام القتالية*. *مجلة الدفاع الوطني، 8(1)*.

رابح خنيش. (2019). *الأمن القومي الجزائري: التحديات الداخلية والرهانات الإقليمية*. الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر.

رابح خنيش. (2019). *السياسة الدفاعية الجزائرية: التحديات والآفاق في ظل التهديدات الراهنة*. الجزائر: : دار الهدى للطباعة والنشر.

رابح شادي. (2018). *تاريخ الجيوش في المغرب الأوسط*. *مجلة الدراسات التاريخية، 5(3)*.

رسائل وخطابات جورج واشنطن، المجلد 30، إصدار جامعة فرجينيا (إعادة طبع 1939). (بلا تاريخ).

سالمي، مراد. (2020). *التصنيع العسكري في الجزائر كدعامة للسيادة التكنولوجية*. . مجلة العلوم السياسية والقانون، 4(1)،.

سعيداني، م. (2023). *"التحديات الجيوسياسية وتأثيرها على احترافية الجيش الوطني الشعبي"*. *مجلة الدراسات الاستراتيجية والأمنية، 12(2)*.

سليم الشيخ. (2018). *المؤسسة العسكرية في الجزائر: من مرحلة التحرير إلى مرحلة الاحترافية*. *بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية*.

سليم العماري. (2021). *عصرنة المؤسسة العسكرية الجزائرية: دراسة في الاحترافية والتحول النوعي*. الجزائر: دار الوعي للنشر.

سليم العماري. (2021). *عصرنة المؤسسة العسكرية الجزائرية: دراسة في الاحترافية والتحول النوعي. الجزائر: دار الوعي للنشر.*

سليم بن جامع. (2021). *التحولات الاستراتيجية في العقيدة العسكرية الجزائرية تجاه الأزمات الإقليمية.* مجلة الدراسات الأمنية والسياسية، 10(2).

سون تزو. (2004). *فن الحرب، ترجمة: رؤوف عباس، (أو مراجعة الفصل الثالث: الهجوم الاستراتيجي).* القاهرة، مصر: دار الهلال.

عبد القادر بوزيد. (2021). *التكنولوجيا العسكرية والسيادة الوطنية: تحديات القرن الحادي والعشرين. مجلة الدراسات الاستراتيجية والدفاعية، 13(2).*

عبد القادر منصور. (2023). *التوازن البحري في حوض المتوسط وتأثير العصرنة الجزائرية. حوليات الأمن الدولي، 9(1).*

عبد القادر منصور ،. (2022). *علاقة الجيش بالشعب في ظل التحولات الديمقراطية: الحالة الجزائرية نموذجاً. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 15(1)، .*

عبد الناصر عزوز. (2022). *الأمن السيبراني والحروب الحديثة: رؤية في العقيدة الدفاعية الجزائرية. المركز العربي للبحوث والدراسات.*

عمار بوحوش. (2014). *تاريخ الجيش الجزائري من 1954 إلى يومنا هذا. الجزائر: دار الأمة للنشر والتوزيع.*

عمر برادلي. (1951). *قصة جندي (A Soldier's Story). (ط. 1). مؤسسة هنري هولت وشركاه. (نُشر الاقتباس الأصلي في مذكرات الحرب العالمية الثانية.*

عوايشية، ع.، وعلاق، ج. (2023). *تعزيز الرأسمال العسكري وتأثيره على التنمية. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، 11(2)،.*

فونغوين جياب. (1970). *حرب الشعب وجيش الشعب. (ترجمة: أحمد محمود).* . دار الطليعة للطباعة والنشر.

فيجيتيوس. (1990). *المؤسسات العسكرية، ترجمة: عبد الرؤوف القاسم، دمشق: دار الفكر، الكتاب الثالث –المقدمة.*

قاسم، ع. (2021). *نظريات الردع الدولي: من الحرب الباردة إلى الحروب السيبرانية. عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع.*

قاموس المصطلحات العسكرية والمرتبطة بها (JP 1-02)، وزارة الدفاع الأمريكية، إصدار 2016. . (بلا تاريخ).

قوي بوحنية. (2018). *المؤسسة العسكرية في الجزائر: الأدوار والمهام. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.*

قوي بوحنية. (2019). *الأمن القومي الجزائري: الرهانات الداخلية والتهديدات العابرة للحدود. مجلة الدراسات السياسية والدولية، 12(4)،.*

كلاوزفيتز, كارل فون;. (1980). *عن الحرب (أكرم ديري والهيثم الأيوبي، مترجمون). المؤسسة العربية للدراسات والنشر.*

كمال بن جامع. (2022). *الاستراتيجية الدفاعية والردع في منطقة الساحل. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.*

كنوت، هـ. (2019). *الردع في القرن الحادي والعشرين: التحديات والمفاهيم الحديثة (ترجمة: أحمد خالد). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.*

كيسنجر هنري . (1967). *الأسلحة النووية والسياسة الخارجية، ترجمة: خيري حماد، بيروت: مراجعة الفصل الخامس: "منطق الردع.* 158: دار اليقظة العربية.

ليفيوس. (2004). *تاريخ روما، الكتاب الحادي والعشرون، الفصل 46، طبعة بنجوين .*

مجلة الجيش. (2021). التحديث العملياتي ومنظومات القيادة والتحكم. وزارة الدفاع الوطني، العدد 698 . (بلا تاريخ).

مجلة الجيش. (2021). الجيش الوطني الشعبي: احترافية في الخدمة وتطوير مستمر. وزارة الدفاع الوطني، العدد 690. . (بلا تاريخ).

مجلة الجيش. (2021). السياسة الدفاعية الجزائرية: مبادئ ثابتة وآفاق واعدة. وزارة الدفاع الوطني، العدد 695. (بلا تاريخ).

مجلة الجيش، مجلة الجيش. (2021). الجيش الوطني الشعبي: احترافية في الخدمة وتطوير مستمر. وزارة الدفاع الوطني، العدد 690 . (بلا تاريخ).

محمد إبراهيم. (2019). *تطور المؤسسة العسكرية في الجزائر*. دار الحكمة.

محمد إبراهيم. (2021). *الفكر الاستراتيجي المعاصر: دراسة في العقيدة والأمن*. دار الكتاب الحديث.

محمد إبراهيم. (2021). *الفكر الاستراتيجي المعاصر: دراسة في العقيدة والأمن. دار الكتاب الحديث.*

محمد زغدي. (2021). *التطور التشريعي للمؤسسة العسكرية الجزائرية. مجلة البحوث القانونية والسياسية، المجلد 12، العدد 1.*

محمد زغدي. (2021). *التطور التشريعي للمؤسسة العسكرية الجزائرية. مجلة البحوث القانونية والسياسية، المجلد 12، العدد 1.*

محمد زغدي. (2021). *التعديلات الدستورية وأثرها على العقيدة العسكرية الجزائرية ومكافحة الإرهاب. مجلة الدراسات القانونية والسياسية.*

محمد قنطاري. (2023). *مكافحة الإرهاب العابر للحدود: التجربة الجزائرية نموذجاً. الجزائر: منشورات الحبر.*

معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام [SIPRI]. (2025). تقرير التسلح العالمي والتوازن العسكري في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا . (بلا تاريخ).

نابليون بونابرت. (1955). *مذكرات وآراء نابليون في فن الحرب. (ترجمة: حسن كمال). دار المعارف.*

هنتنغتون صموئيل . (1970). *الجندي والدولة: نظرية وسياسة العلاقات المدنية العسكرية، ترجمة: أكرم ديري وهيثم الأيوبي، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،.*

وزارة الدفاع الأمريكية، 2021. (بلا تاريخ).

وزارة الدفاع الوطني الجزائرية. (2023). التحكم التكنولوجي كدعامة للاحترافية. مجلة الجيش، العدد 719 . (بلا تاريخ).

وزارة الدفاع الوطني الجزائرية. (2024). الاستراتيجية الوطنية لتحديث القوات المسلحة. منشورات المركز الإعلامي للجيش، العدد 726 . (بلا تاريخ).

وزارة الدفاع الوطني. (2021). "الجيش الوطني الشعبي: احترافية في الخدمة وتطوير مستمر". مجلة الجيش، العدد 690 . (بلا تاريخ).

وزارة الدفاع الوطني. (2022). مجلة الجيش: احترافية وعصرنة. إصدار خاص، مديرية الإيصال والإعلام . (بلا تاريخ).

وزارة الدفاع الوطني. (2023). التقرير السنوي حول مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في التاريخ العسكري . (بلا تاريخ).

وزارة الدفاع الوطني. (2023). الجاهزية والاحترافية: مخرجات التدريب القتالي للجيش الوطني الشعبي. الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في التاريخ العسكري . (بلا تاريخ).

وزارة الدفاع الوطني. (2023). الجاهزية والاحترافية: مخرجات التدريب القتالي للجيش الوطني الشعبي. الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في التاريخ العسكري . (بلا تاريخ).

وزارة الدفاع الوطني. (2023). دليل الدبلوماسية العسكرية والتعاون الدولي. الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في التاريخ العسكري . (بلا تاريخ).

وزارة الدفاع الوطني. (2023). دليل العقيدة العسكرية الجزائرية في القيادة والسيطرة. الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في التاريخ العسكري . (بلا تاريخ).

وزارة الدفاع الوطني. (2023). مجلة الجيش: تطور الفكر العسكري الجزائري. العدد 712 . (بلا تاريخ).

وزارة الدفاع الوطني، 2023. (بلا تاريخ).

.1

.2 Carl von Clausewitz. (1976). On War, Edited and Translated by Michael Howard and Peter Paret, Princeton: Princeton University Press, Book 1, Chapter 1, Section 24.

.3 Dwight D, E. (1965). The White House Years: Waging Peace, 1956-1961, New York: Doubleday.

.4 Morris , J. (1960). The Professional Soldier: A Social and Political Portrait, Glencoe, IL: Free Press,.

.5 SIPRI. . , 2025 -.

.6 United Nations Development Programme (UNDP). (1994). Human Development Report 1994: New Dimensions of Human Security, New York:. Oxford University Press.

الفهرس

الفهرس:

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
مقدمة	1
الفصل الأول: احتر افية الجيش والتحولات الاستر اتيجية	
المبحث الأول: مفهوم و أبعاد الاحتر افية العسكرية	9
المطلب الأول: تعريف الاحتر افية العسكرية	9
المطلب الثاني : مرتكزات احتر افية العسكرية	15
المطلب الثالث : احتر افية العسكرية بين التكنولوجيا والعقيدة الأمنية	18
المبحث الثاني: التر ابط بين الردع والأمن القومي	23
المطلب الأول: تعريف الردع و أنماط الردع	23
المطلب الثاني: تعريف الأمن القومي وعلاقته بالاحتر افية العسكرية :	30
المطلب الثالث: العلاقة بين الردع العسكري والاحتر افية العسكرية	34
الفصل الثاني: تاريخ الجيش الجز ائري واحتر افيته المتنامية	
المبحث الأول: آليات تنامي احتر افية الجيش الجز ائري	41
المطلب الأول: منظومة قانونية	41
المطلب الثاني: منظومة تكنولوجية	45
المطلب الثالث: منظومة تكوينية	48
المبحث الثاني: تصاعد المسار الاحترافي للجيش الجز ائري	51
المطلب الأول: تطور العقيدة التاريخية العسكرية الجز ائرية	52
المطلب الثاني: تطور الجاهزية والكفاءة القتالية	59
المطلب الثالث: عصرنة العتاد والتحكم في التكنولوجيا	64
الفصل الثالث:الردع الاستر اتيجي والأمن القومي الجز ائري	
المبحث الأول : استر اتيجية الردع الجز ائري	71
المطلب الأول : مبادئ الردع العسكري الجز ائري	71
المطلب الثاني: آليات وأدوات الردع العسكري للجيش الجز ائري	75
المطلب الثالث: فعالية الأداء واحتر افية العمليات	79
المبحث الثاني: احتر افية الجيش كمفتاح لضمان الأمن القومي	85
المطلب الأول: مكافحة تهديدات لا تماثلية	85

المطلب الثاني : شراكات إقليمية ودولية	88
المطلب الثالث: كفاءة في القيادة والتحكم في العمليات العسكرية	92
الفصل الرابع: احترافية الجيش الجزائري بين التحديات والآفاق المستقبلية	
المبحث الأول: احترافية الجيش في مواجهة رهانات حتمية	100
المطلب الأول: تحديات داخلية وخارجية	101
المطلب الثاني: رهان صناعات دفاعية وطنية	103
المطلب الثالث : رهان الريادة الامنية وحماية الجزائرلحلفاءها مغاربياً و إفريقياً و متوسطيا	106
المبحث الثاني: آليات وعوامل لتعزيز الاحترافية والردع	109
المطلب الأول: تعزيز دبلوماسية دفاعية	109
المطلب الثاني: مواكبة برامج تدريب وتكوين في العالم	110
المطلب الثالث: زيادة الجاهزية القتالية واليقظة العسكرية لضمان الردع والأمن القومي	113
الخاتمة	126
قائمة المصادروالمراجع	134
الملخص	145

قائمة الأشكال

مخطط رقم	العنوان	الصفحة
1	يبرز تراتبية تنظيمية كعناصر مهمة في بناء الاحترافية العسكرية.	20
2	الترابط الوثيق بين الردع و الاحترافية كعلاقة و مصداقية تضمن سلامة الدولة	34
3	يبرز تراكمات العريقة والمتينة للعسكرية الجزائرية عبر أزمنة تاريخية مختلفة	56
4	يُمثل تطور الجاهزية والكفاءة القتالية في الجيش الوطني الشعبي الجزائري العمود الفقري للاستراتيجية الدفاعية الوطنية	61
5	يبرز عملية عصرنة العتاد والتحكم في التكنولوجيا العسكرية الركيزة الثالثة في مسار احترافية الجيش الوطني الشعبي، وهي العملية التي انتقلت من مجرد "التجهيز" إلى مرحلة "التوطين والتمكن الرقمي". إن الاستراتيجية الدفاعية الجزائرية الحديثة تقوم على معادلة (الاق	65
6	يرتكز بناء الاحترافية في الجيش الجزائري على ترابط وثيق بين المنظومة القانونية الدستورية التي تضبط المهام، والمنظومة التقنية التي تدمج الرقمنة والصناعة العسكرية المحلية لتعزيز استقلالية القرار. ويتوج هذا المسار بمنظومة تكوينية متخصصة تُعد مورداً بشرياً	66
7	يبرز مفهوم "السيادة التكنولوجية" كركيزة أساسية لاحترافية الجيش الوطني الشعبي، متجاوزاً فكرة "حيازة" السلاح إلى مرحلة "إخضاعه للمنطق الوطني" فكراً وتصنيعاً وصيانة. ويتجلى ذلك بوضوح في سلاح الجو والدفاع الجوي من خلال بناء منظومات إلكترونية مشف	67
8	الاحترافية العسكرية تتمحور في هذا المقال حول مفهوم "التوطين التكنولوجي" كمعيار للقوة، حيث لم تعد الكفاءة تُقاس بامتلاك السلاح بل بالقدرة على صيانته وتحديث برمجياته محلياً بسواعد جزائرية، مما يضمن الجاهزية الدائمة والتحرر من ضغوط سلاسل التوريد الدولية.	67
9	يبرز قوة استراتيجية الردع العسكري كالصمام الحقيقي الذي يضمن بقاء الدولة كقطب استقرار إقليمي، يمارس سيادته باقتدار ويصون حرمة ترابه بروح المسؤولية التاريخية والدستورية.	73

10	كيفية الربط بين كفاءة العتاد ووضوح العقيدة وصرامة الإرادة السياسية حالة من "المُدرك الاستراتيجي" لدى الآخرين بأن السيادة الوطنية محمية بمنظومة حازمة. وبذلك، تتحول المؤسسة العسكرية إلى صمام أمان حقيقي بفضل ثباتها الاستراتيجي وقدرتها على تحويل القوة العس	77
11	يبرز كيف أن الجيش الشعبي الوطني الجزائري اليوم يعمل كدرع رقمي يمنع اختراق الاتصالات العسكرية أو استخدام الفضاء الإلكتروني في الدعاية الإرهابية والتضليل المعلوماتي.	86
12	يبرز كيف عملت القيادة العسكرية الجزائرية على بناء حزام امني متين يحمي الجزائر في إطار شراكات اقليمية و دولية	91
13	يبرز قدرة العالية الجيش الجزائري على اتقان السيادة الرقمية و التحكم في منظومات القيادة و السيطرة	94
14	تعاظم دبلوماسية الدفاعية الجزائرية خاصة تعزيز اليقظة الاستراتيجية و الاحترافية العسكرية	108

قائمة الجداول

العنوان	الصفحة
جدول 1: يوضح خريطة طريق نحو مؤسسة محترفة	17
جدول 2: يبرز ان احترافية الجيش تقوم على عقيدة عسكرية صلبة مع التحكم في التكنولوجيا المعقدة	19
جدول 3: يوضح فرق بين الردع بالعقاب و الردع بالانكار مع إبراز التكلفة والافضلية	28
جدول 4: يوضح تأثير الاحترافية على الأمن القومي بما يعود على تعظيم اليقظة الاستراتيجية	33
جدول 5: يوضح آلية الردع العسكري عند جيش تقليدي وكيف تكون عند جيش احترافي	34
جدول 6: يوضح فرق بين طرق دفاع تقليدية و أن الردع العسكري هو فكر احترافي محض	35
جدول 7: يوضح العلاقة بين الردع العسكري و الاحترافية العسكرية و الامن القومي بما يعزز الدولانية و التنمية السيادية	37

الملخص:

تتناول هذه الدراسة محورية الاحترافية العسكرية للجيش الوطني الشعبي الجزائري كصمام أمان جوهري لحماية الأمن القومي، في ظل متغيرات دولية متسارعة وأزمات عالمية معقدة أعادت صياغة مفاهيم القوة. وتبرز الدراسة نجاح المؤسسة العسكرية الجزائرية في الانتقال من عقيدة دفاعية تقليدية إلى أداة استراتيجية للمقاومة، عبر بناء موارد القوة الشاملة التي ينبني عليها "الدفاع النشط" كآلية كفأة لفرض الردع العسكري المعنوي والمادي. كما تستعرض الدراسة سبل التمكين التكنولوجي وتوطين الصناعات الدفاعية لمواجهة الإكراهات الجيوسياسية والتهديدات الناشئة في الفضاء الرقمي، مؤكدة أن فعالية الردع لا تكتمل إلا بتكامل الردع الصلب مع الردع الناعم عبر بناء القوة الرمزية والقدرة على إدارة حروب هجينة وحرب رمادية. وتخلص الدراسة إلى أن احترافية الجيش هي الدرع الواقي ضد أي محاولات تخريب تقوض استقرار الدولة، مما يضمن استقلالية القرار السيادي الجزائري ودوره الريادي في حماية السلم والأمن الإقليمي والدولي.

كلمات مفتاحية:

الجيش الوطني الشعبي الجزائري- الاحترافية العسكرية- الدولانية - الأمن القومي- المدرك الشعبي- المدرك الاستراتيجي- التمكين التكنولوجي- الإكراهات الجيوسياسية- التخريب التقويضي- الأعمال الهدامة - والضبط العسكري للأمن - الفضاء الرقمي العالمي

Abstract :

This study explores the pivotal role of the military professionalism of the Algerian People's National Army as a fundamental safety valve for protecting national security, amidst rapid international variables and complex global crises that have redefined the concepts of power. The research highlights the military institution's success in bridging the popular perception, rooted in the historical legacy of resistance, and the contemporary strategic perception, which adopts "Active Defense" as a primary tool for establishing moral and physical military deterrence. Furthermore, the study examines the pathways for technological empowerment and the localization of defense industries to counter geopolitical constraints and emerging threats within the digital space. It asserts that the effectiveness of such modernization is only achieved through a brave military capital that possesses the doctrine and capability to confront patterns of hybrid warfare and gray-zone warfare. The study concludes that military professionalism serves as a protective shield against any attempts of subversive sabotage and destructive acts targeting state cohesion, thereby ensuring the independence of Algeria's sovereign decision-making and its leadership role in maintaining regional and international peace and security.

Keywords:

Algerian People's National Army (ANP)-Military professionalism - National Security- statism - Popular Perception-Strategic Perception -Technological Empowerment-Geopolitical Constraints -Subversive Sabotage-Subversive Sabotage-Destructive Acts- military security control -Global Digital Space